جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

مستقبل التنمية في المملكة العربية السعودية بعد نضوب النفط (دراسة في جغرافية التنمية)

إعداد
احمد إبراهيم شاكر زباده

إشراف
د. أحمد رأفت غضية

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الجغرافيا بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.

2016

مستقبل التنمية في المملكة العربية السعودية بعد نضوب النفط (دراسة في جغرافية التنمية)

إعداد

احمد إبراهيم شاكر زباده

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2016/08/18 م وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
د. أحمد رأفت غضية / مشرفاً رئيساً	.....
د. حسين الريماوي/ ممتحناً خارجياً	.....
د. رائد نعيرات / ممتحناً داخلياً	.....

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى كل من لهم فضل علي في كل جانب من جوانب حياتي وأخص بالذكر منهم أولاً والدي اللذان ربياني فأحسنا تربيتي وسهرا من أجل أن أنام وتعبا لراحتي آملاً من الله أن يمد في عمريهما كما أشكر زوجتي التي صبرت معي في هذه الفترة الصعبة ولا أنسى كل من علمني في المدرسة والجامعة كما أهدي هذا الجهد إلى زملائي في العمل وكل من أسهم في إخراج هذا الجهد آملاً من الله أن يتقبله ويجعله في ميزان حسناتي والسلام.

الشكر والتقدير

لا يسعني بعد انتهاء هذه الدراسة الا ان أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان الى استاذي الفاضل الدكتور احمد رافت غضية الذي تفضل بالاشراف على هذه الدراسة ، حيث قدم لي كل النصح والإرشاد طيلة فترة الاعداد فله مني كل الشكر والتقدير .

كما لا يفوتني ان أتقدم بجزيل الشكر والعرفان الى كل من الدكتور حسين الريماوي من جامعه بير زيت والدكتور رائد نعيرات من قسم العلوم السياسية جامعة النجاح الوطنية لهم مني جزيل الشكر والتقدير .

إقرار

أنا الموقع أدناه، مقدم الرسالة التي تحمل عنوان:

مستقبل التنمية في المملكة العربية السعودية بعد نضوب النفط (دراسة في جغرافية التنمية)

Future of Development in the Kingdom of Saudi Arabia after the Exploitation of oil (A study in Development Geography)

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وإن هذه الرسالة ككل، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أية درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the research's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's Name:	**احمد إبراهيم شاكر زباده**	اسم الطالب:
Signature:	.....	التوقيع:
Date:	**18/8/2016**	التاريخ:

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	ج
الشكر والتقدير	د
إقرار	هـ
قائمة المحتويات	و
قائمة الجداول	ح
قائمة الخرائط	ط
قائمة الأشكال البيانية	ي
الملخص	ل
الفصل الأول: مقدمة الدراسة ومنهجيتها	1
المقدمة	1
منطقة الدراسة	2
أهمية الدراسة	2
مشكلة الدراسة	3
أهداف الدراسة	3
منهج الدراسة	3
أدوات الدراسة	4
فرضيات الدراسة	4
الدراسات السابقة	5
الفصل الثاني: جغرافية منطقة الدراسة	12
الموقع الفلكي والمساحة	12
الموقع الجغرافي والحدود	13
التكوين الجيولوجي	14
السكان	20
مظاهر السطح	22
نظرة عامة عن حقول البترول في المملكة	25

الموضوع	الصفحة
الفصل الثالث: موقع السعودية على خريطة النفط العالمية	29
موقع السعودية على خريطة النفط العربية	36
خصائص النفط العربي	37
الفصل الرابع: القطاعات الاقتصادية في المملكة العربية السعودية	46
القطاعات الاقتصادية الرئيسية في المملكة	48
قطاع السياحة	62
مساهمة القطاع النفطي بالناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية	64
الفصل الخامس: علاقة القطاعات الإنتاجية الرئيسية في المملكة العربية السعودية مع القطاع النفطي	69
الصناعات التحولية	76
التشييد والبناء	77
تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق	79
الزراعة– الغابات – الأسماك	79
اختبار الفرضية إحصائيا	91
الفصل السادس: النتائج والتوصيات	95
النتائج	95
التوصيات	97
قائمة المصادر والمراجع	98
A bstract	B

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
جدول رقم (1)	المناطق الإدارية في المملكة العربية السعودية.	12
جدول رقم (2)	التوزيع النسبي لسكان المملكة العربية السعودية حسب المحافظات.	21
جدول رقم (3)	إنتاج حقول النفط في المملكة العربية السعودية لعام 2014.	27
جدول رقم (4)	احتياطيات النفط الخام المثبتة (مليون برميل).	30
جدول رقم (5)	إنتاج واستهلاك المملكة العربية السعودية من النفط الخام والمشتقات النفطية.	31
جدول رقم (6)	إنتاج دول اوابك من النفط الخام ألف برميل – يوم.	40
جدول رقم (7)	الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات الاقتصادية بملايين الدولارات بالأسعار الثابتة الحقيقية لسنة الأساس 2010.	47
جدول رقم (8)	المساهمة النسبية للأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2010م.	48
جدول رقم (9)	معامل ارتباط بيرسون	93
جدول رقم (10)	معدلات النمو للناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات الاقتصادية في المملكة العربية السعودية.	94

قائمة الخرائط

رقم الخريطة	عنوان الخريطة	الصفحة
خريطة رقم (1)	التقسيمات الإدارية في المملكة العربية السعودية.	2
خريطة رقم (2)	جيولوجية شبه الجزيرة العربية.	16
خريطة رقم (3)	جيولوجية واعمار الصخور في شبه الجزيرة العربية.	20
خريطة رقم (4)	مظاهر سطح المملكة العربية السعودية.	25
خريطة رقم (5)	حقول النفط والغاز في المملكة العربية السعودية.	28
خريطة رقم (6)	توزيع الأمطار في المملكة العربية السعودية.	49
خريطة رقم (7)	التوزيع الجغرافي للثروة الحيوانية في المملكة العربية السعودية.	50
خريطة رقم (8)	الثروة المعدنية في المملكة العربية السعودية.	53
خريطة رقم (9)	المدن الصناعية في المملكة العربية السعودية.	55

قائمة الأشكال البيانية

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
شكل رقم (1)	مقارنة إنتاج المملكة السعودية مع إنتاج كل من اوبك والعالم من النفط الخام (ألف برميل يوميا).	31
شكل رقم (2)	الاحتياطي السعودي من النفط من الاحتياطي العالمي 1971، 2013.	32
شكل رقم (3)	الاحتياطي السعودي مليون برميل.	34
شكل رقم (4)	إنتاج واستهلاك المملكة من المشتقات النفطية.	36
شكل رقم (5)	قيمة صادرات النفط في الدول العربية– مليون دولار.	38
شكل رقم (6)	احتياطيات النفط المؤكدة لدول الاوابك مقارنة بالعالم.	39
شكل رقم (7)	الاحتياطي المؤكد من النفط الخام.	39
شكل رقم (8)	استهلاك النفط للدول اوابك/ ألف برميل لعام .2013	41
شكل رقم (9)	تطور أسعار النفط.	42
شكل رقم (10)	المساهمة النسبية لقطاع الزراعة– الغابات– الأسماك من الناتج المحلي الإجمالي.	52
شكل رقم (11)	المساهمة النسبية لقطاع التعدين والتحجير في الناتج المحلي الإجمالي.	54
شكل رقم (12)	المساهمة النسبية لقطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي.	57
شكل رقم (13)	المساهمة النسبية لقطاع تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق في الناتج المحلي الإجمالي.	59
شكل رقم (14)	المساهمة النسبية لقطاع الخدمات المصرفية المحتسبة في الناتج المحلي الإجمالي.	61
شكل رقم (15)	إعداد السياح في المملكة العربية السعودية.	64
شكل رقم (16)	المساهمة النسبية للقطاعات التنظيمية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2010م.	65
شكل رقم (17)	المساهمة النسبية للقطاعات التنظيمية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2010 لسنة 2011.	66

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
شكل رقم (18)	المساهمة النسبية للقطاعات التنظيمية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2010 لعام 2012.	66
شكل رقم (19)	المساهمة النسبية للقطاعات التنظيمية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2010 لعام 2013.	67
شكل رقم (20)	المساهمة النسبية للقطاعات التنظيمية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2010 لعام 2014.	67
شكل رقم (21)	التوزيع النسبي لمكونات الصادرات لعام 2014.	74
شكل رقم (22)	قيمة الناتج المحلي الإجمالي للقطاع النفطي والقطاع الخاص والقطاع الحكومي بملايين الدولارات.	74
شكل رقم (23)	قيمة الناتج المحلي الإجمالي للقطاع النفطي والقطاع الخاص والقطاع الحكومي بملايين الدولارات.	75
شكل رقم (24)	نمو الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الزيت الخام والغاز الطبيعي والصناعات التحويلية.	77
شكل رقم (25)	نمو الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الزيت الخام والغاز الطبيعي والتشيد والبناء.	78
شكل رقم (26)	نمو الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الزيت الخام والغاز الطبيعي وتجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق.	79
شكل رقم (27)	نمو الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الزيت الخام والغاز الطبيعي والزراعة والغابات والأسماك.	80
شكل رقم (28)	كميات إنتاج الحبوب والخضراوات والفواكه والاعلاف في المملكة العربية السعودية.	82
شكل رقم (29)	كميات إنتاج عسل النحل بالمملكة العربية السعودية.	83
شكل رقم (30)	إنتاج الدجاج اللاحم ألاف الدجاج.	84
شكل رقم (31)	إعداد الماشية بالمملكة العربية السعودية.	85
شكل رقم (32)	إنتاج الأسماك بالطن في المملكة العربية السعودية.	89
شكل رقم (33)	إنتاج بيض الدجاج بالمملكة العربية السعودية عدد الدجاج البياض.	87

مستقبل التنمية في المملكة العربية السعودية بعد نضوب النفط

(دراسة في جغرافية التنمية)

إعداد

احمد إبراهيم شاكر زباده

إشراف

د. احمد رأفت غضية

الملخص

إن اعتماد المملكة العربية السعودية على النفط بشكل كبير وقلة المصادر الأخرى مع حقيقة أن سلعة النفط هي سلعة ناضبة يشكل عائقا اقتصاديا كبيرا أمام المملكة بعد نضوب النفط، وقد هدفت الدراسة إلى معرفة مدى استفادة العربية السعودية من العوائد النفطية في تحقيق تنمية اقتصادية ومشاريع وقطاعات إنتاجية تكون بديلة عن النفط في حال نضوبه.

لقد هدفت الدراسة إلى معرفة ما حققته المملكة العربية السعودية في مجالات التنمية غير النفطية لمواجهه خطر نضوب النفط، ومدى استفادة المملكة من العوائد النفطية في تحقيق تنمية شاملة ومشاريع اقتصادية تكون بديلة عن النفط في حال نضوب.

لقد اتبعت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في وصف القطاعات الاقتصادية في المملكة العربية السعودية ومعرفة مدى مساهمة هذه القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي لعدة سنوات وكذلك حصة القطاع النفطي من هذا الناتج وذلك بالاعتماد على بيانات من النشرات التقارير والأوراق العلمية ذات العلاقة بالموضوع وخصوصا بيانات مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات السعودية.

وقد توصلت الدراسة إلى أن المملكة العربية السعودية لم تقم بخطوات لتحقيق تنمية اقتصادية مستقلة عن النفط، فبتحليل بيانات معدلات النمو في القطاعات الاقتصادية فقد توصلت الدراسة أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية قوية جدا بين معدلات النمو في قطاع النفط الخام

والغاز الطبيعي من جهة ومعدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي من جهة أخرى، أي أن اقتصاد المملكة يعتمد بشكل شبه كامل على قطاع الزيت الخام والغاز الطبيعي.

وخرجت الدارسة بمجموعة من التوصيات أهمها: العمل على تقليل الاعتماد شبه كامل للاقتصاد السعودي على سلعة النفط الخام ووضع خطة للتنويع الاقتصادي بإيجاد أو تطوير قطاعات اقتصادية تكون بديلة عن النفط وعن القطاع النفطي في حال نضوبه أو قلة الطلب عليه، والعمل على تحفيز الإنتاج الصناعي السعودي والاستثمار الحقيقي في مجالات الصناعة التحويلية وذلك لإيجاد قطاع اقتصادي بديل يمكن الاعتماد عليه في حال نضوب النفط، ومحاربة الفساد السياسي والاقتصادي في المملكة العربية السعودية وذلك للوصول إلى الاستقلالية في اتخاذ القرارات الاقتصادية الصائبة نحو تحقيق هدف التنويع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على النفط.

الفصل الأول

مقدمة الدراسة ومنهجيتها

المقدمة:

تنبع أهمية النفط في المملكة العربية السعودية من خلال توفير العوائد المالية الضرورية لتمويل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جميع أقاليمها، وكذلك في تحديد مسار وطبيعة التنمية. ان للنفط أهمية كبيرة في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي في المملكة، وانه يشكل النسبة العظمى من الناتج المحلي الاجمالي في المملكة العربية السعودية، وتنبع أهميته كذلك من الفارق الكبير بين نفقات إنتاجه والأسعار التي يدفعها المستهلك؛ مما أدى إلى تراكم فوائض مالية في الدول المنتجة كان لها اثر كبير على جميع القطاعات الاقتصادية مثل الزراعة والصناعة والخدمات[1].

إن اعتماد ميزانيه المملكة شبة الكامل على إيرادات النفط، خصوصا بما يتعلق بالقطاع الأجنبي من الصادرات السعودية تصل إلى 90%[2] من الإيرادات العامة.

وبما ان النفط قابل للنضوب (أكثر التقارير تفاؤلا تتحدث عن 170 عام حسب كميات الاحتياطي المؤكد والغير مؤكد أما إذا أخذنا بعين الاعتبار الاحتياطي المؤكد فالحديث عن 80 عام)[3].

فلا بد من معرفة كيف استفادت المملكة العربية السعودية من عوائد النفط، من إيجاد مصدر دخل أخر لا يعتمد على النفط لمواجه خطر النضوب.

---

[1] ظاهر، جميل: **النفط والتنمية المستدامة في الاقطار العربية**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1997.

[2] الوكالة الدولية ستاندرد اند بورز https://www.standardandpoors.com تاريخ الوصول 2015/4/5

[3] الدخيل، عبد العزيز: مقال **المملكة العربية السعودية بدون بترول (الاطلالة على الزمن البعيد)**، صحيفة الاقتصادية، 7-7-210.

منطقة الدراسة:

خريطة رقم (1): التقسيمات الإدارية في المملكة العربية السعودية.

المصدر: هيئة المساحة الجيولوجية السعودية، المملكة العربية السعودية حقائق وارقام، جدة، 2012.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في التعرف على واقع المملكة العربية السعودية من ناحية إيجاد بدائل للطاقة النفطية؛ خصوصا أن المملكة تعتمد على النفط اعتمادا شبة كلي في تغطية موازنتها ومواردها المالية، مما يعرضها إلي مشكلات كبيرة جدا في حالة نضوب النفط أو قلة الطلب علية في المستقبل.

مشكلة الدراسة:

إن اعتماد المملكة على النفط بشكل كبير في ميزانيتها حيث تشكل 90% من الميزانية، وقلة المصادر الأخرى التي تشكل النسبة المتبقية، مع حقيقة نضوب النفط في المستقبل؛ هذا يشكل عائقا كبيرا أمام المملكة العربية السعودية بعد نضوب النفط في فترة قدرتها الدراسات من 80-170[4] عام.

وتكمن مشكلة الدراسة بمدى تجاوب المملكة العربية السعودية مع هذه الحقيقة، وكيف انعكست على خطط التنمية خلال الفترات السابقة والحالية والمستقبلية.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

- معرفة ما حققته المملكة العربية السعودية في مجالات التنمية غير النفطية لمواجهه خطر نضوب النفط.
- مدى استفادة المملكة العربية السعودية من العوائد النفطية في تحقيق تنمية شاملة ومشاريع اقتصادية تكون بديلة عن النفط في حال نضوبه.

منهج الدراسة:

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي.

يعتبر هذا المنهج مظلة واسعة ومرنة قد تتضمن عددا من المناهج والأساليب الفرعية مثل المسوح الاجتماعية ودراسات الحالات والتطورية والميدانية وغيرها. إذ أن المنهج الوصفي يقوم على أساس تحديد خصائص الظاهرة ووصف طبيعتها ونوعية العلاقة بين متغيراتها وأسبابها واتجاهاتها وما إلى ذلك من جوانب تدور حول مشكلة أو ظاهرة معينة والتعرف على حقيقتها في

[4] الوكالة الدولية ستاندرد اند بورز https://www.standardandpoors.com تاريخ الوصول 2015/4/5، مرجع سابق.

ارض الواقع. ويعتبر بعض الباحثين بان المنهج الوصفي يشمل كافة المناهج الأخرى باستثناء المنهجين التاريخي والتجريبي، لان عملية الوصف والتحليل للظواهر تكاد تكون مسألة مشتركة وموجودة في كافة أنواع البحوث العلمية. ويعتمد المنهج الوصفي على تفسير الوضع القائم (للظاهرة المدروسة) وتحديد الظروف والعلاقات الموجودة بين المتغيرات. كما يتعدى المنهج الوصفي مجرد جمع بيانات وصفية حول الظاهرة إلى التحليل والربط والتفسير لهذه البيانات وتصنيفها وقياسها واستخلاص النتائج منها[5].

قام الباحث في هذه الدراسة بتحليل الوضع الاقتصادي للملكة العربية السعودية، ودراسة اثر النفط على القطاعات الاقتصادية الأخرى في المملكة، ومعرفة قوه هذه العلاقة عن طريق دراسة مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة بالناتج المحلي الإجمالي للمملكة.

أدوات الدراسة:

تم الاعتماد على البيانات المتوفرة من النشرات والتقارير والأوراق العلمية المحكمة، ذات العلاقة بالموضوع وتحليلها احصائيا وذلك باستخدام برنامج SPSS لتحليل البيانات الرقمية واختبارها.

فرضيات الدراسة:

- تفترض الدراسة أن المملكة العربية السعودية قد استفادت من العوائد النفطية في تحقيق تنمية مستقبلية، بحيث أوجدت مصادر بديلة عن النفط في حالة نضوبه.
- تفترض الدراسة أن المملكة العربية السعودية لديها خطط مستقبلية لمواجه نضوب النفط.

[5] احمد، سعيد مرسي: **تطور الفكر التربوي**، القاهرة. 1986.

الدراسات السابقة:

1- دراسة جميل ظاهر بعنوان **(النفط والتنمية المستدامة في الأقطار العربية: الفرص والتحديات)** 1997.

تناولت الدراسة اعتماد الدول العربية – سواء كانت منتجة أو مستهلكة– على النفط في تحقيق التنمية المستدامة. وهدفت الدراسة إلى تحليل وتقييم لدور النفط في المسار الاقتصادي للأقطار العربية وتنميتها المستدامة، من خلال تحديد آثاره على القطاعات الاقتصادية؛ سواء في الأقطار المنتجة أو المستهلكة له، بالإضافة إلى آفاق صناعة النفط والتحديات التي قد تواجه الاقتصاديات العربية المنتجة والمستهلكة في ضوء التغيرات العالمية والإقليمية والمحلية المتوقعة.

توصلت الدراسة إلي أن الزيادة الكبيرة التي تحققت في العائدات النفطية أتاحت للدول المنتجة للنفط فرصا هائلة للتطور الاقتصادي، من خلال توفير الوسائل اللازمة لتحسين مستويات معيشة مواطنيها. أما البلدان العربية غير النفطية، فقد أتيحت لها فرص كثيرة من خلال انتقال عناصر الإنتاج، سواء العمالة أو رأس المال عبر الحدود. وقد ساهمت الفوائض النفطية بالإضافة إلى ذلك في تعزيز دور المشروعات العربية المشتركة، ومن ثم تحقيق خطوات ملموسة نحو التكامل الاقتصادي.

2- دراسة عبد الأمير الحيالي، وفراس عبد الجبار بعنوان **(دول الخليج العربي في عصر ما بعد النفط: دراسة في الجغرافيا السياسية)** 2009.

تناولت هذه الدراسة الحياة الاقتصادية والسياسية في دول الخليج العربي قبل ظهور النفط، والتحولات الاقتصادية والسياسية في دول الخليج العربي بعد ظهوره. وتناولت كذلك احتمالية نضوب النفط والبدائل المطروحة في منطقة الخليج العربي.

وهدفت الدراسة إلي الإجابة على الأسئلة التالية: ماذا لو نضب النفط؟ هل لدى دول الخليج العربي البدائل المناسبة للنفط في حالة نضوبه؟ وما هو مصير المنطقة السياسي بعد النفط؟

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية: أن دول الخليج سوف تعاني من صعوبات جمة في حالة نضوب النفط، والتي تفوق ما كانت تعاني منه قبل ظهور النفط؛ بسبب شيوع الطابع الاستهلاكي، وانعدام البدائل الحقيقية التي يمكن ان تحل محل النفط، وان مساهمة الصناعة لا تزال تعتمد على الخبرة الأجنبية، والمواد الأولية المستوردة من الخارج، وعدم وجود استراتيجية صناعية واضحة المعالم.

3- دراسة على خليفة الكواري، بعنوان **(دور المشروعات العامة في التنمية الاقتصادية، مدخل إلى دراسة كفاءة أداء المشروعات العامة في أقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط)** 1981.

هدفت الدراسة إلى التعرف على الواقع الحالي للمشروعات العامة في أقطار المنطقة، وتحري كفاءة أدائها، والتعرف على دورها في عملية التنمية. ثم تسعى الدراسة إلى محاولة التوصل إلى أفضل السبل لتطوير واقع هذه المشروعات، من خلال تحديد المشكلات التي تواجهها المعوقات التي تحول دون الوصول بكفاءة أدائها إلى المستوى المطلوب.

كما سعت الدراسة إلى محاولة تصور إستراتيجية عملية مناسبة، تمكن هذه المشروعات من رفع مستوى كفاءة أدائها بشكل متدرج ومستمر؛ لكي تتمكن من القيام بالدور المتوقع منها في التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها أقطار المنطقة في مسيرتها التنموية.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- افتقار المشروعات العامة في المنطقة إلى نظام متكامل لتقييم الأداء
- افتقار هذه المشروعات إلى وجود تقييم خارجي للأداء.

- عدم إعطاء الرأي العام وأجهزة الإعلام الرسمية مسالة تقييم الأداء، مما تستحقه من اهتمام.

- عدم الاهتمام بالاعتبارات والمعايير الاقتصادية الصحيحة والمناسبة، التي يمكن على ضوئها تحديد مستوى كفاءة أداء المشروعات العامة.

- حداثة التجربة الإدارية في أقطار المنطقة، والحساسية الشديدة اتجاه النقد؛ أدى إلى غياب الأساليب العلمية الصحيحة وتقييم أداء المشروعات العامة.

- إن هذه الدراسة قد نجحت في تحديد أهم المشاكل والعقبات التي تواجهها المشروعات العامة في أقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط، مما يؤثر بصوره سلبيه على دورها في عمليه التنمية.

4- دراسة على خليفة الكواري بعنوان (**أوجه استخدام عائدات النفط في العراق 1944-1971**).

وينحصر هدف هذا البحث في التحقق من مقدار المبلغ، والنسبة التي خصصت من عائدات النفط لكل قطاع من القطاعات الإنفاق العام عبر الفترة المدروسة. وقد توصلت الدراسة إلى أن في الفترة من عام 1944-1971 كانت مساهمة عائدات النفط في إجمالي إيرادات العامة 53.8% (2079 مليون دينار من 3868 مليون دينار).

وكانت نسبة مساهمه العائدات النفطية 10% عام 1944، و5% عام 1950، و66% عام 1960، و57% عام 1970.

خصص من إجمالي عائدات النفط طول الفترة المدروسة 70% للنفقات الجارية والتحويلية، وكان نصيب الخدمات الاجتماعية حوالي الربع، إما نصيب النفقات الإنشائية (الاعمار) حوالي 30% من إجمالي العائدات. ولقد تزايدت نسبة المخصصات للنفقات الجارية

والتحويلية من عائدات النفط السنوية من 15%عام 1951، و68% عام 1960 إلى 74% عام 1970.

5- دراسة مشاري بن عبد الله النعيم بعنوان **(مستقبل المدينة في الخليج العربي، إشكالية ما بعد الطفرة النفطية).**

وقد هدفت الدراسة إلى محاولة تقديم سيرة نقدية لتجربة بناء المدن بالخليج العربي، خلال تركيزها على تجارب ثلاث مدن وهي: دبي والدوحة والمنامة.

وقد توصلت الدراسة إلى أن مدن الخليج العربي مثلت على الدوام ما يسمى (مدن اللحظة)، التي لا تحتفظ بذاكرة واضحة يعول عليها، ومن ثم فان هذه المدن تواجه إشكالية ثقافية ناتجة في الأصل من عدم استقرار تركيبتها السكانية والعمرانية.

6- دراسة عبد المحسن راجح الشريف بعنوان **(النظرة الجغرافية للتوسع في استخدام نمط الزراعة المحمية في المملكة العربية السعودية)** 2007.

هدفت الدراسة إلى التركيز على استخدام أنماط زراعية ذات تكثيف عال في استخدام التقنية؛ من خلال زراعة محاصيل ذات مقننات مائية منخفضة (الخضراوات) وذات إنتاجية عالية تدر ربحا على ممارسي هذا النشاط، حيث أن قطاع الزراعة يستوعب نحو 7.1% من مجمل قوة العمل بالقطاعات الإنتاجية إلى تضييق الفجوة الغذائية لهذه المحاصيل وتعديل هيكل الإنتاج الزراعي، من خلال زيادة الكفاءة الإنتاجية تخفيض التكلفة وفق المعطيات البيئية والهيدرولوجية للملكة العربية السعودية.

وضحت الدراسة إمكانية التوسع في زراعة محصولي الخيار والطماطم في المستقبل.

7- دراسة على مجيد الحمادي بعنوان **(الأفاق الإقليمية لتجربة التصنيع في أقطار مجلس التعاون الخليجي)** 1988.

هدف هذا البحث إلى تحليل الخطوات والخصائص الأساسية لتجربة التصنيع في أقطار مجلس التعاون الخليجي، والوقوف على المحددات والاختناقات التي تواجهها، والكشف عن الدوائر شبة الإقليمية والإقليمية التي يمكن اللجوء إليها، بوصفها العمق الطبيعي لهذه التجربة؛ وذلك بهدف التوصل إلى مجموعة من الأفكار التي قد تساعد في التصدي لمشاكل التصنيع في المنطقة وتامين استمراريتها.

وقد توصل الباحث إلى ضرورة تعزيز الجهود التكاملية بين أقطار المجلس من جهة، والأقطار العربية الأخرى من جهة أخرى عن طريق المشاريع المشتركة.

8- دراسة Samargandi. Fidrmuchjan. Ghoshsugata بعنوان

Financial development and economic growth in an oil-rich economy: The case of Saudi Arabia) 2014.

حاولت هذه الدراسة أن تقيس اثر القطاع النفطي والغير نفطي على تنمية القطاع المالي والاقتصادي باستخدام نماذج اقتصادية قياسية، واستخدمت بذلك بيانات 2006-2010، وقد وجدت ان التنمية الاقتصادية والمالية في المملكة العربية السعودية تتأثر بنمو القطاع الغير نفطي، في حين لم يكن هناك تأثير ذو دلالة معنوية للقطاع النفطي وفي بعض الأحيان ذو اثر سلبي.

9- دراسة Albasam بعنوان **(Economic diversification in Saudi Arabia: Mythorreality?)** 2015.

اختبرت هذه الدراسة مدى وجود التنوع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، وهل الخطط الاقتصادية التي تقوم بها المملكة العربية السعودية منذ ما يقارب الأربعين عاما

تحقق أهدافها على صعيد التنويع الاقتصادي أم لا، استخدمت هذه الدراسة الخطط التنموية للملكة العربية السعودية التسعة وقامت بتحليلها، ضمن أربع متغيرات أساسية وهي نسبة النفط من الناتج المحلي الإجمالي، ومن ثم نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة صادرات المملكة من النفط وحصته من إجمالي الصادرات الكلية، وأخيرا حصة الإيرادات النفطية إلى جميع الإيرادات.

وقد توصلت الدراسة أن بعد أربعين عاما من الخطط التنموية الموضوعة من قبل المملكة لم تحقق أهدافها فيما يتعلق بالتنويع الاقتصادي، ولا تزال المملكة بحاجة إلى هذا التنويع الاقتصادي.

10- دراسة Karl، terry بعنوان (**Oil-Led Development: Social, Political, and Economic Consequences**) 2004.

عالج الباحث تأثير النفط على المتغيرات الاجتماعية والسياسية والتنمية الاقتصادية بإسهاب بتحليل نماذج عالمية مختلفة من وجهة نظر فلسفية وتحليلية، وتوصل إلى نتيجة مفادها، أنه لا يمكن أن يقود النفط إلى نتيجة ايجابية إلا بإحداث إصلاح في معايير الديمقراطية و الشفافية ومحاربة الفساد داخل هذه البلدان، وإلا سيكون اثر النفط سلبيا على التنمية في جميع اتجاهاتها في هذه البلدان.

لقد تناولت الدراسات السابقة في مجملها تأثير النفط والعائد الاقتصادي علية على التنمية الاقتصادية في البلدان المنتجة له فقد توافقت نتائج دراستنا الحالية مع بعض هذه الدراسات بصوره كبيرة مع دراسة عبد الأمير الحيالي، الذي خرج بنتيجة أن دول الخليج سوف تعاني من صعوبات جمة في حال نضوب النفط والتي تفوق ما كانت علية قبل ظهوره بسبب الطابع الاستهلاكي المعتمدة علية تلك الدول اما في دراستنا الحالية فقد خرجنا بنتيجة ان المملكة العربية السعودية لم تستطع إيجاد بديل عن النفط كمصدر رئيسي يعتمد علية اقتصاد البلاد بنسبة كبيرة جدا.

وفي المجمل اتفقت نتائج الدراسة مع الدراسات السابقة في هذا المجال في ان المملكة العربية السعودية لم تصل إلي التنويع الاقتصادي ولم تحقق أي انجازات نحو هذا الهدف بالرغم من أن خطط التنمية جميعها تتضمن تحت طياتها هدف التنويع الاقتصادي، كما أنها بحاجة إلى تعزيز الجهود التكاملية وإجراء الإصلاحات السياسية والاقتصادية وديمقراطية ومحاربة الفساد للوصول إلى تحقق الأهداف في التنوع الاقتصادي وإيجاد بديل مجدي عن النفط لتلافي الإخطار في حال نضوبه أو قلة الطلب علية.

اختلفت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في أنها اعتمدت على وصف تحليلي للقطاعات الاقتصادية في المملكة العربية السعودية من حيث نسبة ما تشكله من الناتج المحلي الإجمالي للملكة العربية السعودية، وكذلك مدى اعتماد هذه القطاعات الاقتصادية في تطورها على القطاع النفطي الذي يعد اكبر قطاع اقتصادي في البلاد، وقياس مدى ارتباط القطاعات الاقتصادية الأخرى بالقطاع النفطي باستخدام معامل ارتباط بيرسون .

الفصل الثاني

جغرافية منطقة الدراسة

الموقع الفلكي والمساحة:

تقع المملكة العربية السعودية في شبة الجزيرة العربية، في أقصى جنوب غرب قارة أسيا، وتنحصر أراضيها بين دائرتي عرض 16 درجة و22 دقيقة و 32 درجة و14 دقيقة شمالا وخطي طول 34 درجة 29 دقيقة و 55 درجة و40 دقيقة شرقا، ويمر مدار السرطان من وسطها.

تبلغ مساحة المملكة نحو مليوني كيلو متر مربع تقريبا، تغطي نحو 70% من مساحة شبة الجزيرة العربية البالغ نحو 2,8 مليون كم2 [1].

جدول رقم (1): المناطق الإدارية في المملكة العربية السعودية

المنطقة	المساحة / كم^2	النسبة المئوية
الرياض	380,000	19,5
مكة المكرمة	137,000	7
المدينة المنورة	150,000	7,7
القصيم	73,000	3,7
المنطقة الشرقية	540,000	27,6
عسير	80,000	4,1
تبوك	136,000	6,9
حائل	120,000	6,1
المنطقة الشمالية	104,000	5,3
جازان	13,000	0,6
نجران	130,000	6,6

[1] العنبران، محمد بن احمد، عبدالله بن صالح: **المملكة العربية السعودية حقائق وأرقام**، هيئة المساحة الجيولوجية، الرياض، 2012، ص14.

المنطقة	المساحة / كم^2	النسبة المئوية
الباحة	12,000	0,6
الجوف	85,000	4,3
المساحة الإجمالية	1,950,000	100

المصدر: هيئة المساحة الجيولوجية السعودية.

والخريطة رقم (1) توضح المناطق الإدارية في المملكة العربية السعودية.

الموقع الجغرافي والحدود:

تجاور المملكة سبع دول عربية في حدود برية يبلغ مجمل أطوالها نحو (4531) كم[1]، حيث تجاور كل من: المملكة الأردنية الهاشمية، وجمهورية العراق، ودولة الكويت، ودولة قطر، ودولة الإمارات العربية المتحدة، وسلطنة عمان، والجمهورية اليمنية.

كما تجاور المملكة وتقابلها عشر دول في حدود بحرية في الخليج العربي، وفي خليج العقبة والبحر الأحمر حيث تجاورها في الخليج العربي دولة الكويت وتقابلها كل من: الجمهورية الإسلامية الإيرانية، ومملكة البحرين، وتجاورها وتقابلها كل من: دولة قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة. في حين تجاورها في خليج العقبة المملكة الأردنية الهاشمية، وتقابلها جمهوريه مصر العربية، وجمهورية السودان، ودولة اريتريا، وتجاورها الجمهورية اليمنية.

1- الحدود البرية:

يحد المملكة من الشمال كل من: الملكة الأردنية الهاشمية، وجمهورية العراق، ودولة الكويت، ومن الشرق كل من: الخليج العربي، ودولة قطر، ودولة الإمارات العربية المتحدة، وسلطنة عمان، والجمهورية اليمنية، ومن الغرب البحر الأحمر وخليج العقبة.

وترتبط المملكة مع الدول المجاورة لها بمنافذ حدودية يبلغ عددها أربع عشر منفذا حيث ترتبط المملكة مع الأردن بثلاث منافذ هي الدرة وحالة عمار والحديثة ومع العراق بمنفذ

[1] العنيران، محمد بن احمد، عبد الله بن صالح: **المملكة العربية السعودية حقائق وارقام**، مرجع سابق، ص20+ 22.

واحد ومع الكويت بمنفذين ومع البحرين بمنفذ واحد على جسر الملك فهد ومع قطر منفذ واحد ومع الإمارات بمنفذ واحد ومع عمان منفذ واحد وترتبط مع الجمهورية اليمنية بأربع منافذ.

2- الحدود البحرية:

تجاور المملكة وتقابلها في مياه الخليج العربي خمسة دول، حيث تجاورها دولة الكويت، وتقابلها الجمهورية الإسلامية، ومملكة البحرين، في حين تجاورها وتقابلها كل من: قطر والإمارات.

كما تجاور المملكة وتقابلها في خليج العقبة والبحر الأحمر خمس دول، حيث تجاورها في خليج العقبة المملكة الأردنية الهاشمية وتقابلها جمهورية مصر العربية، في حين تقابلها في البحر الأحمر كل من جمهوريه مصر العربية وجمهورية السودان، ودولة ارتيريا، وتجاورها الجمهورية اليمنية[1].

التكوين الجيولوجي:

قسمت ارض المملكة العربية السعودية جيولوجيا إلى اربع مناطق هي:

1- **الدرع العربي:** يغطي الأجزاء الغربية من المملكة، ويمتد بمحاذاة ساحل خليج العقبة والبحر الأحمر، يغطي نحو 32% من مساحه المملكة، تمثل ثلث مساحتها.

تحتوي صخور الدرع العربي معظم الرواسب المعدنية والفلزية مثل الذهب، والفضة، ونحاس، وزنك وحديد وغيرها.

2- **الرصيف العربي:** يطلق عليه الرف العربي، والغطاء الرسوبي، ويقع شرق الدرع العربي ويغطي 68%[2] من مساحة المملكة.

---

[1] العنيران، محمد بن احمد، عبد الله بن صالح: **المملكة العربية السعودية حقائق وارقام**، مرجع سابق، ص20+ 22.

[2] المرجع السابق.

وكان الرصيف العربي في فترات جيولوجية سابقة جزء من بحر تيثس (البحر المتوسط قديما) فكانت المياه تمتد وتنحسر على فترات متقطعة مخلفة ورائها طبقات من الرواسب والتي تحولت بفعل الدفن إلى صخور يزيد سمكها باتجاه الشرق ليصل سمكها في حوض الخليج العربي والربع الخالي إلى 6000 متر[1].

وتحتوي صخور الرصيف العربي الرسوبية الثروات النفطية والغاز، كما تحتوي رواسب المعادن اللافلزية (المعادن الصناعية) كالبوكسايت، والفوسفات، والطين، والحجر الجيري، كما تضم اكبر خزانات المياه العميقة في المملكة.

3- **الحرات:** طفوح بازلتية تكونت من حمم الصخور البركانية المنصهرة، والتي تدفقت من باطن الأرض إلى سطحها من خلال فوهات بركانية، نتيجة أنشطة حركية وزلزالية، وهي ما تعرف بلافا (lava)، وقد بنت معالم طبوغرافية جديدة.

وقد تكونت الحرات في المملكة خلال العصرين الثالث والرابع نتيجة التدفقات البركانية التي صاحبت انكسار البحر الأحمر وتقدر أعمارها 30.5 مليون[2] سنة.

تنتشر معظم الحرات في الجزء الغربي من المملكة، وتمثل نحو 4,6%[3] من مساحة المملكة، وتعتبر حرة رهاط اكبر حرات المملكة مساحة اذ تبلغ مساحتها (20000كم^2)[4].

4- **السهل الساحلي للبحر الأحمر:** يشكل السهل الساحلي للبحر الأحمر الحافة الشرقية لخسف واسع تحده من الشرق المرتفعات الغربية امتد واتسع نتيجة اتساع قاع البحر الأحمر، ويتكون السهل الساحلي من شعب مرجانية وصخور رسوبية ورواسب سطحية، ويصل سمك الصخور الرسوبية فيها إلى 5000 متر[5].

---

[1] العنيران، محمد بن احمد، عبد الله بن صالح: **المملكة العربية السعودية حقائق وارقام**، مرجع سابق، ص20+ 22.

[2] المرجع السابق.

[3] المرجع السابق.

[4] المرجع السابق.

[5] العنيران، محمد بن احمد، عبدالله بن صالح،**المملكة العربية السعودية حقائق و ارقام**، مرجع سابق، ص32-34

والخريطة رقم (3) توضح التكوين الجيولوجي للملكة العربية السعودية.

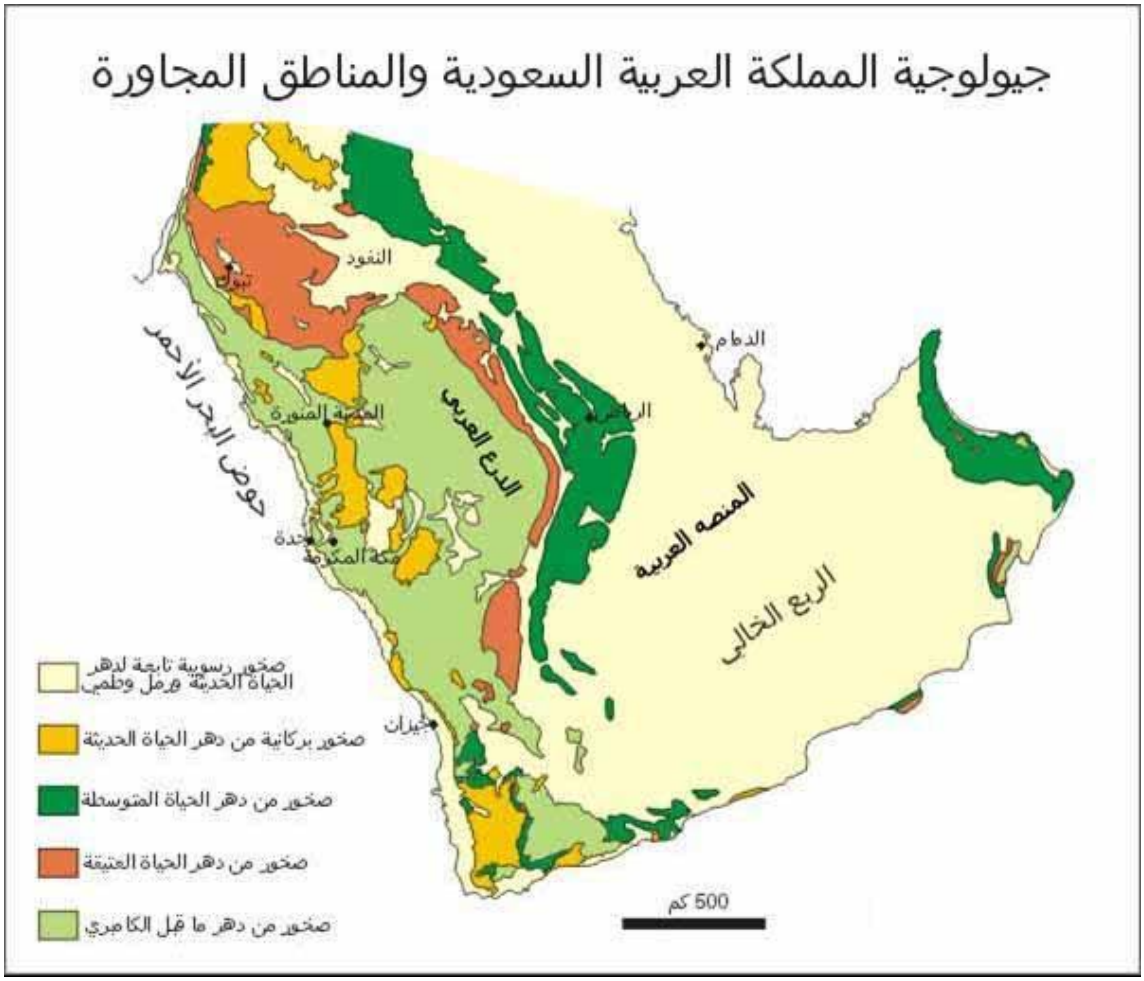

خريطة رقم (2): جيولوجية شبه الجزيرة العربية.

المصدر: الموسوعة الجيولوجية المصورة

http://www.geologyksa.com/gallery/details.php?image_id=69 التاريخ: 12-5-2015

مصائد النفط والطبقات الصخرية الحاوية له:

المصيدة هي نسق هندسي للطبقات الرسوبية يسمح للبترول أو الغاز أو لكليهما بالتجمع فيه بكميات اقتصادية، ويحول دون هروبهما منها، ويتخذ هذا النسق الطبقي الهندسي أشكالاً عدة، لكن تظل السمة الرئيسية للمصيدة هي وجود صخر مسامي مغطى بصخور حابسة غير منفذة. ويعد الماء عاملاً أساسياً في توجيه البترول والغاز إلى المصيدة في أغلب الحالات، مثلما يساعد

في إزاحة البترول والغاز إلى فتحات الآبار في مرحلة الإنتاج، وهكذا تكون المصيدة بؤرة تبادل نشط للسوائل[1].

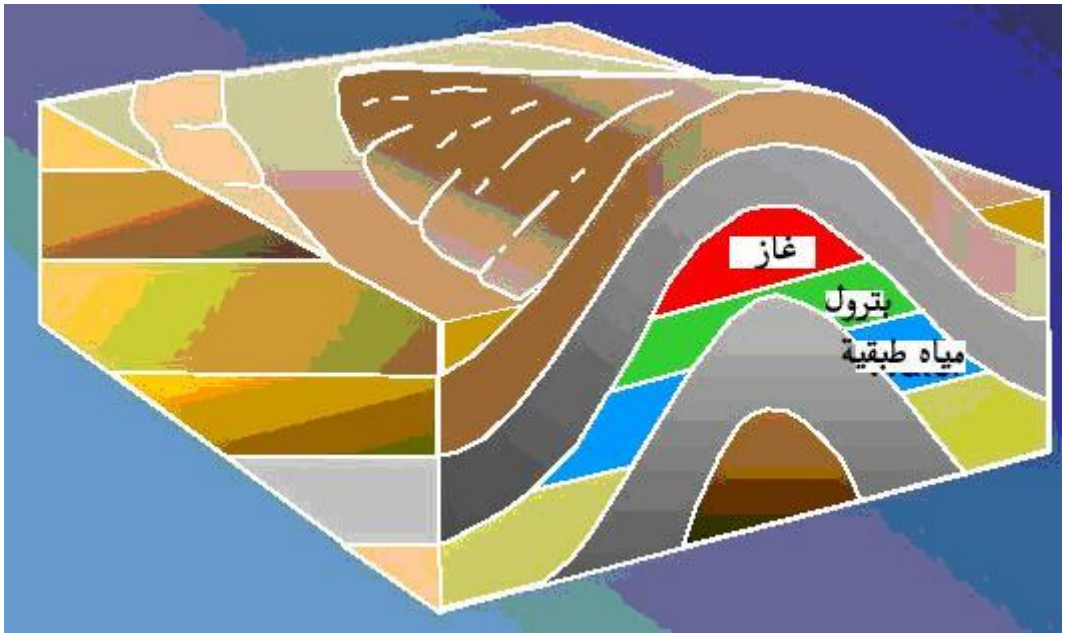

الرسم التوضيحي رقم (1): مصيدة داخل طيه محدبة

المصدر: الخولي، رشيد، مبدأ طرق المسح الاهتزازي الاستكشافي sites.google.com/site/sypeteng/research/3
تاريخ الوصول 2016/5/2

طريقة تكون النفط:

لا يعد النفط من الصخور الرسوبية رغم كونه عبارة عن مواد عضوية غنية بالكربون ومتمركزة أساساً في الصخور الرملية والكربوناتية. وعليه، فهو يدرس عادةً مع مجموعة الصخور الرسوبية الكربوناتية. والنفط يتكون عبر سلسلة عمليات إنضاجية معقدة تمر بها المواد العضوية (الحيوانية والنباتية) المدفونة تحت الطبقات الرسوبية السميكة.

تتضمن العمليات الإنضاجية تحولاً بكتيرياً في البدء، ثم تعقبها لاحقاً، تحولاً حرارياً. فتتولد بنتيجة ذلك مواد عضوية معقدة ذات جزيئات كيميائية كبيرة غير قابلة للذوبان بالمذيبات العضوية تُعرف بالكيروجين. وتتعرض المواد الكيروجينية، المدفونة تحت طبقات رسوبية تتجاوز أسماكها

[1] http://www.qalqilia.edu.ps/ تاريخ الوصول 2016/4/23

حاجز الألف متر وتتراوح حرارتها ما بين (50-120) درجة مئوية، إلى تكسر حراري تجزئ بعض جزيئاتها الكبيرة إلى جزيئات صغيرة قابلة للذوبان بالمذيبات العضوية تُعرف بالبتيومين. وبإستمرار التكسر الحراري وتواصلها تتحول جزءاً من المواد البتيومينية إلى النفط السائل المعروف بإسم النفط الخام. وتُعرف هذه العمليات، أي العمليات المولدة للنفط الخام عادةً بإسم (Catagenesis). وبتواصل عمليات التكسير الحراري لجزيئات النفط الخام، ولا سيما تحت المديات الحرارية المحصورة ما بين (150-200) درجة مئوية، يتحول جزء من النفط الخام إلى الغاز الطبيعي كالميثان مثلاً.

نظراً لضغط ثقل الطبقات الرسوبية السميكة، ولقوى العصر التكتوني الهائلة المسلطة على قطرات النفط والغاز المتولدة ضمن مسامات الصخور الأم المدفونة عميقاً، فإن تلك القطرات تحطم الجدران الفاصلة بينها وبين المسامات المجاورة الواقعة إلى الجهة التي تقع تحت ضغط أقل نسبياً بسبب النحافة النسبية للتتابعات الرسوبية التي تعلوها. وبذلك تندفع محتويات المسام الأول لتزاحم محتويات المسام الثاني ليحطما بعد ذلك وبتلاحم ضغوطهما الجدار الآخر المقابل. وهكذا، تتواصل عمليات تحطيم الجدران المسامية بتتابع سريع لتحصل بالنتيجة جرياناً هيدروكاربونياً باتجاه المسامات الواقعة تحت الضغوط الواطئة نسبياً أي بإتجاه طبقات الحافة الحوضية الأقل سمكاً. وتُعرف هذه العملية بالهجرة الأولية للنفط.

يبدأ النفط وقريناته من الغاز والماء هجرة أخرى وعبر ممرات مسامية تُعرف بالهجرة الثانوية. وقد تكون مسالك الهجرة الثانوية للنفط جانبية أو عمودية أو مائلة مستهدفةً المواضع العالية تركيبياً. فتتراكم في نهاية المطاف في مصائد مُعدّة سابقاً مثل هامات الطيات المحدبة أو المصائد الطبقية والهيدروديناميكية. وتُعرف صخور المصائد المسامية النفاذة بالصخور الخازنة. وهي صخور نفاذة يتجمع فيها الغاز في أعلى المصيدة والنفط في أوسطها، في حين تحتل المياه أجزائها السفلى، أي تتجلس كل منها تبعاً لكثافتها. ولا تكتمل مواصفات المصيدة النفطية الكفوءة

إلا بتغطية الطبقات الخازنة وحبسها بطبقات غطائية غير نفاذة كالترسبات الملحية والطينة المضغوطة[1].

الصخور الحاوية للنفط:

يوجد البترول في طبقات الصخور الرسوبية، مثل الصخر الرملي والصخر الجيري والدولماتي، وتتواجد تلك التجمعات النفطية عندما تتحقق ثلاثة شروط معا وهي:

1- الصخور المصدرية: يحتوى على مادة عضوية تتحول إلي نفط نتيجة الدفن وتغيرات ما بعد الترسيب مثل صخر الطفل، ويتم الانضاج على عمق كاف (أو نضوج حراري) ليتم "طبخ الزيت والغاز من المادة العضوية.

2- صخور الخزان: والذي يكون ذو مسامية ونفاذية تكفى لأن يخزن البترول وينتقل عبره، مثل الحجر الرملي أو الحجر الجيري .

3- المصيدة النفطية وهي مجموعة من الظروف التي تحتفظ بالنفط وتحتجزه بكميات كبيرة في صخر الخزان وتمنع هروبه بالهجرة .

ولا بد من تواجد الظروف الثلاثة السابقة معا. وإذا لم يتحقق أحد تلك الشروط، فلن يستطيع الصخر حفظ وحجز النفط أو الغاز. ويؤدى ضغط الراسب الطيني العضوي في طبقات المصدر إلي دفع السوائل والغازات المحتوية على الهيدروكربونات في الصخور المسامية (مثل الحجر الرملي أو الحجر الجيري المسامي) التي تمثل خزانات النفط. وتسبب الكثافة المنخفضة للزيت والغاز في طفو الزيت والغاز فوق الماء الذي يتواجد بصفة دائمة تقريبا في مسام الصخور المنفذة.

ويحتاج وجود الغاز الطبيعي لتحقق الشروط نفسها اللازمة لتراكم الزيت. ويمكن أن يتواجد الغاز عند أعماق أكبر من تلك التي يتواجد عندما الزيت، وقد تؤدى الاختلافات فى صخر

[1] الحمداني، عبد العزيز: **نشأة النفط والأسباب الجيولوجية لغزارته في منطقة الشرق الأوسط**، جامعة الموصل، 2015.

المصدر أو عمق الدفن أو التاريخ الحراري للمادة العضوية في التحكم في تراكم الغاز أو الزيت أوكليهما معا. وهنالك عدة أنواع من المصايد البترولية للنفط والغاز .

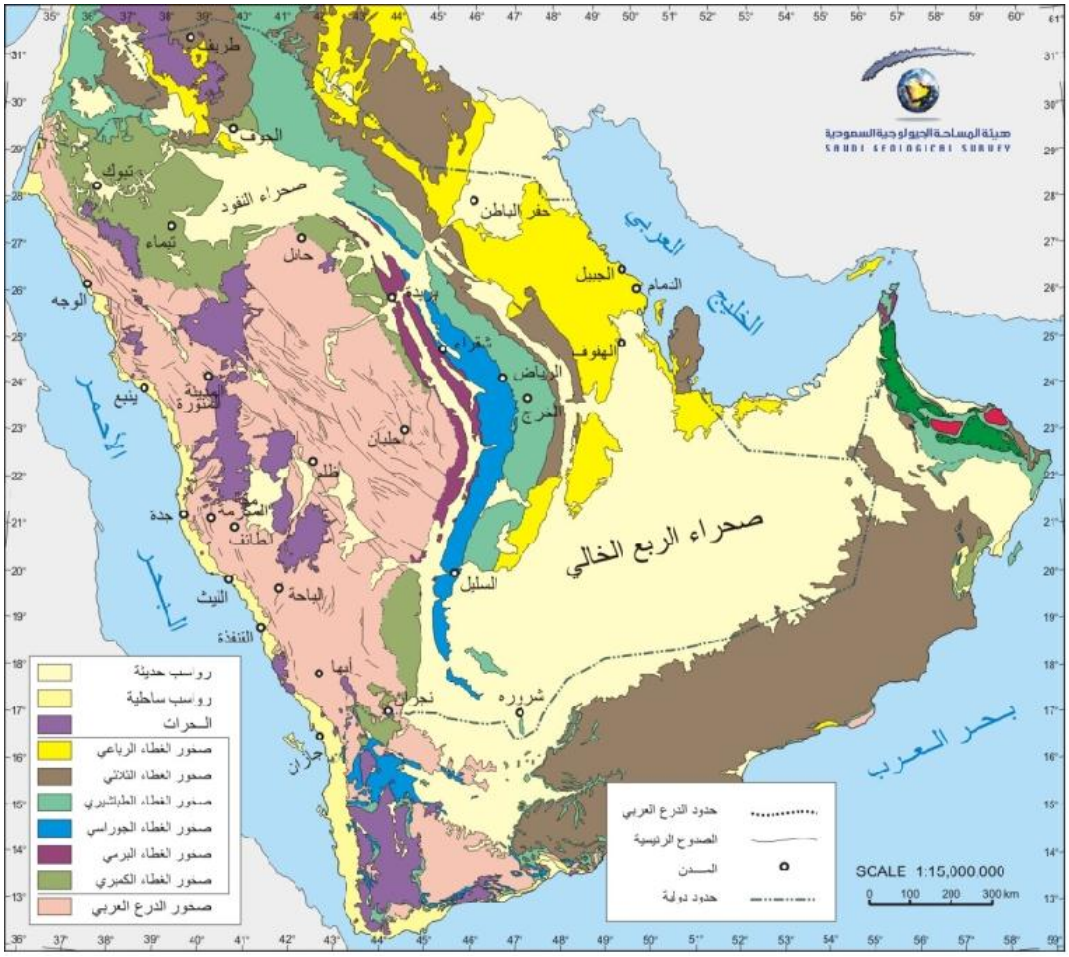

خريطة رقم (3): جيولوجية واعمار الصخور في شبه الجزيرة العربية.

المصدر: هيئة المساحة الجيولوجية السعودية http://www.sgs.org.sa/ تاريخ الوصول 2016/5/2.

السكان:

1- **حجم السكان:**

بلغ جملة سكان المملكة العربية السعودية عام 2010 ميلادية (27136977) نسمة مقارنة مع (22.678.262) نسمة عام 2004م بنسبة زيادة بلغت 19.7%[1].

[1] مصلحة الاحصاءات العامة والمعلومات المملكة العربية السعودية (2010): **الملامح الرئيسية للسكان في المملكة العربية السعودية**، الرياض.

ويشكل السكان السعوديون (18.707.576) نسمة أي ما نسبته (68.9%) من جملة سكان المملكة[1].

2- **التوزيع الجغرافي للسكان:**

جدول رقم (2): التوزيع النسبي لسكان المملكة العربية السعودية حسب المحافظات

المنطقة	النسبة المئوية لسكان المحافظات من مجموع سكان المملكة
مكة المكرمة	%25.5
الرياض	%25
المنطقة الشرقية	%15.1
عسير	%7
المدينة المنورة	%6.6
جيزان	%5
القصيم	%4.5
تبوك	%2.9
حائل	%2.2
نجران	%1.9
الجوف	%1.6
الحدود الشمالية	%1.2

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات مصلحة الاحصاءات العامة والمعلومات المملكة العربية السعودية التعداد العام (2010)

أما بالنسبة للسكان السعوديين في المناطق الإدارية فقد شكلت الثلاث مناطق الإدارية الأكثر سكانا، ما نسبته (60.5%) من إجمالي السكان السعوديين في المملكة.

وبخصوص السكان غير السعوديين، فقد استأثرت مناطق مكة المكرمة والرياض والمنطقة الشرقية والمدينة المنورة بما نسبته 83.1% من إجمالي السكان غير السعوديين.

[1] مصلحة الاحصاءات العامة والمعلومات المملكة العربية السعودية (2010): **الملامح الرئيسية للسكان في المملكة العربية السعودية**، الرياض.

أما اقل المناطق من حيث عدد السكان غير السعوديين فهي منطقة الحدود الشمالية والتي بلغت نسبتهم (0.6%) من إجمالي السكان غير السعوديين في المملكة وذلك بسبب قلة فرص العمل المتاحة فيها لقلة الموارد النفطية[1].

3- **توزيع السكان في المدن الرئيسية:**

هناك أربع مدن في المملكة العربية السعودية يزيد عدد سكان كل منها عن مليون نسمة هي مدينة الرياض (5.194.230) نسمة ومدينة جدة (3.430.697) نسمة ومدينة مكة المكرمة 1,534,731) نسمة والمدينة المنورة (1,1000.093) نسمة[2].

في حين بلغ عدد المدن التي يزيد عدد سكانها عن نصف مليون نسمة أربع مدن هي: الدمام ومدينة الهفوف والمبرز، ومدينة الطائف، ومدينة تبوك أما عدد المدن التي يزيد عدد سكانها عن مئة ألف فقد بلغ تسعة عشر مدينة.

مظاهر السطح:

يمكن تقسيم أشكال السطح بالمملكة العربية السعودية إلى سبع مناطق رئيسية هي:

1- السهل الساحلي الغربي (سهول تهامة):

تمتد سهول تهامة على طول البحر الأحمر من العقبة شمالا حتى حدود اليمن جنوبا وهي عبارة عن شريط ضيق أقصى عرض له يبلغ حوالي 40 كم عند مدينة جازان وتكثر فيها الشعب والرواسب المرجانية والرؤس والخلجان ومصبات الأودية والسبخات الساحلية والمراوح الفيضية والحرات والكثبان الرملية، وبحد السهل من الناحية الشرقية سلاسل الجبال الغربية (جبال السروات).

---

[1] مصلحة الاحصاءات العامة والمعلومات المملكة العربية السعودية (2010): **الملامح الرئيسية للسكان في المملكة العربية السعودية**، الرياض.

[2] المرجع السابق.

2- **المرتفعات الغربية (جبال السروات):**

تسمى جبال السروات أو جبال الحجاز لأنها تحجز السهل الساحلي عن هضبة نجد وقد تكونت هذه المنحدرات نتيجة تصدع حدث خلال العصر الثلاثي وتمتد من خليج العقبة في الشمال حتى مضيق باب المندب جنوبا ويتراوح عرضها بين 40-140كم ويبلغ أقصى ارتفاع لها حوالي 3760 فوق سطح البحر في اليمن وتتكون صخور هذه الجبال من صخور نارية ومتحولة تعود لعصر ما قبل الكمبري وتتميز هذه المرتفعات بالانحدار الشديد جهة الغرب بينما تنحدر بشكل تدريجي نحو الشرق.

3- **الهضاب الوسطى:**

عبارة عن المنطقة المرتفعة الواسعة التي تحتل وسط وغرب المملكة حيث يحدها من الشرق منطقة المنحدرات الوسطى ومن الشمال حوض النفوذ ومن الغرب سلاسل الجبال الغربية ومن الجنوب هضبة حضر موت ويتراوح عرض هذه المنطقة بين 500-600كم.

وهناك ثلاث أقاليم مميزه للهضبة الوسطى يمكن تقسيمها على النحو التالي:

أ- هضبة الحجاز.

ب- هضبة الخرمة.

ت- سهل نجد الطبقة المنبسطة.

4- **منطقة المنحدرات الوسطى:**

تقع في وسط المملكة وهي عبارة عن منحدرات رسوبية وعرة تمتد هذه المنطقة من الشمال إلى الجنوب حول الحافة الشرقية للدرع العربي كما تمتد عرضيا من منطقة الهضبة الوسطى في الغرب إلى الدهناء شرقا حيث يصل عرضها حوالي 250 كم، تكونت هذه المنحدرات على سفوح المرتفعات الرسوبية والوسطى منها جبل طويق وجبال العرمة ويقطعها عدد من الأودية مثل وادي الحنو ووادي نساح.

5- **منطقة رواسب الرياح الرملية:**

تغطي ثلث مساحة المملكة ففي الشمال يوجد النفوذ الأكبر ونفوذ الدهناء وفي الجنوب صحراء الربع الخالي وكلها كثبان رملية متنوعة.

6- **هضبة الصمان:**

عبارة عن منبسط صحراوي رسوبي يحاذي ساحل الخليج العربي ويتكون من صخور رسوبية صلبة يبلغ عرضها 80-250 كم على الامتداد الشمالي الجنوبي.

7- **السهول الشرقية (سهول الخليج العربي):**

عبارة عن شريط ضيق من السهول الساحلية التي تمتد على شاطئ الخليج العربي ويحد هذا السهل من ناحية البحر منحدرات شديدة الوعورة غرب مدينة الهفوف وتكثر فيه المسطحات المائية والسبخات والكثبان الرملية[1]. الخريطة رقم (5) التي توضح مظاهر سطح المملكة.

[1] العنيران، محمد بن احمد، عبدالله بن صالح: **المملكة العربية السعودية حقائق و ارقام**، مرجع سابق، ص41+42+44.

خريطة رقم (4): مظاهر سطح المملكة العربية السعودية.

المصدر:-http://www.arab-ency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=6952&m=1 2015-5-1

نظرة عامة عن حقول البترول في المملكة:

يعتبر البترول من أهم مصادر الوقود بالعالم وخاصة بعد التقدم الصناعي الذي وصل إليه العالم في مختلف المجالات وذلك بفضل تعدد مشتقاته وكثرة استخداماته في جميع وسائل النقل البري والجوي والبحري والصناعات البتروكيماوية وصناعة البلاستك والمطاط والأسمدة وغيرها[1].

[1] بندقجي، حسين حمزة: **جغرافية المملكة العربية السعودية**، مكتبة الانجلو المصرية، الرياض، 1977، ص225.

تمتلك المملكة العربية السعودية 49 حقل بترول، و28 حقل غاز، وعدد الآبار يزيد على 720 بئر، غير أننا سنتحدث عن أضخم هذه الآبار والحقول التي تضمها:

1- حقل الغوار: وهو أكبر حقل بترول في العالم، وتم اكتشاف هذا الحقل في عام 1948م في منطقة الإحساء شرق جزيرة العرب، وتم الإنتاج الفعلي منه في عام 1951م، يبلغ طوله 280 كم وعرضه 30 كم، وينتج هذا الحقل ما تتراوح نسبته ما بين 50% إلى قرابة 70% من كامل إنتاج النفط السعودي، وهو ينتج على المستوى العالمي 6.4% من إنتاج النفط في العالم، وتم تقسيم هذا الحقل إلى خمسة مناطق هي عين دار وشدقم والحوية والعثمانية وحرض، وفي عام 1981م وصل إنتاج هذا الحقل إلى 5.7 مليون برميل يومياً، وفي عام 2001م انخفض إنتاج حقل الغوار إلى 4.5 مليون برميل يوميا، وحقل الغوار وصل فعلياً إلى ذروة إنتاجه وحالياً يتم ضخ كميات كبيرة من الماء لاستخراج أكبر كمية ممكنة من النفط الخام.

2- حقل السفانية: وهو أكبر حقل نفط مغمور في العالم (أي أكبر حقل بترول بحري في العالم)، وثاني أكبر حقل في المملكة العربية السعودية، ويبلغ طوله 50 كم وعرضه 15كم، تم اكتشافه في عام 1951م من خلال شركة تكساكو، وبدأ الإنتاج في عام 1957م، وتم تقسيمه إلى ثلاثة أقسام السفانية الشمالية والوسطى والجنوبية، ويقع شمال شرق الجزيرة في الخليج العربي، وبلغ إنتاج هذا الحقل يومياً 1.2 مليون برميل غير أن هذا المعدل انخفض إلى 630 ألف برميل يوميا في عام 1988م، ويبلغ حاليا قرابة الـ 500000 برميل يوميا.

3- حقل أبقيق: ويقع شرق جزيرة العرب، وتم اكتشافه عام 1940م وتبلغ مساحته 56 كم طولاً، و8 كم عرضا، وهو ثاني أكبر حقل نفط في المملكة من حيث الإنتاج ويوجد في أبقيق مصفاة نفط من أكبر مصافي المملكة، وينتج هذا الحقل يومياً 600 ألف برميل.

4- حقل الشيبة: ويقع جنوب شرق المملكة في صحراء الربع الخالي وتم اكتشافه في عام 1975م، ويبلغ حجم إنتاجه 600 ألف برميل يومياً.

5- حقل الظلوف: حقل يقع في منطقة السفانية إلى جوار حقل المرجان وتم اكتشافه في عام 1965م، ويبلغ إنتاجه 500 ألف برميل يومياً، ويشغل هذا الحقل ثلاث معامل لفرز الغاز من الزيت.

6- حقل بيري: وتم اكتشاف هذا الحقل في عام 1964م، وينتج يومياً 400 ألف برميل.

7- حقل المرجان: تم اكتشافه 1967 ويبلغ إنتاجه 250 ألف برميل يومياً.

8- حقل الخفجي: ويوجد في شمال شرق المملكة وتسمى بالمنطقة المحايدة وتم اكتشافه في عام 1961م ويبلغ إنتاجه 300 ألف برميل يوميا[1].

جدول رقم (3): إنتاج حقول النفط في المملكة العربية السعودية لعام 2014.

حقول النفط	كمية الإنتاج مليون برميل/ يوم	نسبة الإنتاج من الإنتاج السعودي%
الغوار	5.7	60.64
السفانية	0.5	5.32
البقيق	0.6	6.34
الشيبة	0.6	6.34
الظلوف	0.5	5.32
بيري	0.4	4.25
مرجان	0.25	2.66
الخفجي	0.3	3.19
حقول أخرى	0.55	5.85

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معلومات من مجلة المجتمع http://mugtama.com عام 2014.

[1] الشلقومي، احمد: **مجلة المجتمع**، http://mugtama.com، 2014.

خريطة رقم (5): حقول النفط و الغاز في المملكة العربية السعودية

المصدر: مناهج المملكة العربية السعودية– وزارة التربية والتعليم السعودية **www..nooor.com 18-1-2016**

الفصل الثالث

موقع السعودية على خريطة النفط العالمية

يمكن تعريف إنتاج النفط بأنة عملية تستهلك فيها الاحتياطيات النفطية وتحويلها إلى عائدات مالية. وتبعا لذلك فان مستوى الاحتياطيات النفطية يعتمد على كمية الإنتاج. فالنتيجة الأولى لذلك هو نقصان كمية الاحتياطي. وقد تناقصت الاحتياطيات النفطية العربية بالفعل بعد زيادة الإنتاج زيادات كبرى وذلك خلال السبعينات من القرن الماضي. ولا ريب ان عمليات الاكتشاف والتنقيب الناجحة تؤدي إلى زيادة كميات الاحتياطات النفطية. ولكن على الرغم من هذه الأعمال فقد انخفضت الاحتياطيات العربية في ذلك الحين[1].

[1] التنير، سمير: **التطورات النفطية في الوطن العربي والعالم ماضيا وحاضرا**، دار المناهل اللبناني، بيروت، 2007، ص6.

جدول رقم (4): احتياطيات النفط الخام المثبتة (مليون برميل)

الأعوام	احتياطي السعودي النفطي	احتياطي أمريكيا الشمالية	احتياطي أوروبا الغربية	احتياطي اسيا ومنطقة الهادي	احتياطي أوبك	احتياطي العالم	احتياطي السعودية/ احتياطي عالمي %
1971	139609	46511	7592	16848	430820	569827	24.5
1972	146000	46539	10521	16332	428492	579868	25.18
1982	165484	35948	21340	37212	467371	697732	23.72
1992	261203	28838	17731	36659	778276	1002075	26.07
2002	262790	27167	18309	40448	895639	1157610	22.7
2010	264500	30900	13850	44440	1068400	1383200	19.12
2012	265850	37893	11559	50438	1200830	1483793	17.92
2013	265789	37893	12267	50208	1206170	1489865	17.84

المصدر: المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات: Opec annual statistical bulletin 2005-2014

جدول رقم (5): إنتاج واستهلاك المملكة العربية السعودية من النفط الخام والمشتقات النفطية

الأعوام	إنتاج السعودية من النفط الخام 1000 برميل باليوم	إنتاج السعودية من المشتقات النفطية 1000 برميل باليوم	استهلاك السعودية من المشتقات النفطية 1000 برميل باليوم	استهلاك السعودية من إنتاج النفط الخام%
1972	6016.3	599.2	54.8	0.91
1982	6483.0	804.8	546.6	8.43
1992	8331.7	1447.5	729.4	8.75
2002	7093.1	1596.9	1053.7	14.85
2010	10007.0	2100.0	1500	14.99
2012	9763.0	1927.1	2227	22.81
2013	9637.0	1841.7	2330	24.18

المصدر: المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات:Opec annual statistical bulletin 2005-2014

وبمقارنة إنتاج المملكة العربية السعودية من الإنتاج العالمي للنفط (الشكل رقم 1) وإنتاج أوبك فإننا نجد أن المملكة العربية السعودية في عام 1971 كانت تهيمن على ما نسبته 9.92 % من الإنتاج العالمي و18.92 % من إنتاج الأوبك وارتفعت هذه النسبة لتصل إلى 12.19 % من الإنتاج العالمي و 29.15 % من إنتاج الأوبك في عام 2010.

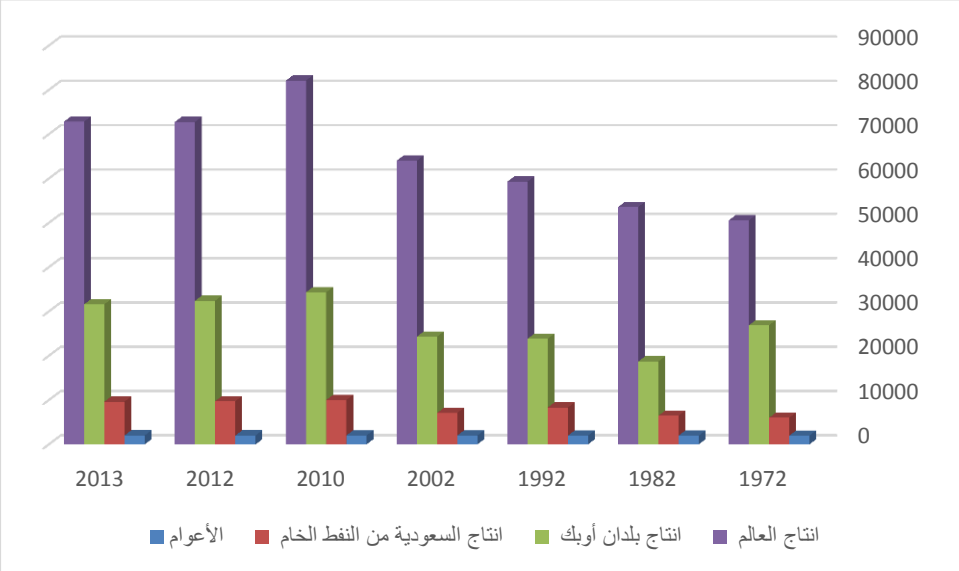

شكل رقم (1): مقارنة إنتاج المملكة السعودية مع إنتاج كل من اوبك والعالم من النفط الخام (ألف برميل يوميا).

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات:Opec annual statistical bulletin 2005-2014

هذه الزيادة الكبيرة في الإنتاج وما لها من تأثير على احتياطات المملكة والتي قدرت احتياطاتها المؤكدة في سنة 1971 ب 24.5% من احتياطي العالمي وانخفض إلى 17.84% في عام 2013.

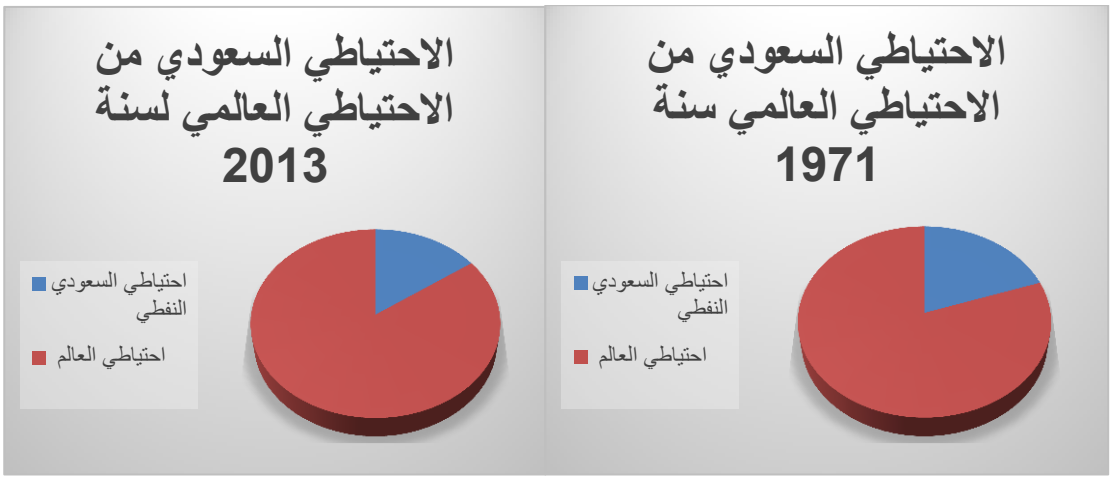

شكل رقم (2): الاحتياطي السعودي من النفط من الاحتياطي العالمي 1971، 2013.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات: Opec annual statistical bulletin 2005-2014

ولكن البيانات الصادرة عن شركة برتش بروتوليوم في حزيران – يونيو–2011 أظهرت بعد ذلك زيادة في حجم الاحتياطات النفطية المؤكدة في أمريكا الشمالية، إذ ازداد حجم الاحتياطي ليبلغ 30900 مليار برميل تقريبا، مما قلل من حصة الاحتياطي السعودي من الاحتياطي العالم، كما أظهرت البيانات كذلك ارتفاع في حجم إنتاج كل من المملكة العربية السعودية وجمهورية روسيا الاتحادية إلى نحو 10 ملايين برميل يوميا للسعودية، مقابل 10.270 ملايين برميل يوميا في روسيا[1].

ونلاحظ من الشكل رقم (2) التطور المستمر للاحتياطات النفطية السعودية ويرجع ذلك إلى عدة عوامل منها: إدخال تقنيات الاستكشاف والحفر والاستخلاص النفطي الحديثة في ميدان الاستكشاف التي اتبعتها المملكة، مثل الحفر المائل والحفر الافقي وتقنية الآبار الذكية[2].

[1] عبادي، عمار محمد: **محددات السياسة النفطية الإنتاجية والسعرية للملكة العربية السعودية**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2011، ص28.

[2] **المرجع السابق**، ص32.

إن الطريقة التقليدية لحفر آبار النفط هي الحفر العمودي، ولكن مع التطور العلمي الكبير في تقنيات حفر الآبار وذلك من اجل استخراج اكبر كمية ممكنة منه، تم اكتشاف طريقة الحفر المائل و التي تقوم على أساس الحفر بشكل مائل وذلك للوصول إلى اكبر كمية ممكنة من النفط، إضافة إلى ذلك، فإن وجود المباني والتلال والأنهار قد يمنع فريق الحفر من تثبيت أبراج الحفر فوق هدف ثمين، كما أن التصدعات الجوفية، أو تشكيلات الصخور غير المتماسكة قد تمنعها من الحفر رأسيا، والرسم التوضيحي رقم (1) يوضح الفرق بين التقنيتين[1].

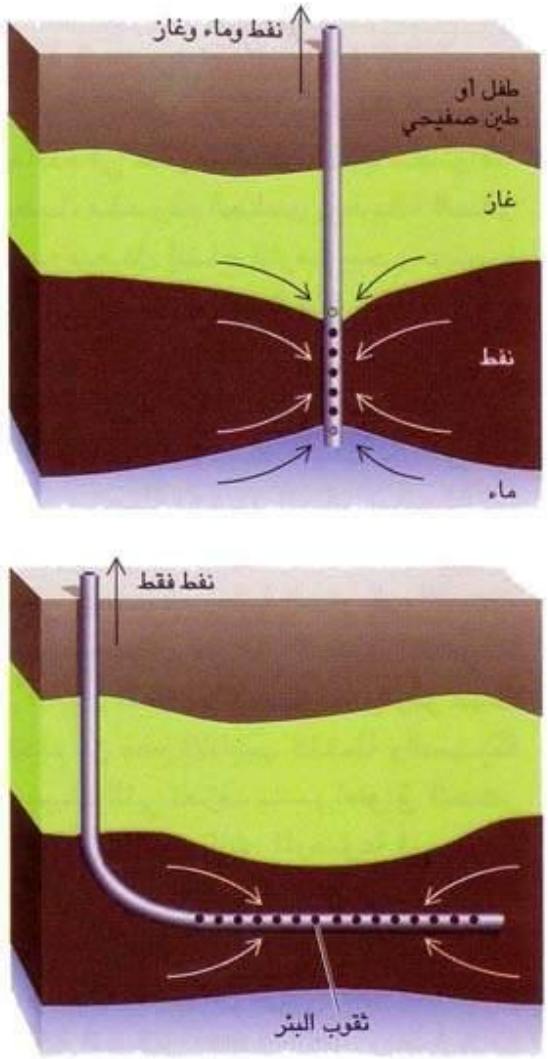

الرسم التوضيحي رقم (2): تقنيات الحفر الراسي والحفر الافقي

المصدر: sites.google.com/site/peetroly/all/8 تاريخ الوصول 2016/5/20

[1] Georga A.Gooper ’الحفر الموجة ‘ مجلة العلوم الترجمة العربية لمجلة سينتفيك الامريكية، مجلد11،1995، الكويت.

أما بالنسبة للآبار الذكية فتقوم الفكرة على أساس وضع حساسات داخل الآبار النفطية الذي ساهم في تدفق المعلومات الضرورية لإدارة الآبار والمكامن النفطية، فبهذه التقنيات تتوافر السبل المختلفة القادرة على إتاحة الفرص لتمكين المهندسين من مراقبة وإدارة حقولهم بطريقة لحظية ومستمرة، وبطرق أكثر كفاءة وفعالية[1].

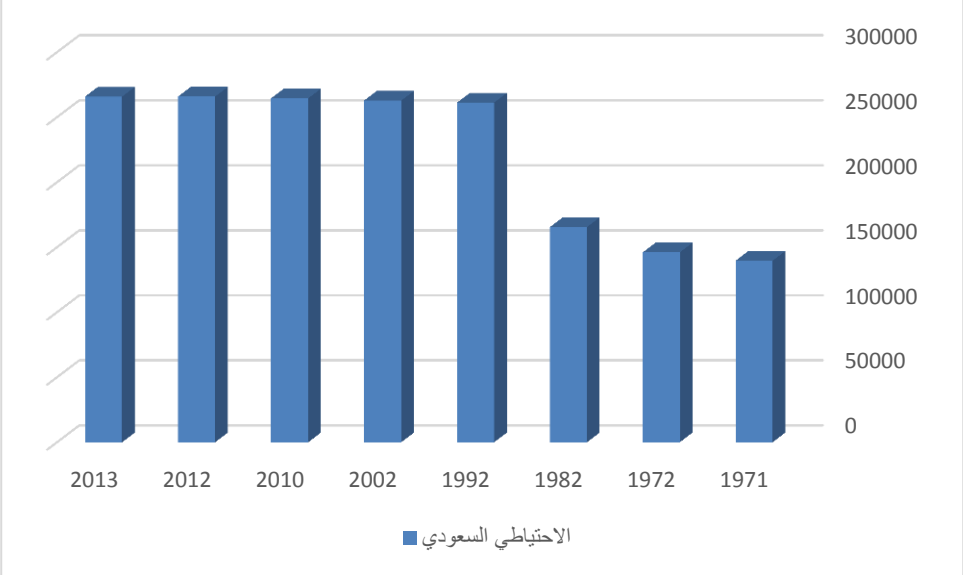

شكل رقم (3): الاحتياطي السعودي مليون برميل

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات: Opec annual statistical bulletin 2005-2014

ونلاحظ كذلك من بيانات الجدول رقم (4) تطور إنتاج المملكة العربية السعودية من المشتقات النفطية حيث كان الإنتاج في عام 1972 599.2 ألف برميل يوميا وارتفع ليصل إلى 2100000 برميل يوميا سنة 2010 ولكن هناك زيادة كبيرة جدا بالاستهلاك المحلي من هذا الإنتاج حيث بلغ في عام 1972 54.8 ألف برميل يوميا ليصل إلى 1500000 برميل يوميا عام 2010 م أي أن الاستهلاك المحلي بلغ أكثر من 71% من إنتاج مشتقات النفط.

ومن الملاحظ كذلك في السنوات الأخيرة ان كمية صادرات مشتقات البترول اخذة بالنقصان مع زيادة الاستهلاك المحلي فبعد ان كانت في عام 2009 تبلغ 1008000 ألف برميل فقد بلغت في سنه 2013 ما مقداره 794000 برميل أي ان المملكة العربية السعودية تعتمد على

[1] مبارك. سعيد ' مقال بعنوان الحقول الذكية، مجلة القافلة، http://qafilah.com/ تاريخ الوصول 2016/5/20.

تصدير النفط خام فقط مما يدل على ضعف في قطاع الصناعة التحويلية القائمة على النفط وخصوصا صناعة تكرير النفط، والسؤال هنا لماذا لا تقوم المملكة بتصدير النفط بعد تكريره خصوصا ان العائد الاقتصادي على المشتقات النفطية اكبر منة في حالته خاما لأنه يمر في مرحلة تصنيع وبتالي يعطيه قيمة مضافة، الجواب ان المملكة غير مستعدة صناعيا لمواجه الطلب العالمي من مشتقات النفط فتقوم بتصديره خاما.

ومن الملاحظ من خلال الشكل البياني رقم (4) والذي يوضح كميات الإنتاج مقابل كميات الاستهلال من مشتقات النفط في المملكة العربية السعودية ان معدلات الاستهلاك قد فاقت معدلات الإنتاج وهذا بدوره يشير إلى تخلف صناعة تكرير النفط وتراجعها بمعدلات كبيرة، وزيادة استهلاك الفرد من المشتقات النفطية المكررة، ويرجع ذلك إلى عده أسباب من أبرزها دعم أسعار مشتقات النفط من قبل الحكومة مما أدى إلى تقليل أسعاره بشكل كبير، وبتالي زيادة الطلب علية بسبب استخدام السيارات كبيرة الحجم التي تستهلك كميات كبيرة من الوقود، وكذلك عدم وجود ثقافة حول ترشيد استهلاك الوقود، وبما ان مناطق المملكة في الغالب من المناطق الصحراوية التي ترتفع فيها درجات الحرارة معظم أيام السنة فلا بد من الإشارة إلى استخدام أجهزه التبريد والتي تستهلك طاقة بكميات كبيرة.

ولا بد هنا من قيام المملكة برفع درجة الوعي عند الشعب بأهمية ترشيد استهلاك الطاقة عن طريق حملات التثقيف والتوعية سواء بالمدارس أو الجامعات أو حتى في المجتمع المحلي، وكذلك لا بد من تقليل الدعم الحكومي لأسعار الوقود.

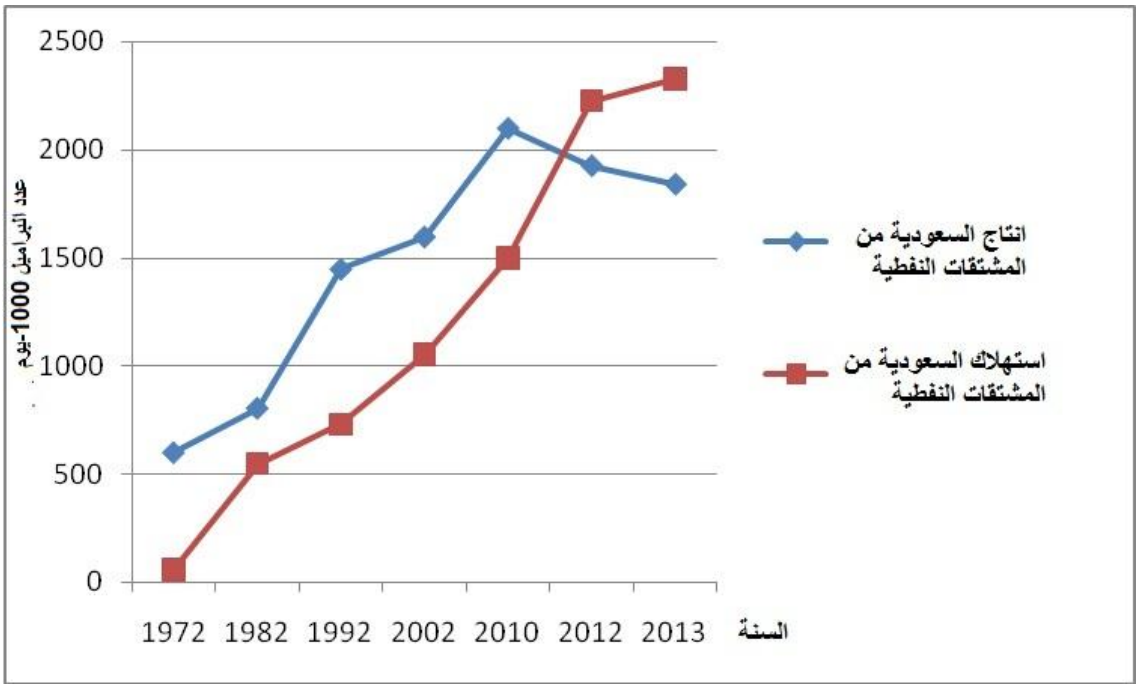

شكل رقم (4): إنتاج واستهلاك المملكة من المشتقات النفطية

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات: Opec annual statistical bulletin 2005-2014

موقع السعودية على خريطة النفط العربية:

يتميز الوطن العربي بوجود ثروات طبيعية ضخمة في أعماق صحاريه، وقد بات يعتبر من اكبر مخازن الطاقة الاحفورية في العالم، ومصدرا رئيسيا في تزويد بقاع عديدة من العالم بما تحتاجه من النفط، وهذا مع جعل الدول العربية تتبوأ مكانة مرموقة على خارطة النفط العربي سيحتل مكانة متنامية الأهمية في ميزان الطاقة العالمية باعتباره مصدرا هاما للاستثمار من اجل سد متطلبات العالم من الطاقة في الأفاق المستقبلية.

يتضح الدور الفاعل والموقع المتميز الذي تتمتع به الدول العربية المنتجة للنفط على الخريطة العالمية من خلال مجموعة من المؤشرات تتمثل في خصائص النفط العربي, حجم الاحتياطات و مستويات الإنتاج، وكذلك حجم الاستهلاك المحلي من النفط.

خصائص النفط العربي:

- تكاليف إنتاج النفط العربي تعتبر اقل بكثير من تكاليف إنتاج النفط في أماكن أخرى من العالم، إذ يتصف نفط الكويت والمملكة العربية السعودية بأنه الأرخص بين كل مناطق العالم إذ تبلغ كلفة الإنفاق الرأس مالي للبرميل المنتج اقل من دولار واحد في مقابل 15 دولار كلفة إنتاج البرميل في الولايات المتحدة الأمريكية. وبعود ذلك إلى الاحتياطات الغزيرة والتي تتوفر فيها إمكانيات التدفق الذاتي، معظم مكامن النفط العربية قريبة من السطح، خاصية غزارة البئر الإنتاجية تزيد من معدل تدفق البئر من البترول بنفقات استخراجية اعتبارية وهو ما يؤدي إلى انخفاض متوسط النفقة الكلية لإنتاج البئر من البترول، إذ تمثل سبعه من حقول المملكة العربية السعودية وهي: الغوار، البقيع، الشيبة، السفانية، الظلوف، البري والمرجان، طاقة إنتاجية مشتركة تبلغ 7.25 ملايين برميل يوميا، ويسهم حقل الغوار والذي يعد اكبر الحقول في العالم بخمسة ملايين برميل يوميا.

- الموقع الجغرافي في مناطق إنتاج البترول يشكل مركزا متكاملا لإنتاج وتصدير البترول إلى الأسواق الاستهلاك الرئيسية، إذ أن قرب مناطق الإنتاج البترولي من مواقع الاستهلاك يترتب عليه انخفاض كلفة النقل.

- يعتبر النفط العربي من أجود أنواع النفط بالعالم، وذلك لانخفاض نسبة الكبريت فيه وتعتبر نسبة مادة الكبريت من أسوأ الشوائب في النفط الخام وتعتبر محدد لسعره في الأسواق العالمية.

- ضخامة كميات الاحتياطي النفطية العربية.

– احتياطات النفط العربية: تمكنت الدول العربية بفضل الجهود التي بذلتها والمبالغ الضخمة التي استثمرتها خلال العقود الأربعة الماضية من أن تضاعف من حجم احتياطاتها النفطية.

- استهلاك النفط في الدول العربية: لقد ازدادت قيمة استهلاك الدول العربية من المنتوجات البترولية بمعدل 5.9% سنويا في المتوسط خلال الفترة من 2002-2010.[1]

وقد حازت المملكة العربية السعودية على المرتبة الأولى في قيمة صادرات النفط الخام في الخمس سنوات الأخيرة بين الدول العربية المصدرة للنفط من خلال بيانات منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك) انظر إلى الشكل رقم (5).

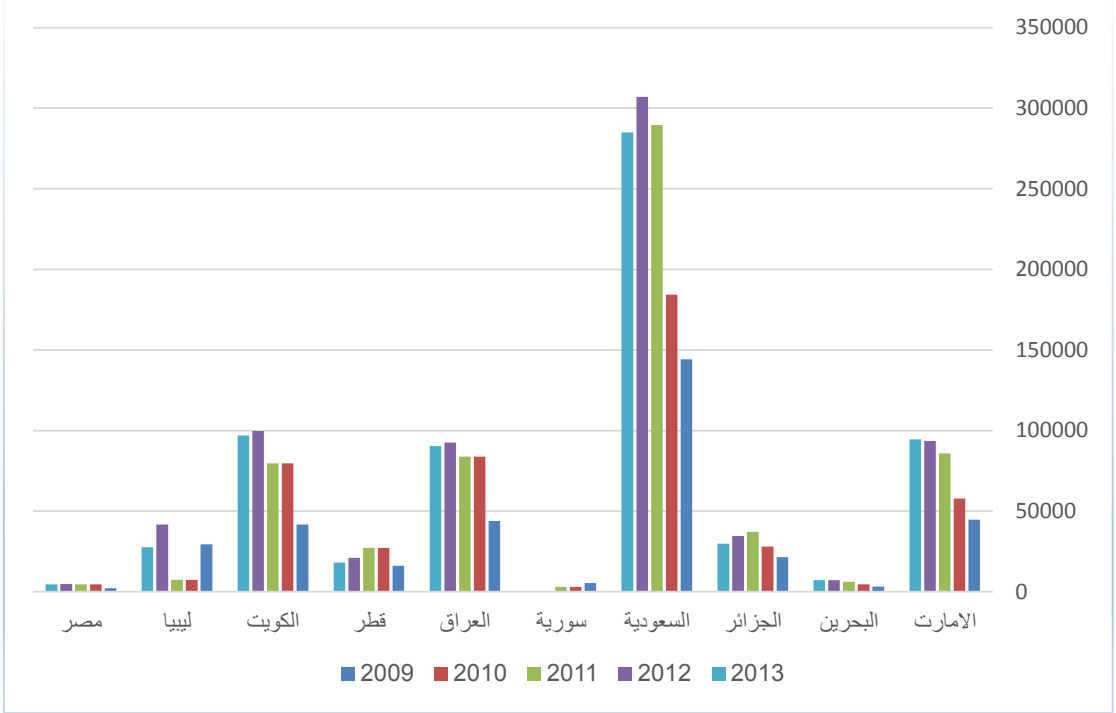

شكل رقم (5): قيمة صادرات النفط في الدول العربية-مليون دولار

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات تقرير الأمين العام السنوي لعام 2012 لمنظمة اوابك.

تحتل الدول العربية المصدرة للنفط (دول منظمة الاوابك) مكانة مرموقة على خريطة احتياطيات النفط المؤكدة في العالم فقد بلغت نسبه الاحتياطي المؤكدة لسنة 2013 ما نسبته 55.7 % من الاحتياطي العالمي. الشكل رقم (6).

[1] ابراهيم، بلقلة: **مكانة الدول العربية ضمن خارطة سوق النفط العالمية**، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، 2013، ص69.

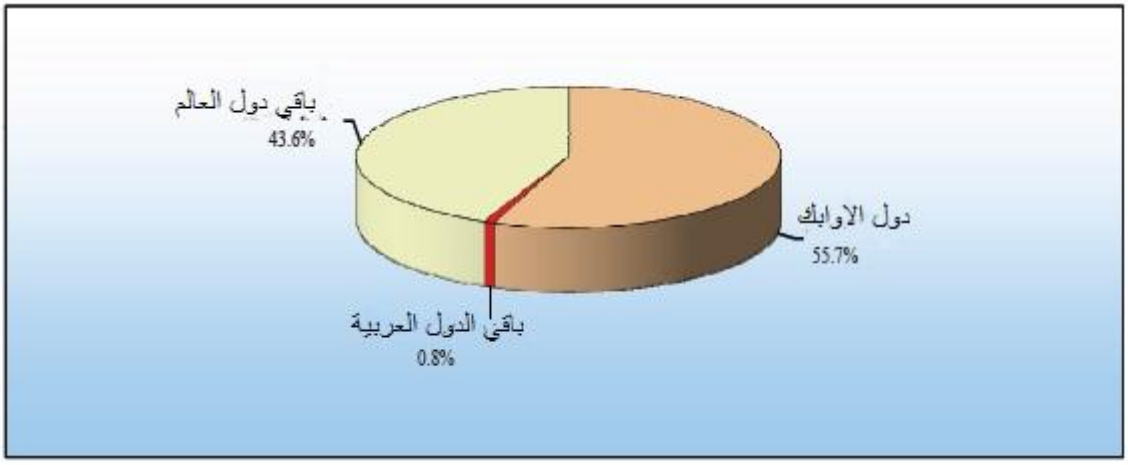

شكل رقم (6): احتياطيات النفط المؤكدة لدول الاوابك مقارنة بالعالم.

المصدر: التقرير الإحصائي السنوي لمنظمة الأقطار العربية المنتجة للنفط (اوابك)، لسنة 2013.

اما بالنسبه للاحتياطات المؤكدة من النفط الخام فقد احتلت المملكة العربية السعودية المرتبة الأولى عند نهاية عام 2012 بما يزيد عن 250 مليار برمبل حسب التقرير الاحصائي للمنظمة العربيه لإنتاج النفط (اوابك). الشكل رقم (7).

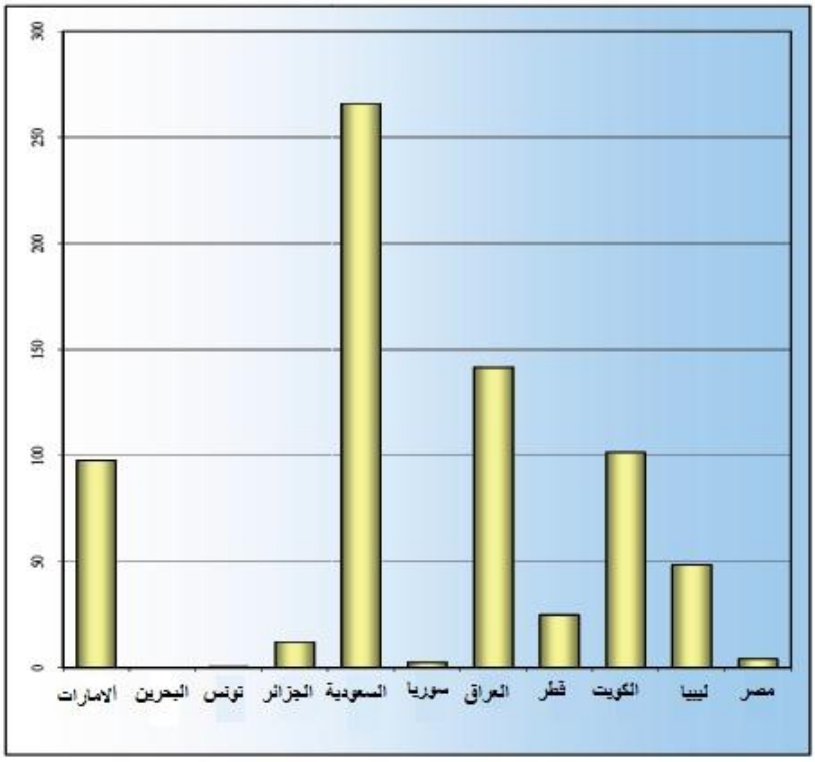

شكل رقم (7): الاحتياطي المؤكد من النفط الخام.

المصدر: التقرير الإحصائي السنوي لمنظمة الأقطار العربية المنتجة للنفط (اوابك)، لسنة 2013

وبالنظر إلى الجدول رقم (6) الذي يبين كميات إنتاج النفط في دول الاوابك (منظمة الدول العربية المصدرة للنفط) فإننا نجد أن المملكة العربية السعودية تحتل كذلك المرتبة الأولى من بين دول الاوابك إنتاجا فقد بلغ إنتاجها في عام 2012 إلى 9763.4 ألف برميل يوميا.

جدول رقم (6): إنتاج دول اوابك من النفط الخام ألف برميل – يوم

2012	2011	2010	2009	2008	
2652.5	2564.0	2324.0	2242.0	2572.2	الامارات
173.0	190.0	182.0	182.0	182.2	البحرين
66.8	70.0	78.8	82.0	85.0	تونس
1203.0	1162.0	1190.0	1221.0	1356.0	الجزائر
9763.4	9311.0	8165.6	8184.0	8532.0	السعودية
170.0	330.0	387.0	375.1	390.0	سورية
2927.5	2558.0	2358.0	2336.0	2280.5	العراق
736.0	734.0	733.4	733.0	842.8	قطر
2977.6	2658.7	2312.1	2261.6	2676.0	الكويت
1454.0	589.5	1495.0	1474.0	1749.0	ليبيا
571.5	566.0	560.7	546.2	554.8	مصر
0.02	0.02	0.02	0.03	0.03	الأردن
470.0	470.0	462.1	475.2	458.2	السودان
813.5	779.4	758.5	712.6	669.2	عمان
0.5	0.5	0.5	0.5	0.5	المغرب
6.7	7.7	8.2	11.2	12.8	موريتانيا
172.5	190.0	275.0	284.1	293.5	اليمن
22695.2	20733.2	19786.6	19636.9	21220.5	أوابك

المصدر: التقرير الإحصائي السنوي لمنظمة الأقطار العربية المنتجة للنفط (اوابك)، لسنة 2013

أما بالنسبة لكميات استهلاك المملكة العربية السعودية من النفط احتلت كذلك المركز الأول بالنسبة للدول العربية المصدرة للنفط فقد استهلكت السعودية عام 2013 كمية كبيرة نسبيا إذا ما قورنت بالدول العربية بلغت 2227100 برميل يوميا وكانت اقرب الدول العربية إليها في

الاستهلاك جمهورية مصر العربية حيث بلغت كمية استهلاكها 791000 برميل يوميا الشكل رقم (8)، وبرجع هذا الاستهلاك الكبير للملكة العربية السعودية إلى عدم اعتمادها على مصادر أخرى لإنتاج الطاقة فعند النظر إلى الدول التي تستخدم الطاقة المائية مثلا نجد أن مكانتها مفقودة بينها، وكذلك الاستهلاك الكبير للطاقة على مستوى الفرد بسبب رخص أسعار الوقود الناجم عن الدعم الحكومي لأسعار الوقود.

ويمكن للملكة العربية السعودية من تخفيض استهلاك الوقود عن طريق رفع أو تقليل الدعم الحكومي للوقود، ورفع درجة الوعي عند السكان لضرورة ترشيد استهلاك الطاقة، واعتماد سياسة استيراد السيارات ووسائل النقل منخفضة الاستهلاك للوقود، وتشجيع المواصلات العامة في ارجاء البلاد.

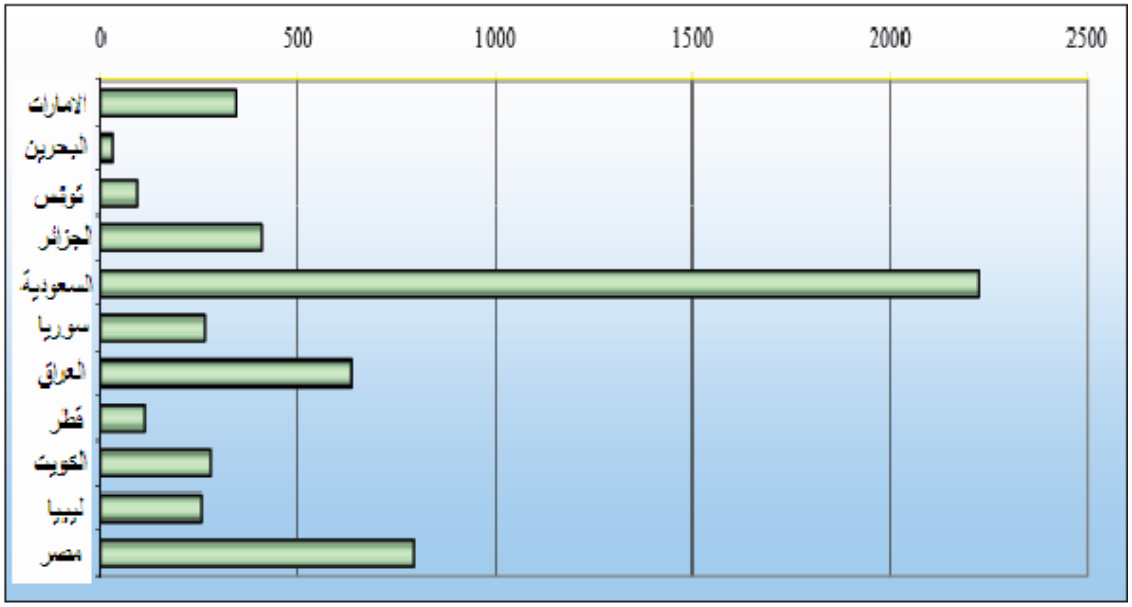

شكل رقم (8): استهلاك النفط للدول اوابك/ألف برميل لعام 2013.

ملاحظة: يشمل استهلاك المشتقات النفطية والاستهلاك المباشر للنفط الخام.

المصدر: التقرير الإحصائي السنوي لمنظمة الأقطار العربية المنتجة للنفط (اوابك)، لسنة 2013.

وبناء على ما سبق فان المملكة العربية السعودية تحتل مركزا مرموقا على الخريطة العالمية والعربية للنفط إذ تشكل نسبة الاحتياطي نحو خمس الاحتياطي العالمي. كما أن لها دورا

مهما للنفط وإيراداته في الاقتصاد الوطني السعودي حيث يشكل قطاع النفط أكثر من ثلث الناتج المحلي الإجمالي، بينما تشكل إيراداته نحو ثلثي الإيرادات العامة[1].

تطورات أسعار النفط العالمية والعوامل المؤثرة فيها:

تتعرض أسعار النفط للتقلبات بين الارتفاع والانخفاض حسب قوى الطلب والعرض من هذه السلعة وقد اثبت تاريخيا ارتباط أسعار النفط بالأحداث العالمية والسياسية التي تمر بها بلدان العالم وخصوصا منطقة الشرق الأوسط باعتبارها أكثر بلدان العالم إنتاجا للنفط.

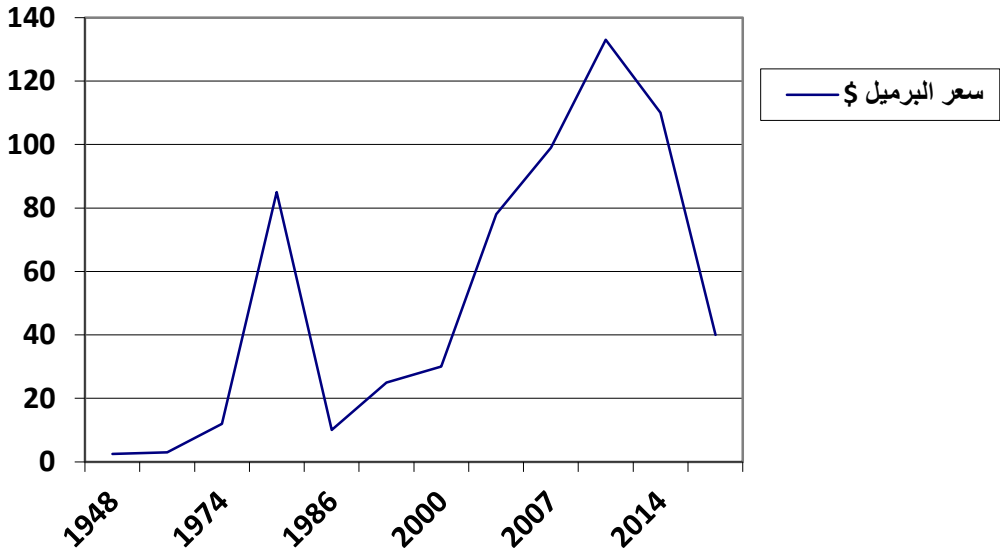

الشكل رقم (9): تطور أسعار النفط

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات Opec annual statistical bulletin

مرت أسعار النفط بعدد من المحطات التي أدت إلى تأرجحها عبر تاريخ النفط الذي يمتد لأكثر من 138عاما فقد تراوحت أسعار النفط الخام خلال الفترة من عام 1948 وحتى نهاية الستينات بين 2.50 و3 دولارات للبرميل. ثم ارتفع سعر النفط من 2.50 عام 1948 إلى حوالي 3 دولارات عام 1957 واستقرت عند هذا السعر تقريبا حتى عام 1970م بعد ذلك تضاعف هذا السعر مع نهاية عام 1974 أربع مرات متجاوزا 12 دولار للبرميل بعد أن حظرت الدول العربية تصدير النفط الخام إلى الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الغربية ردا على دعمها لإسرائيل

[1] عبادي، عمار محمد: **محددات السياسة النفطية الإنتاجية والسعرية للملكة العربية السعودية**، مرجع سابق.

خلال حربها مع العرب. ثم استقرت أسعار النفط العالمية خلال عام 1974 وحتى عام 1978 ما بين 12.21 دولارا للبرميل و13.55 دولارا للبرميل.

أما في عام 1981 ونتيجة للثورة الإيرانية والحرب الإيرانية العراقية فقد تضاعفت أسعار النفط حتى وصلت عند مستوى 85 دولار للبرميل، إلا إن الأسعار انهارت في عام 1986 إلى اقل من 10 دولارات للبرميل.

ارتفعت الأسعار في عام 1990 بسبب الإنتاج المنخفض و المخاوف من حرب الخليج بعدها دخلت الأسعار في مرحلة انخفاض دائم حتى وصلت عام 1994 إلى أدنى مستوى لها منذ عام 1973 ثم تعافت الأسعار عام 1996 لكن هذا التعافي لم يدم طويلا وانتهت نهاية سريعة في أواخر عام 1997 وعام 1998، نتيجة لتجاهل تأثير الأزمة الاقتصادية في آسيا وتحركت الأوبك وخفضت إنتاجها بمقدار 3 ملايين برميل في عام 1999م لتصعد الأسعار إلى 25 دولارا للبرميل.

ثم ارتفعت أسعار النفط في عام 2000 إلى أن وصلت 30 دولار للبرميل وذلك بسبب المشاكل الفنية وفي عام 2005 قفزت أسعار النفط قفزه كبيرة بسبب الأعاصير والعوامل الجيوسياسية إلى مستوى 78 دولار، أدى ضعف الدولار الأمريكي، والنمو السريع للاقتصاديات الآسيوية واستهلاكها للنفط والعوامل المناخية والجيوسياسية والقلاقل الأمنية في نيجيريا وفنزويلا والعراق خلال هذا العام إلى وصول أسعار النفط إلى مستويات قياسية لامست 90 دولارا للبرميل[1].

أما في عام 2007 وصل سعر برميل النفط بعد سلسلة من التقدم إلى 99 دولار وبقي ياخذ بالارتفاع حتى وصل في شهر يوليو 2008 إلى 133 دولار للبرميل، ثم هبط ليصل إلى 40 دولار في شهر ديسمبر بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية وما رافقه من انخفاض على الطلب، ثم أخذت الأسعار بالتعافي عام 2009 ، ومن عام 2011 وحتى عام 2014 كان هناك استقرار نسبي في أسعار النفط عند السعر110 للبرميل الواحد، ولعل السبب الرئيسي وراء ذلك هو الأجواء

[1] العنيزي، عقيل محسن: **رحلة أسعار النفط التاريخية من 3 إلى 90 دولار**، صحيفة الرياض الاقتصادي، 22-10-2007.

الجيوسياسية التي أوجدت قلقا كبيرا في سوق النفط من انقطاع إمدادات النفط الخام في سوق النفط[1].

أما في عام 2015 فقد انخفضت أسعار النفط انخفاضا كبيرا بات يهدد اقتصاديات الدول المعتمدة علية و منها المملكة العربية السعودية فقد انخفضت إلى اقل من 40 دولارا للبرميل بعد ما تعدى 115 دولار عام 2014 أي انه فقد أكثر من ثلثي قيمته في هذه السنة ومن الأسباب التي أدت إلى انخفاض الأسعار ما يلي[2]:

- ارتفاع إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية فقد ارتفع إنتاجها إلى الضعف تقريبا خلال الست سنوات الأخيرة وهذا ما حول تنافس الدول المنتجة الكبيرة ومنها السعودية إلى الدول الأسيوية بدلا من الولايات المتحدة.

- هبوط الطلب: إن اقتصاديات أوروبا والدول النامية يشوبها الضعف في السنوات الأخيرة، إضافة إلى ذلك إدخال تكنولوجيا توفير الطاقة في وسائل المواصلات وخصوصا السيارات أدت لانخفاض الطلب على النفط.

- سياسة اوبك الرافضة لخفض الإنتاج رغم التخمة التي يعاني منها سوق النفط و بقيت المملكة العربية السعودية باعتبارها اكبر منتج في اوبك محافظه على إنتاجها الكبير البالغ نحو عشرة ملايين برميل يوميا.

- ارتفاع سعر صرف الدولار يعتبر من أسباب ضعف الطلب على النفط، لان برميل النفط محدد بالدولار مما يجعل سعره أعلى لمستخدمي العملات الأخرى.

---

[1] الشطي، محمد: **ما هي فرص تكرار سناريو أسعار النفط عام 2008**، 1-9-2014، http://www.alarabiya.net/، تاريخ الوصول 1-3-2016

[2] اربع اسباب رئيسية لهبوط أسعار النفط، http://www.aljazeera.net/news/ebusiness، تاريخ الوصول 1-3-2016.

- الأسباب السياسية: تلعب الولايات المتحدة الأمريكية دورا كبيرا في أسعار النفط باعتبارها ركازه من دعامات الأمن القومي الأمريكي وذلك ما جاء في دراسة ماده الحالة في كلية الدراسات العليا للإدارة في جامعة هارفارد التي تقول "للسيطرة على سعر النفط وكمية إنتاجه هما من ركائز الأمن القومي الأمريكي". إذاً كمية الإنتاج والسعر من ركائز الأمن القومي الأمريكي ومن البديهي أن الولايات المتحدة لا تجيره إلى أحد، وأن قرارا السعر وكمية الإنتاج هما أمريكيان 100%.

وعلى الرغم من انخفاض أسعار النفط وقلة الطلب عليه، إلا أن المملكة العربية السعودية تحافظ على إنتاجها كما هو ولم تقم حتى بتخفيض إنتاجها والسؤال هنا لماذا تقوم المملكة بهذا الشيء على الرغم من انه يتنافى مع مصالحها الاقتصادية؟ الإجابة عن هذا السؤال مرتبط بسياسة الولايات المتحدة في المنطقة وبالنسبة للملكة للحفاظ على نظامها السياسي، وبما أن الولايات المتحدة مسيطرة على حقول النفط أي أن قرار زيادة أو خفض الإنتاج هو قرار أمريكي، فلو افترضنا جدلا أن المملكة قررت خفض إنتاجها إلى 3 مليون برميل بدلا من 10 مليون برميل لوصل سعر البرميل إلى 120 دولار ولكانت الإيرادات يعادل ما تحصل علية من بيع 10 مليون برميل يوميا في الأسعار الحالية[1].

[1]– زلوم، عبد الحي: **لماذا هبطت الأسعار؟ وسعر البترول من يقرره؟ ومن الخاسر ومن الرابح؟** 20–1–2016، شبكة نوى الاخبارية، http://nawa.ps/arabic، تاريخ الوصول 1–3–2016.

الفصل الرابع

القطاعات الاقتصادية في المملكة العربية السعودية

تتمتع المملكة العربية السعودية باقتصاد معتمد بشكل كبير على النفط في ظل سيطرة حكومية قوية على الأنشطة الصناعية الرئيسة، تمتلك السعودية 18%[1] من الاحتياطي البترولي العالمي المؤكدة، شهد الاقتصاد السعودي تطورا كبيرا من أواسط عقد السبعينيات من القرن العشرين نتيجة للزيادة الكبيرة في إنتاج النفط منذ تلك اللحظة، وهذا بدوره أدى إلى تطور كبير في الاقتصاد السعودي، ومن مؤشرات هذا التطور تضاعف الناتج المحلي الإجمالي أكثر من 33 مرة خلال 28 عام[2].

سوف نتناول في هذا الفصل القطاعات الاقتصادية في المملكة العربية السعودية وما تساهم به في اقتصاد المملكة وذلك من خلال تصنيف مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات السعودية ومن خلال الجدول رقم (7) والجدول رقم (8) يوضحان مساهمة القطاعات الاقتصادية في اقتصاد المملكة:

[1] Opec annual statistical bulletin 2005-2014

[2] مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات السعودية – مؤشرات الحسابات القومية لعام 2014

جدول رقم (7): الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات الاقتصادية بملايين الدولارات بالأسعار الثابتة الحقيقية لسنة الأساس 2010.

	2010	2011	2012	2013	2014
1- الزراعة، الغابات والأسماك	12,550	12,822	12,985	13,233	13,467
2- التعدين والتحجير	218,994	247,917	260,670	256,961	258,932
أ) الزيت الخام والغاز الطبيعي	216,839	245,670	258,330	254,547	256,447
ب) نشاطات تعدينية وتحجيرية أخرى	2,155	2,247	2,340	2,414	2,485
3- الصناعات التحويلية	58,179	63,359	65,938	68,161	73,497
أ) تكرير الزيت	17,006	16,676	17,355	16,541	18,614
ب) صناعات أخرى	41,173	46,684	48,583	51,620	54,884
4- الكهرباء، الغاز والماء	7,008	7,393	7,828	7,956	8,415
5- التشييد والبناء	24,208	26,597	27,866	30,031	32,056
6- تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق	46,535	50,202	53,231	56,719	60,112
7- النقل والتخزين والاتصالات	26,988	30,713	32,229	34,299	36,427
8- خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال	48,694	49,577	53,315	58,231	60,627
أ) ملكية المساكن	23,540	24,098	26,976	30,748	32,277
ب) أخرى	25,154	25,479	26,339	27,482	28,349
9- خدمات جماعية واجتماعية وشخصية	10,071	10,720	11,357	12,091	12,775
10- الخدمات المصرفية المحتسبة	5,225	5,281	5,323	5,378	5,431
المجمـــوع الفرعـــي	448,003	494,018	520,096	532,303	550,878
11- منتجو الخدمات الحكومية	74,897	80,842	85,160	89,348	92,293
المجمـــوع	522,900	574,860	605,256	621,651	643,171

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معلومات مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات السعودية – مؤشرات الحسابات القومية لعام 2014.

تم احتساب سعر الدولار الامريكي مقابل الريال السعودي بناء على السعر في عام 2010 وهو 3.75، صحيفة الاقتصادية، 2010/2/13، العدد 5969.

جدول رقم (8): المساهمة النسبية للأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2010م.

	2010	2011	2012	2013	2014
1- الزراعة . الغابات . والاسماك	2.4%	2.2%	2.1%	2.1%	2.1%
2- التعدين والتحجير	41.6%	42.8%	42.7%	41.0%	39.9%
أ) الزيت الخام والغاز الطبيعي	41.2%	42.4%	42.3%	40.6%	39.5%
ب) نشاطات تعدينية وتحجيرية اخرى	0.4%	0.4%	0.4%	0.4%	0.4%
3- الصناعات التحويلية	11.0%	10.9%	10.8%	10.9%	11.3%
أ) تكرير الزيت	3.2%	2.9%	2.8%	2.6%	2.9%
ب) صناعات اخرى	7.8%	8.1%	8.0%	8.2%	8.5%
4- الكهرباء ،الغاز والماء	1.3%	1.3%	1.3%	1.3%	1.3%
5- التشييد والبناء	4.6%	4.6%	4.6%	4.8%	4.9%
6- تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق	8.8%	8.7%	8.7%	9.0%	9.3%
7- النقل والتخزين والاتصالات	5.1%	5.3%	5.3%	5.5%	5.6%
8- خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الاعمال	9.2%	8.6%	8.7%	9.3%	9.3%
أ) ملكية المساكن	4.5%	4.2%	4.4%	4.9%	5.0%
ب) أخرى	4.8%	4.4%	4.3%	4.4%	4.4%
9- خدمات جماعية واجتماعية وشخصية	1.9%	1.9%	1.9%	1.9%	2.0%
10- الخدمات المصرفية المحتسبة	1.0%	0.9%	0.9%	0.9%	0.8%
المجمـوع الفرعـي	85.0%	85.3%	85.2%	84.9%	84.9%
11- منتجو الخدمات الحكومية	14.2%	14.0%	13.9%	14.3%	14.2%
المجمـوع	99.3%	99.2%	99.1%	99.2%	99.2%
رسوم الاستيراد	0.7%	0.8%	0.9%	0.8%	0.8%
الناتج المحلي الإجمالي	100%	100%	100%	100%	100%

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات السعودية – مؤشرات الحسابات القومية لعام 2014.

القطاعات الاقتصادية الرئيسية في المملكة:

1- الزراعة – الغابات – الأسماك:

تعتبر الثروة الزراعية من أهم الجوانب التي تعتمد عليها الدول في نموها وتطورها، ولقيام الزراعة وتنوعها فلا بد من تنوع الظروف الطبيعية كالمناخ والتضاريس وكمية المياه والتربة والظروف البشرية والظروف الاقتصادية.

ويمكن تحديد المناطق التي تتوفر فيها المياه و المواد العضوية في المملكة العربية السعودية وهي: جنوب غرب المملكة أو منطقة عسير، نظرا لسقوط الإمطار الموسمية، كما تتوفر المياه الجوفية في كل من المنطقة الشرقية وخاصة الهفوف والقطيف والاحساء وتتواجد المياه الجوفية أيضا في كل من القصيم والافلاج، هذه المناطق هي التي يمكن أن تتركز وتتنوع فيها الزراعة، أما بقية أجزاء المملكة فإنها تفتقر إلى الماء، فالمناطق الجنوبية تتأثر بالأمطار الموسمية الصيفية والأجزاء الشمالية تتأثر بأمطار البحر المتوسط شتاء والخريطة رقم (7) تبين مناطق توزيع الأمطار بالمملكة العربية السعودية خلال الخمسين سنة بين عامي 1950–2000.

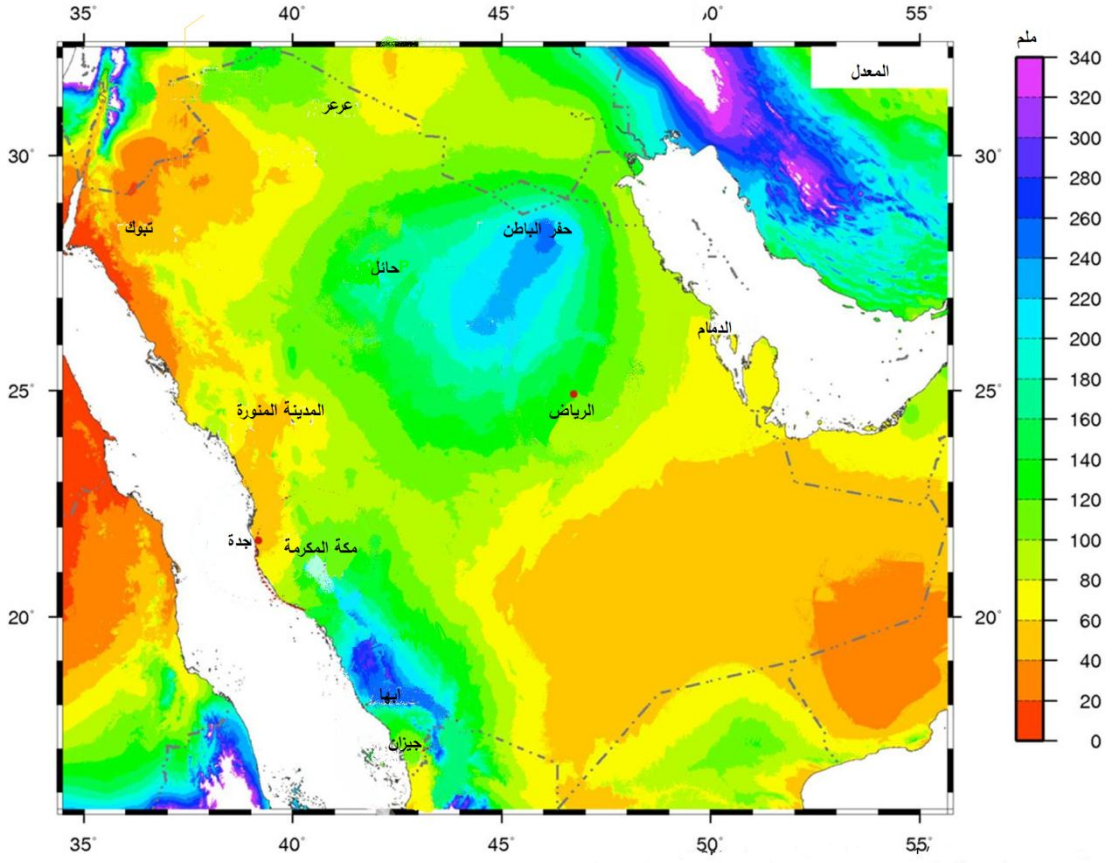

خريطة رقم (6): توزيع الأمطار في المملكة العربية السعودية.

المصدر: **IMPROVE UNDERSTANDING OF THE ATMOSPHERE, EARTH SYSTEM, AND SUN**

http://www.nar.ucar.edu/2008/RAL/goal_1/priority_2.php تاريخ الوصول 2016/4/22

تنعكس ظروف المناخ والتربة على الحياة النباتية الطبيعية في المملكة حيث تسود جزر من الغابات في الجهات المرتفعة من الجبال السروات جنوب غرب المملكة العربية السعودية، ممتدة من الحدود السعودية اليمنية في الجنوب وإلى منطقة الطائف شمالا كما تسود حشائش كثيفة في هذه الجهات، اما بقية أجزاء المملكة فتسود حشائش صحراوية بما فيها صحراء الربع الخالي وصحراء النفوذ الكبير والتي تعتبر مراعي جيدة في بعض فصول السنة عندما تسقط الأمطار لاحظ الخريطة رقم (8) التي تبين التوزيع الجغرافي للثروة الحيوانية في المملكة.

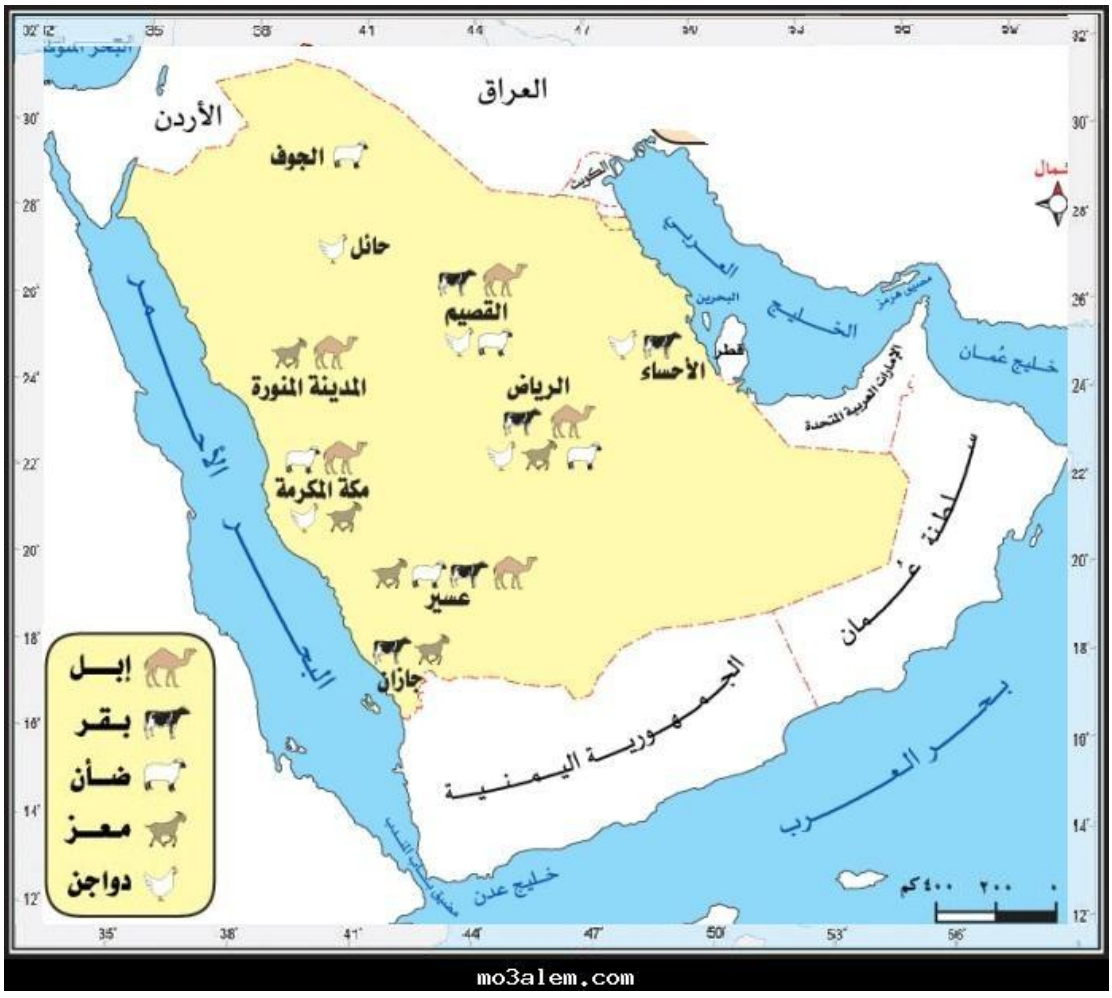

خريطة رقم (7): التوزيع الجغرافي للثروة الحيوانية في المملكة العربية السعودية.

المصدر: مناهج المملكة العربية السعودية– وزارة التربية والتعليم السعودية www.nooor.com **تاريخ الوصول 18- 1-2016**

إن قسوة المناخ هي التي دفعت إعداد كبيرة للهجرة من القرى والبادية حتى أن ما تبقى بها من سكان اخذ الشباب يتركونها ويهاجرون إلى المدن المجاورة حيث يرتفع الدخل ويعيشون حياة

أفضل، حتى أصبح نصيب من بقي في القرية شخصين للدونم الواحد من الأرض الزراعية [1] وهذا عكس ما يجب ان يكون ومن تبقى في القرى والبادية تنخفض قدرتهم الإنتاجية (الصبيان والشيوخ) فان ذلك سوف ينعكس سلبا على قدرة إنتاج الأراضي الزراعية بالمملكة.

من الملاحظ أن الأراضي الزراعية في المملكة محدودة المساحة ومبعثرة على جوانب الأودية وبطونها وفي الواحات وعلى مدرجات الجبال ولا تتصل الأراضي الزراعية ببعضها كثيرا ولا تحتل مساحات كبيرة إلا في إقليم عسير إذ تنتشر الزراعة بين سهوله ومرتفعاته[2]، قدرت المساحة الأراضي القابلة للزراعية في المملكة العربية السعودية بنحو 52.7 مليون هكتار أي ما يعادل 527000كم^2 ما يعادل 25% من المساحة، كانت الرقعة المزروعة تبلغ 5862131 هكتارا [3]، يشمل الإنتاج الحيواني والنباتي وصيد الأسماك وإنتاج العسل وكل ما يتعلق بها.

بلغت مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي السعودي عام 2014 نسبه 2.1 % من الناتج المحلي الإجمالي للملكة العربية السعودية أي 13467 مليون دولار محققة زيادة عما كانت علية عام 2010 حيث بلغت 12550 مليون دولار مشكلة ما نسبته 2.4 % من الناتج المحلي للملكة العربية السعودية ويعود سبب انخفاض حصتها من الناتج المحلي السعودي عام 2014 إلى نمو القطاعات الاقتصادية الأخرى على حساب حصتها في تلك السنة.

[1] حسب احصائيات وزارة الزراعة 2013.

[2] بندقجي، حسين حمزة: **جغرافية المملكة العربية السعودية**، مرجع سابق، ص133+134+136.

[3] FAO، المملكة العربية السعودية الجغرافيا والمناخ والسكان، **الري في اقليم الشرق الاوسط بالأرقام**.

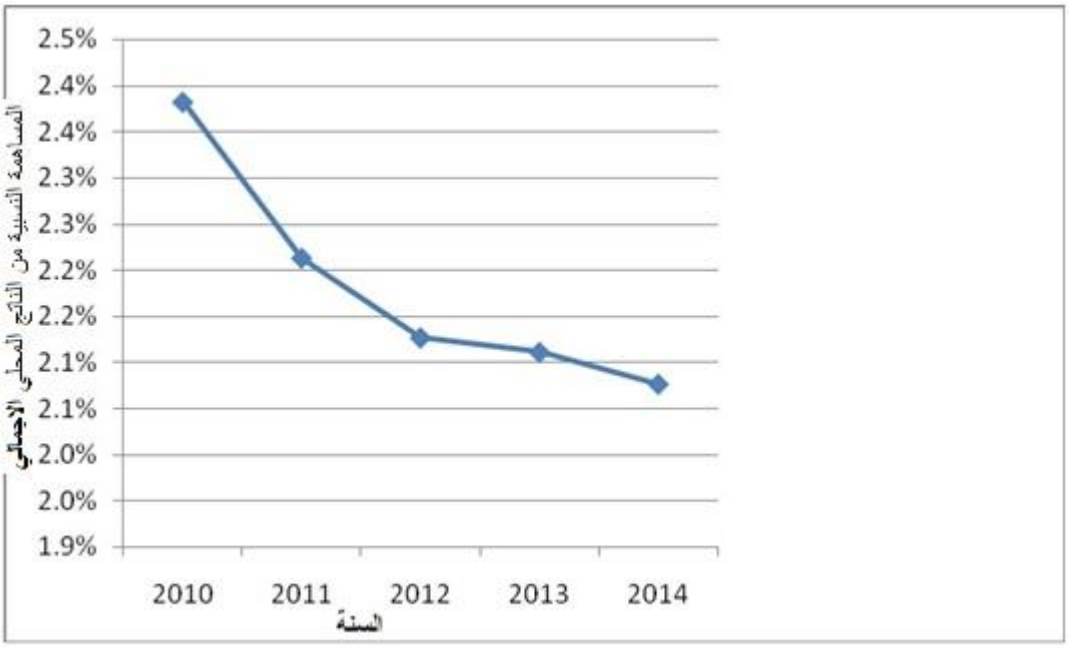

الشكل رقم (10): المساهمة النسبية لقطاع الزراعة– الغابات– الاسماك من الناتج المحلي الإجمالي.

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات السعودية – مؤشرات الحسابات القومية لعام 2014

2- **التعدين والتحجير:**

يمكن أن نقسم المعادن بالمملكة العربية السعودية إلى قسمين، إحداهما المعادن الفلزية وهذه تتواجد في الجزء الغربي من المملكة أو ما يعرف باسم الدرع العربي والذي يمتد من خليج العقبة شمالا إلى مضيق باب المندب جنوبا، ويختلف عرضة من مكان إلى آخر إذ يبلغ اتساعه عند خليج العقبة حوالي سبع كيلومترات بينما يصل إلى سبعمائة كيلومتر عند منطقة الدوادمي– البحر الأحمر، ويغطي 27% من مساحة المملكة.

ويتميز الدرع العربي بوجود الصخور النارية والمتحولة اما المعادن اللافلزية فتتواجد في الصخور الرسوبية والتي تحيط بالدرع العربي من جهة الشرق، من اجل ذلك نجد البترول والغاز يتركزان في المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية[1] الخريطة رقم (9) تبين توزيع المعادن بالمملكة العربية السعودية.

[1] بندقجي، حسين حمزة: **جغرافية المملكة العربية السعودية**، مرجع سابق ص169.

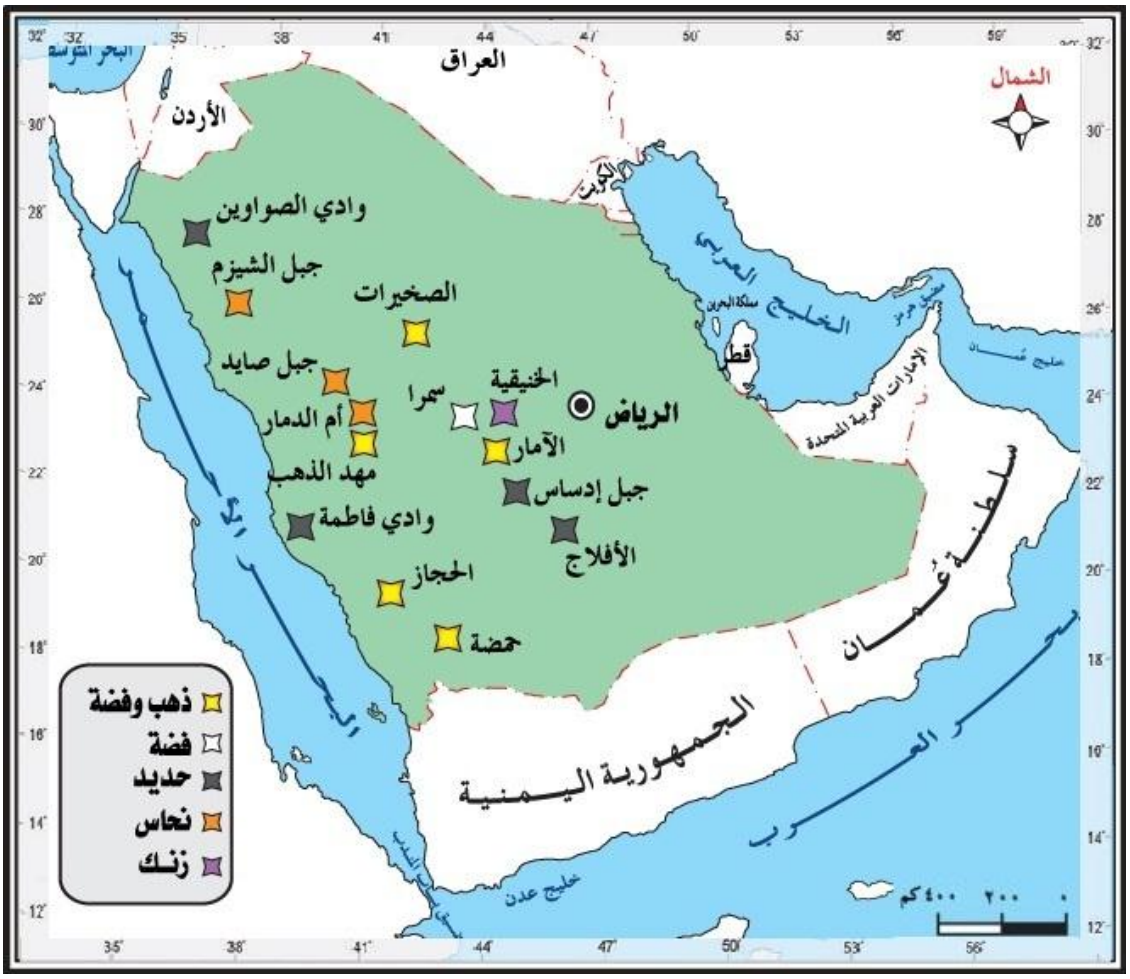

خريطة رقم (8): الثروة المعدنية في المملكة العربية السعودية.

المصدر: مناهج المملكة العربية السعودية– وزارة التربية والتعليم السعودية **www..nooor.com تاريخ الوصول -18 1-2016**

يعد قطاع التعدين والتحجير في المملكة العربية السعودية أكثر القطاعات الاقتصادية إنتاجا وأكثرها تأثيرا على الناتج المحلي الإجمالي وذلك بسبب اشتمالها على النفط والغاز الطبيعي فقد بلغت عام 2014 نسبتها 39.9% من الناتج المحلي الإجمالي بما قيمته 258932 مليون دولار محقق زيادة عما كانت عليه عام 2010 التي بلغت 218994 مليون دولار وهذه الزيادة سببها زيادة إنتاج المملكة العربية السعودية من النفط بسبب تحسن في تكنولوجيا استخراج النفط وانخفاض أسعار النفط العالمية عما كانت علية لذلك من الملاحظ أن نسبه مساهمتها في الناتج الإجمالي للملكة قد انخفض ففي عام 2010 بلغ 41.6% وعام 2011 بلغ 42.8% إلى أن وصل عام 2013 إلى 41%.

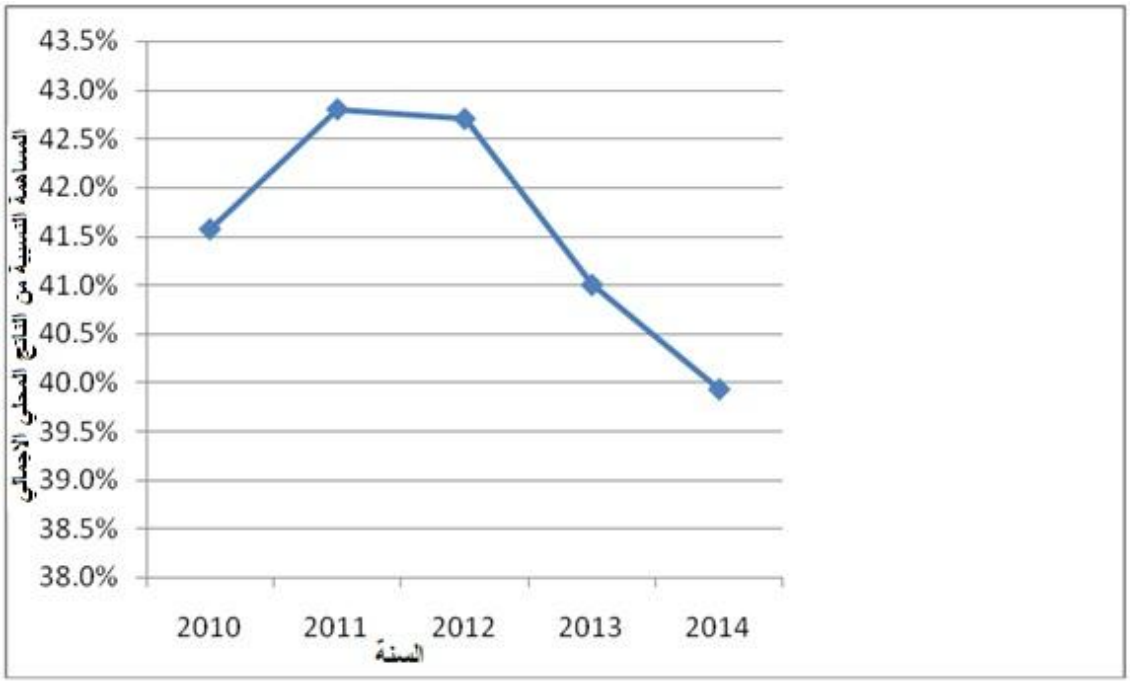

شكل رقم (11): المساهمة النسبية لقطاع التعدين والتحجير في الناتج المحلي الإجمالي.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات السعودية – مؤشرات الحسابات القومية لعام 2014

واذا تحدثنا عن النفط والغاز الطبيعي فانه شكل عام 2014 نسبه 39.5 من الناتج المحلي الإجمالي وباقي المعادن شكلت 0.4 فقط من الناتج المحلي الإجمالي السعودي.

3- الصناعات التحويلية:

قبل ظهور البترول لم تكن المملكة العربية السعودية من الدول الصناعية وان كانت حتى الوقت الحاضر لا تحتسب من الدول الصناعية إلا أن الزيادة السريعة في إنتاج البترول وما ترتب عليه من زيادة في عائداته وارتفاع دخل الدولة جعلها توجه هذه العائدات إلى الجوانب الصناعية وان تجهز الدولة نفسها إلى الاعتماد على قاعدة عريضة تشمل القطاع الزراعي واستخراج المعادن والصناعة وبما أن البترول يعتبر من المواد الخام الرئيسية فلا بد أن تكون الصناعات البتروكيماوية في مقدمة المشاريع الصناعية ومن اجل ذلك سوف تقسم الصناعة في المملكة إلى قسمين احدهما الصناعات البترولية وثانيهما الصناعات غير البترولية والخريطة رقم (10) تبين المناطق و المدن الصناعية في المملكة العربية السعودية.

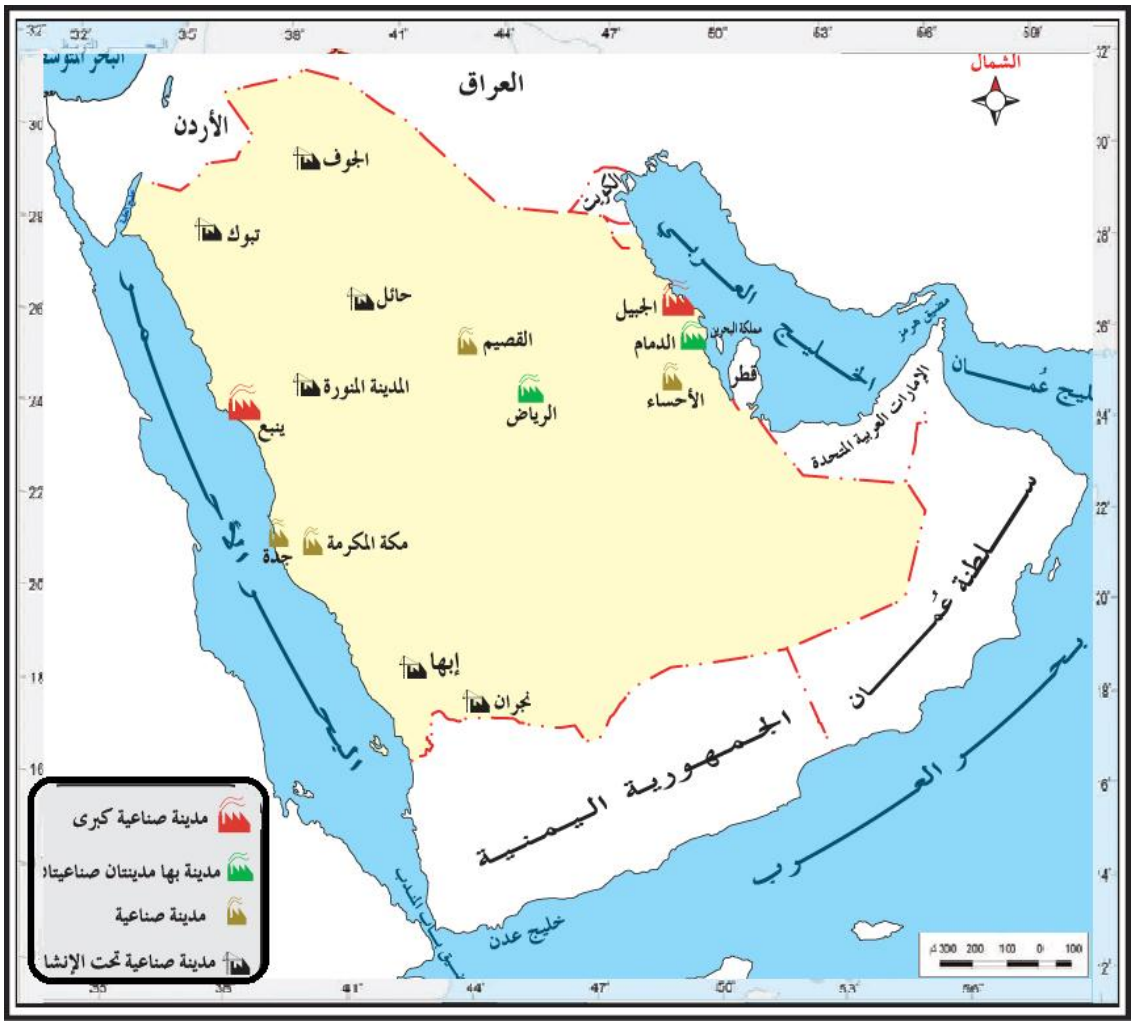

خريطة رقم (9): المدن الصناعية في المملكة العربية السعودية.

المصدر: مناهج المملكة العربية السعودية– وزارة التربية والتعليم السعودية **www..nooor.com 18-1-2016**

تعتبر صناعة الزيت في المملكة العربية السعودية من اهم الصناعات فهي التي تسيطر على اقتصاديات البلاد[1] ، أما بالنسبة للصناعات غير البترولية فكانت مساهمتها وما زالت محدودة في اقتصاد المملكة.

تشمل الصناعة التحويلية ما يلي[2]:

1- صناعة المواد الغذائية والمشروبات الغازية.

[1] بندقجي، حسين حمزة: **جغرافية المملكة العربية السعودية**، مرجع سابق، ص263.

[2] مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات المملكة العربية السعودية: **إحصاءات الدخل القومي الحسابات القومية**، 2013، الرياض.

2- صناعة الغزل والنسيج والملابس والجلود.

3- صناعة الخشب والمنتجات الخشبية بما فيها الأثاث.

4- صناعة الورق ومنتوجات الورق والطباعة والنشر.

5- الصناعات الكيماوية ومنتجات البترول والفحم والمطاط والبلاستك.

6- صناعة منتوجات الخامات التعدينية غير المعدنية عدا منتجات البترول والفحم.

7- الصناعات المعدنية الأساسية

8- صناعة المنتوجات المعدنية والمكائن والمعدات.

9- صناعات تحويلية أخرى.

ومنها صناعة تكرير الزيت وقد بلغت حصتها من الناتج المحلي الإجمالي كما هو في الجدول رقم (5) لعام 2014 نسبة 11.3% محققة زيادة قدرها 0.4% فقط عن العام الذي قبلة ويلاحظ كذلك عدم تطور هذا القطاع في السنوات الأربعة الأخيرة وذلك بسبب انخفاض أسعار النفط وما شكله من أعباء لان جزء كبير جدا من هذا القطاع يعتمد على النفط أما بشكل مباشر مثل تكرير النفط أو بشكل غير مباشر مثل الصناعات التي تحتاج إلى كمية كبيرة من الطاقة واعتمادها الأساسي على النفط والسبب الآخر هو زيادة استهلاك المملكة العربية السعودية من النفط المكرر بشكل مطرد.

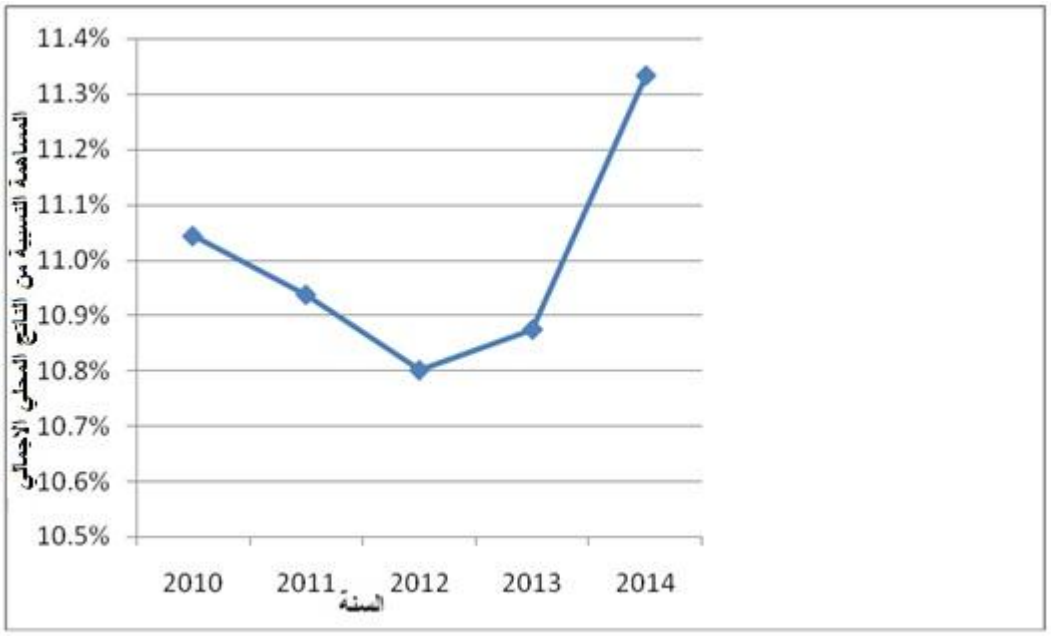

شكل رقم (12): المساهمة النسبية لقطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات السعودية – مؤشرات الحسابات القومية لعام 2014

كما أحرزت المملكة تقدما في توسع الصناعة غير المرتبطة بقطاع النفط والغاز، إلا إن هذه القطاعات لا تزال صغيرة لان المملكة ليس لديها ميزة نسبية في هذه المجالات باستثناء الصناعات المستهلكة للطاقة بشكل كثيف.

4- الكهرباء والغاز والماء:

يعكس التطور في قطاع الكهرباء التطور الاجتماعي والاقتصادي، في المملكة بصفة عامة كانت الخدمات الكهربائية مقصورة على المدن الكبرى حتى الستينات ميلادية، وكانت معظم القدرة الكهربائية مخصصة لتامين احتياجات شركة ارامكو، وكانت مشاريع الكهرباء صغيرة ومعزولة عن بعضها، وفي عام 1975م أنشئت المؤسسة العامة للكهرباء لتوفير الكهرباء للقرى التي تقع خارج مناطق الخدمات الكهربائية لشركة الكهرباء[1].

[1] عيسى، سيد: **التنمية الاقتصادية بالمملكة العربية السعودية**، مطابع المجد التجارية، الرياض، ص1989.

ساهم هذا القطاع بمبلغ 8415 مليون دولار بالناتج المحلي الإجمالي في سنة 2014 وكانت مساهمته قليلة نسبيا بالمقارنة مع كافة القطاعات الاقتصادية الأخرى والتي بلغت 1.3% من سنة 2010 إلى سنة 2014 وذلك لما تقدمة الدولة من دعم على أسعار الكهرباء سواء للمواطنين أو المصانع والقطاعات الاقتصادية الأخرى، وكذلك الأمر بالنسبة للمياه فتكلفة تحليه مياه البحر التي تعد مصدرا مهما للمياه في المملكة عالية، أما بالنسبة للغاز الطبيعي فيسد به الحاجة المحلية فقط للمملكة.

5- **البناء والتشيد:**

يشمل نشاط كافة إنشاء المنازل السكنية وغير السكنية وإنشاء ورصف الطرق، إنشاء الكباري والإنفاق وخطوط السكك الحديدية مشاريع المجاري والمياه والصرف ومشاريع الكهرباء والهاتف وحفر الآبار وإصلاح الأراضي وتركيب أجهزه التكييف وعمليات توصيل المباني بالصرف الصحي والمياه و تركيب الأدوات الصحية و تركيب المصاعد وإزالة المباني وغيرها....الخ[1].

لقد أسهم قطاع التشيد والبناء بمبلغ 32056 مليون دولار بالناتج المحلي الإجمالي للملكة العربية السعودية في سنة 2014 أي ما نسبته 4.9% من الناتج المحلي الإجمالي للملكة ولكن معدل النمو السنوي انخفض في الأربع سنوات الأخيرة بشكل كبير فبعد ان كان في سنة 2010 يساوي 10.33% واصل انخفاضه في سنة 2012 ليصل إلى 4.77% وقد ارتفع في سنة 2013 ليصل الـ 7.77% ليعاود تراجعه في عام 2014 ال .6.74% وذلك بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية وما كان لها من تأثير كبير على قطاع العقارات بالعالم، (وهذا ما يتعارض مع أهداف خطة التنمية التاسعة للأعوام 2010 إلى 2014 وهي أن يحقق هذا القطاع نسبة نمو سنوي 7.2% خلال هذه الخطة).[2]

---

[1] مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات المملكة العربية السعودية: **إحصاءات الدخل القومي الحسابات القومية**، مرجع سابق.

[2] خطة التنمية التاسعة – المملكة العربية السعودية–البناء والتشيد– الفصل13–ص 217.

6- تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق:

ويقدر الإنتاج في تجارة الجملة والتجزئة على أنه الفرق بين قيمة المبيعات والمشتريات من السلع المشتراه بغرض بيعها على نفس حالتها دون إحداث أي تغيير فيها من حيث الشكل والمحتوى، في حين يقدر إنتاج المطاعم والفنادق بالإيراد مقابل تقديم الوجبات والإقامة والخدمات، هذا بالإضافة إلى استخدام الواردات كمؤشر في استكمال تقديرات تجارتي الجملة والتجزئة، في حين يستخدم عدد الغرف المشغولة وعدد المقيمين وجملة الإيرادات المحصلة كمؤشر بالنسبة للفنادق[1].

ومن خلال الجدول رقم (5) تبين ان هذا القطاع في نمو مطرد من سنة 2012 حتى سنة 2014 حيث ساهم ب 8.7 % من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2012 مستمرا في الزيادة إلى ان وصل في عام 2014 إلى 9.3%.

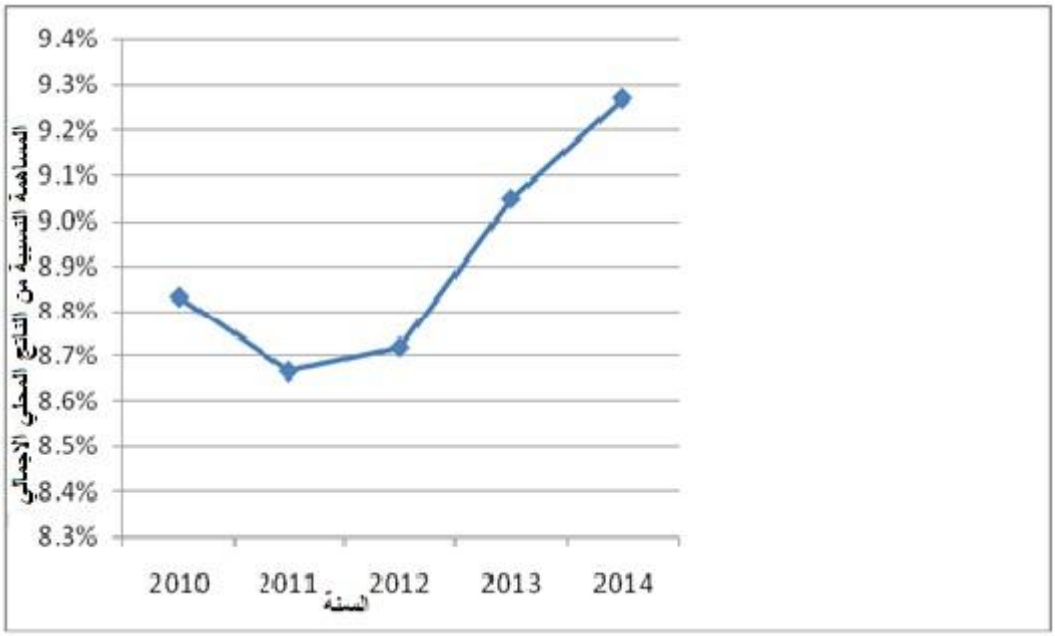

شكل رقم (13): المساهمة النسبية لقطاع تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق في الناتج المحلي الإجمالي.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات السعودية – مؤشرات الحسابات القومية لعام 2014

[1] مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات المملكة العربية السعودية: **إحصاءات الدخل القومي الحسابات القومية**، مرجع سابق.

وذلك بسبب زيادة عدد سكان المملكة ودوره في زيادة التجارة وتحسن الوضع الاقتصادي للملكة خلال هذه السنوات، وكذلك لتأثير الكبير للسياحة الدينية على هذا القطاع على الرغم من نقصان إعداد الحجاج في عام 2014 بسبب أعمال التوسعة للحرم المكي إلا انه من المتوقع وبعد انتهاء هذه الأعمال بزيادة عدد الحجاج والمعتمرين إلى أن يصل إلى 30 مليون حاج ومعتمرا وهذا ما سيؤدي بدوره إلى زيادة مساهمه هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي للملكة بشكل كبير وتحقيق هدفه التي وضعت في خطه التنمية التاسعة.

7- النقل والتخزين والاتصالات:

لقد ساهم هذا القطاع بنسبة 5.6% في عام 2014 محققا تقدما عما قبلة من السنوات فقد بلغ في عام 2010 نسبة 5.1% وقد حقق نسبة نمو في عام 2014 بلغت 6.21% متفوقا على نسبة النمو في سنة 2012 والتي بلغت 4,94% وقد قلت هذه النسبة بسبب ظروف الاقتصاد العالمي في تلك الفترة والتي كان لها اثر كبير على هذا القطاع لما له من علاقة مباشره بقطاع التجارة، ففي سنة 2010 نما هذا القطاع بنسبة 13.32% وهذا يدل على ازدهار هذا القطاع قبل الأزمة الاقتصادية العالمية.

8- خدمات المال والتامين والعقارات:

لم يطرأ أي تغير كبير في مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي في الأربع سنوات الأخيرة فقد بلغ في عام 2010 ما نسبته 9.2% من هذا الناتج بينما بلغ في عام 2014 ما نسبته 9.3%.

9- خدمات جماعية واجتماعية وشخصية:

وهذا القطاع يتضمن الإنتاج والاستهلاك الوسيط والأجور والمرتبات المدفوعة والقيمة المضافة وعناصر التكوين الرأس مالي وباقي مفردات دخول المملكة وتقدير قيمة الخدمات المنزلية المقدمة للعائلات فيما بينها[1].

[1] مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات المملكة العربية السعودية: **إحصاءات الدخل القومي الحسابات القومية**، مرجع سابق.

وقد بلغت حصتها من الناتج المحلي الإجمالي عام 2014 نسبة 2% ولم تشهد أي تغير في السنوات السابقة حيث بلغت من عام 2010 إلى عام 2013 ما نسبته 1.9%.

10- الخدمات المصرفية المحتسبة:

لقد تراجع مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي للملكة العربية السعودية من 1% عام 2010 الـ 0.8% عام 2014 على الرغم من تحسن قيمة النقود التي ادخلها هذا القطاع ففي عام 2010 بلغت 5225 مليون دولار مرتفعة إلى 5431 مليون دولار عام 2014م أي ان هناك قطاعات إنتاجية أخرى نمت وتطورت بشكل اكبر منها مما اثر على حصتها في الناتج المحلي الإجمالي بشكل سلبي.

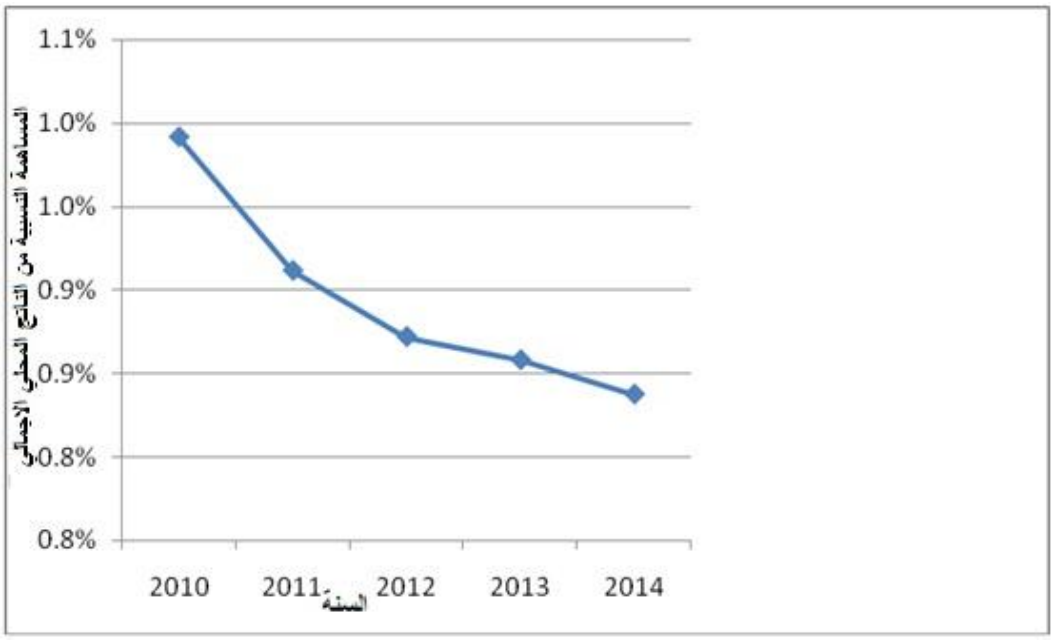

شكل رقم (14): المساهمة النسبية لقطاع الخدمات المصرفية المحتسبة في الناتج المحلي الإجمالي.

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات السعودية – مؤشرات الحسابات القومية لعام 2014.

11- منتجو الخدمات الحكومية:

تشمل كافة المصالح الحكومية ووحدات الإدارة المركزية والمحلية وأجهزه الدفاع والأمن والعدالة والوحدات المختصة بتخطيط التنمية الاقتصادية وتخطيط الرفاهية الاجتماعية والتعليم

والصحة والثقافة والخدمات الاجتماعية التي تقدم مجانا أو بمقابل رمزي لا يغطي تكلفة الإنتاج، بالإضافة إلى هيئات الضمان الاجتماعي سواء كانت هذه الوحدات تمول عن طريق الميزانية العادية أو غير العادية متضمنة السفارات والقنصليات والوحدات العسكرية الخاصة بالدولة والموجودات في الخارج[1].

وقد ساهمت بما قيمته عام 2010 بمبلغ 74897 مليون دولار مشكلة نسبة مساهمة في الناتج المحلي إجمالي السعودي 14.2% وزاد هذا المبلغ ليصل عام 2014 إلى 92293 مليون دولار محافظا على نسبه مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.

قطاع السياحة:

تمثل السياحة أهم ظاهرة اقتصادية واجتماعية في عالم اليوم، وتحتل صناعة السياحة كقطاع إنتاجي موقعاً مهماً في اقتصاديات العديد من الدول المتقدمة والنامية، وتشير توقعات منظمة السياحة العالمية لعام 2020م إلى أن دول الشرق الأوسط ستشهد نمواً مرتفعاً في السياحة يبلغ 7.7% سنوياً (المعدل العالمي 1.4%)، وذلك كأعلى معدل متوقع بالنسبة لجميع مناطق العالم. ومع ذلك تشير التوقعات إلى أن أوربا ستبقي أكبر منطقة جذب سياحي رغم تباطؤ معدلات نمو السياح فيها[2].

تعود أسباب الاهتمام بقطاع السياحة في مختلف دول العالم إلى عدد من الآثار الإيجابية:

1- الأثر على الناتج المحلي الإجمالي: ويعتبر قطاع السياحة أكبر قطاع مكون للناتج المحلي في كثير من الدول غير البترولية، كما أن بعض الدول المصدرة للبترول أعطت السياحة أهمية كبرى كقطاع رئيس في الاقتصاد.

---

[1] مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات المملكة العربية السعودية: **إحصاءات الدخل القومي الحسابات القومية**، مرجع سابق.

[2] الهيئة العليا للسياحة السعودية: **الأهمية والأثر الاقتصادي لتنمية قطاع السياحة :حالة المملكة العربية السعودية**، ابها، 2001.

2- الأثر على ميزان المدفوعات: تشير الإحصاءات إلى أن عوائد النقد الأجنبي المتحصل عليها بسبب السياحة على المستوى العالمي تبلغ 476 بليون دولار عام 2000م، بما يتجاوز العوائد المتحصل عليها من المصادر الأخرى كالمنتجات البترولية, والسيارات, وأدوات الاتصال، والأقمشة، وغيرها من السلع والخدمات[1].

3- الأثر على التوظيف والعمالة: يمثل قطاع السفر والسياحة مصدراً رئيساً للتوظيف والعمالة، وتشير بعض الدراسات إلى أن الفرص الوظيفية في قطاع السياحة تنمو بما يقارب الضعف مقارنة بالقطاعات الأخرى. وتتمثل معظم الفرص في المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم وكذلك المشروعات العائلية[2].

4- الأثر على الاستثمار في البنى التحتية: تؤدي تنمية قطاع السياحة إلى زيادة الاستثمارات في البنى التحتية المتمثلة في: المطارات، والطرق، والموانئ، وأنظمة المجاري، ومعامل تنقية المياه، والمتاحف، والمراكز الطبيعية، وغيرها. وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة مستويات الرفاه الاقتصادي للمقيمين والسياح على حد سواء.

مساهمة قطاع السياحة في الاقتصاد السعودي:

بالرغم من تزايد الحاجة لمعرفة حجم مساهمة قطاع السياحة في الاقتصاد، إلا أن نظام الحسابات الوطنية – في وضعه الحالي – لا يوفر معلومات موثقة عن حجم وأهمية الدور الذي يلعبه أو يمكن أن يلعبه قطاع السياحة في الاقتصاد، لذلك يعتمد على التقديرات، تقدر وزارة السياحة والآثار السعودية ان قطاع السياحة قد ساهم في عام 2014 بما نسبته 2.6% من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، وهذه المساهمة ليست المأمول منها في قطاع ضخم بحجم قطاع السياحة السعودي، حيث بلغ عدد السياح لعام 2014م 18,259,000 سائح معظمهم سياحة دينية. ان

[1] www.wttc.org موقع المجلس العالمي للسياحة والسفر، تاريخ الوصول 2016/4/20.

[2] سجيني، إبراهيم: **دور القطاع السياحي في توفير فرص العمل**، ورقة مقدمة في ندوة تبوك للسياحة الداخلية بالمملكة العربية السعودية، 1999.

إعداد السياح في المملكة في تزايد مضطرد نلاحظ في عام 2013 انخفاض إعداد السياح وذلك بسبب أعمال التوسعة بالحرم المكي الشريف. انظر الشكل رقم (15).

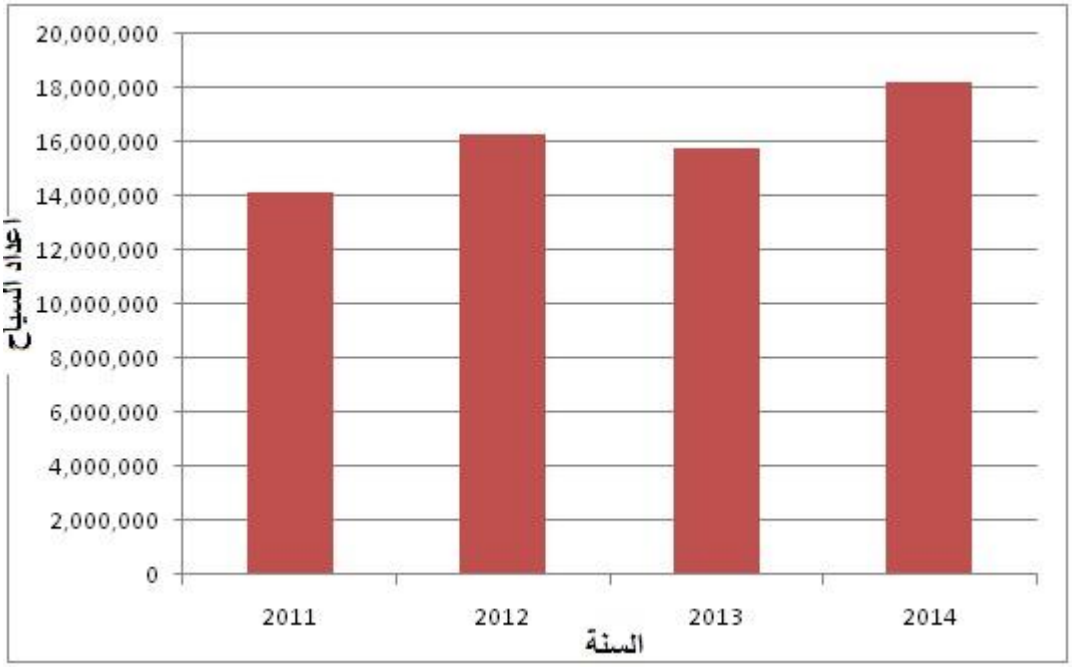

شكل رقم (15): إعداد السياح في المملكة العربية السعودية.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي
http://data.albankaldawli.org/indicator/ST.INT.ARVL تاريخ الوصول 2016/4/25.

مساهمة القطاع النفطي بالناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية:

لا شك أن النفط يساهم مساهمة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية فلو نظرنا إلى الشكل البياني رقم (14) الذي يمثل المساهمة النسبية للقطاعات التنظيمية في الناتج المحلي الإجمالي في عام 2010 لوجدنا أن القطاع النفطي يشكل 44.6% من الناتج المحلي الإجمالي بالمملكة أي أن الاعتماد كبير جدا على النفط في الناتج المحلي الإجمالي.

مساهمة القطاع النفطي بالناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية:

لا شك أن النفط يساهم مساهمة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية فلو نظرنا إلى الشكل البياني رقم (14) الذي يمثل المساهمة النسبية للقطاعات التنظيمية

في الناتج المحلي الإجمالي في عام 2010 لوجدنا أن القطاع النفطي يشكل 44.6% من الناتج المحلي الإجمالي بالمملكة أي أن الاعتماد كبير جدا على النفط في الناتج المحلي الإجمالي.

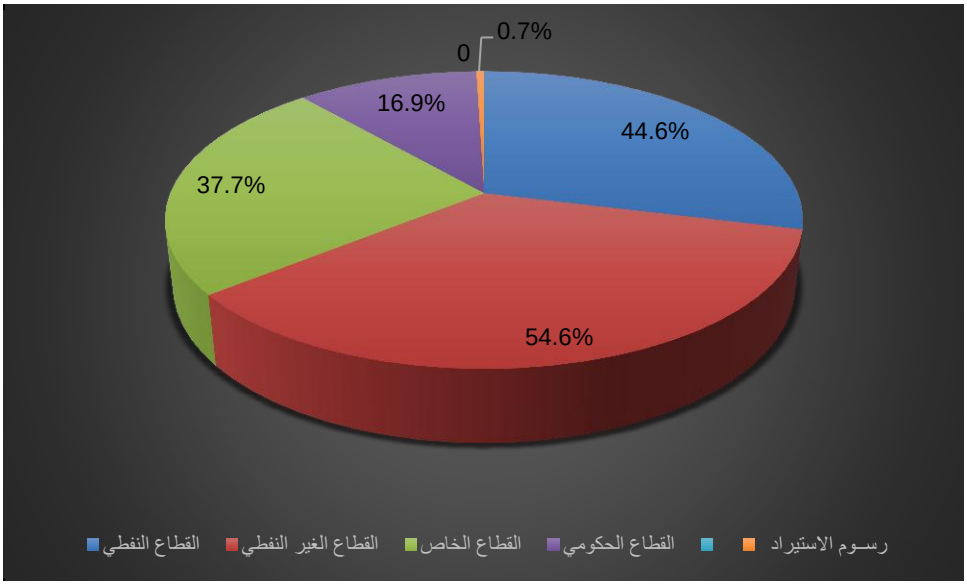

شكل رقم (16): المساهمة النسبية للقطاعات التنظيمية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2010م.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات السعودية – مؤشرات الحسابات القومية لعام 2014.

أما في عام 2011 فقد زاد الاعتماد على النفط فقد زادت حصة القطاعات النفطية في الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغ[1] 263751 مليون دولار أي ما يشكل نسبة 45.5% من الناتج المحلي الإجمالي وذلك لتعويض التراجع في القطاعات الإنتاجية الأخرى فقد تراجع القطاع غير النفطي عن السنة التي تسبقها فقد ساهم في عام 2010 بما نسبته 54.6% وتراجع في عام 2011 ليصل إلى 53.7% أما بعد ذلك في السنوات 2012 وحتى عام 2014 اخذ القطاع النفطي بتراجع ولكن بمقدار قليل فقد بلغت مساهمته في عام 2014 ما نسبته 42.7% من الناتج المحلي الإجمالي.

[1] مصلحة الإحصاءات العامة و المعلومات المملكة العربية السعودية: **إحصاءات الدخل القومي الحسابات القومية، 2014.**

*تم احتساب سعر الدولار بسعر 3.75 ريال حسب سعر الصرف سنة الأساس 2010.

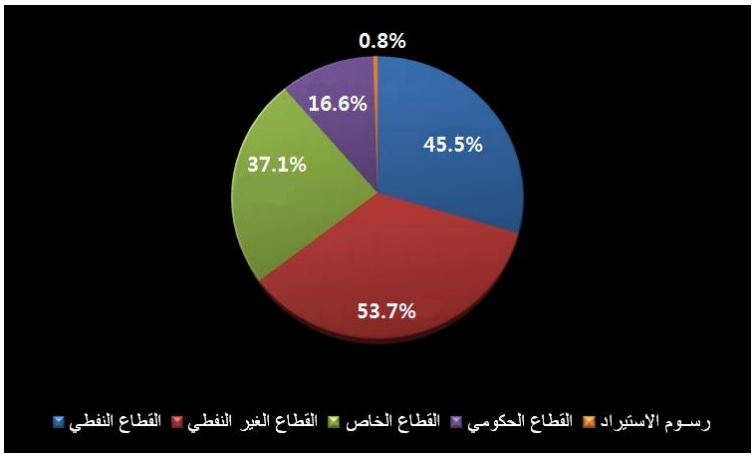

شكل رقم (17): المساهمة النسبية للقطاعات التنظيمية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام2010 لسنة 2011.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات السعودية – مؤشرات الحسابات القومية لعام 2014.

أما في الأعوام التي تلتها لغاية عام 2014 بدت مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي تنخفض ولكن بشكل قليل حتى بلغت مساهمتها في عام 2014 إلى 42.7% (الشكل رقم(18)) أي أن النفط بقي مهيمنا بصورة كبيرة على باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، أي أن المملكة لم تخطو باتجاه تقليل الاعتماد على النفط في اقتصادها ولمعرفة مدى اعتماد باقي القطاعات الإنتاجية على قطاع النفط تم دراسة مدى اعتماد هذه القطاعات الإنتاجية على قطاع النفط في تطوره في الفصل القادم.

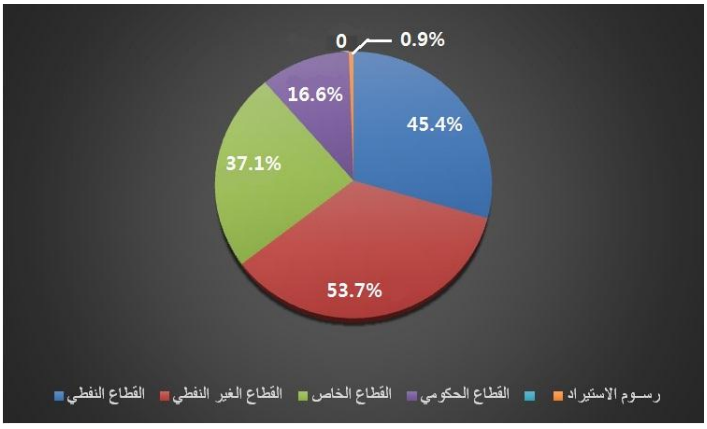

شكل رقم (18): المساهمة النسبية للقطاعات التنظيمية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام2010 لعام 2012.

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات السعودية – مؤشرات الحسابات القومية لعام 2014

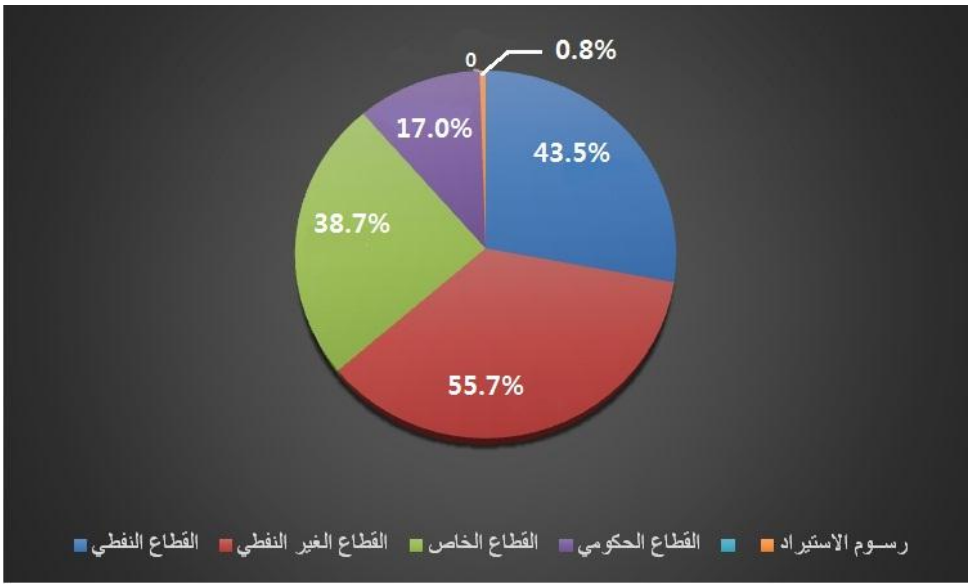

شكل رقم (19): المساهمة النسبية للقطاعات التنظيمية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام2010 لعام 2013.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات السعودية – مؤشرات الحسابات القومية لعام 2014.

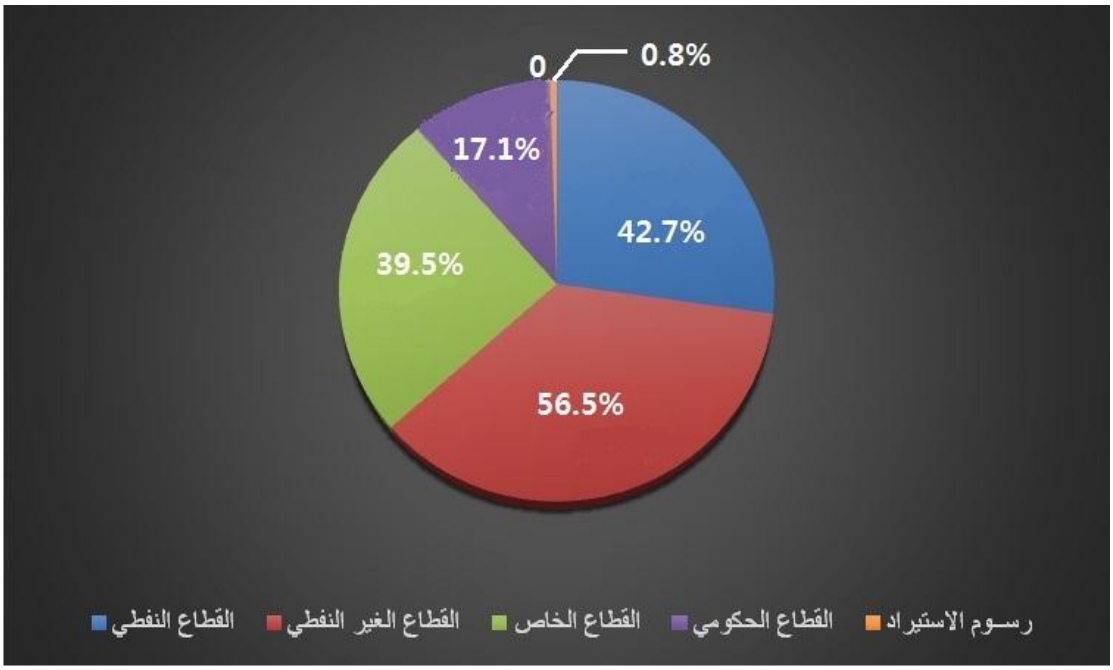

شكل رقم (20): المساهمة النسبية للقطاعات التنظيمية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام2010 لعام 2014.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات السعودية – مؤشرات الحسابات القومية لعام 2014.

في نهاية هذا الفصل نلاحظ هيمنة القطاع النفطي على جزء كبير من الناتج المحلي الإجمالي من القطاعات الاقتصادية الأخرى حيث شكل ما يعادل 45% من الناتج المحلي الإجمالي بصورته المستقلة، ليس هذا فحسب بل إن هناك قطاعات اقتصادية مرتبطة في تطورها بهذا القطاع وهذا ما سندرسه في الفصل القادم لمحاولة إيجاد قطاعات اقتصادية لا تعتمد على قطاع النفط، سنجيب على سؤال هل أوجدت المملكة العربية السعودية قطاعا اقتصاديا مستقلا عن القطاع النفطي ويمكن الاعتماد علية في حالة نضوب النفط؟ أم أنها بقيت معتمدة على النفط اعتمادا كاملا وتجاهلت هذه الحقيقة.

الفصل الخامس

علاقة القطاعات الإنتاجية الرئيسية في المملكة العربية السعودية مع القطاع النفطي

جاء النمو في اقتصاد المملكة مدفوعا بدرجة كبيرة بالتطورات في قطاع النفط، اقترنت الزيادة الحادة في أسعار النفط في السبعينات بزيادة حادة في إنتاج النفط وبارتفاع معدلات نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي إلى مستويات تجاوزت 10% سنويا في المتوسط، وتحوَّل مسار هذه العملية في أوائل الثمانينات عندما أدى انخفاض أسعار النفط إلى تراجع حاد في إنتاج النفط ومعدلات نمو سالبة في إجمالي الناتج المحلي.

ولا يزال النشاط غير النفطي يسهم بصورة متزايدة في الناتج، رغم أن الاقتصاد لا يزال يعتمد بدرجة كبيرة على النفط ويتسم إجمالي الناتج المحلي غير النفطي بثبات أكبر من ثبات إجمالي الناتج المحلي الكلي، وقد ظل يرتفع تدريجيا على مدى العقدين الماضيين، حيث زاد من معدل 2.7% سنويا في المتوسط في التسعينات من القرن الماضي إلى 4.3% خلال الفترة 2000–2011 وهذه الزيادة زيادة قليلة لا ترقى إلى المستوى المطلوب منها وهذا لا يعني أن الاقتصاد أصبح اقل اعتمادا على النفط حيث أدت زيادة أسعار النفط إلى زيادات حادة في الإيراد النفطي على مدى العقد الماضي، وفعليا ارتفعت مساهمة القطاع النفطي في إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الحقيقية بالقيمة بصورة حادة من نحو 30% في أواخر التسعينات إلى المستويات القريبة حاليا من 60%[1].

وهذا ما يجعل اقتصاد المملكة العربية السعودية معرضا لحالة يطلق عليها الاقتصاديون مصطلح لعنة الموارد ويُشير هذا المصطلح إلى أن زيادة الموارد الطبيعية تؤدي إلى: تقليل الإنتاجية والتنافسية في القطاعات غير النفطية وخاصةً قطاع الصناعة الذي يرتبط بشكل كبير بقطاع النفط، أيضًا تذبذُبات في إيرادات الدولة بسبب تذبذُب أسعار النفط وسوء إدارة حكومية للموارد[2].

---

[1] صندوق النقد الدولي: **المملكة العربية السعودية قضايا مختارة**، واشنطن العاصمة، 2012.

[2] رمضان، محمد (2012): "**تقلبات أسعار النفط ولعنة الموارد والحاجة إلى الميزانية الصفرية**"، تقرير لشركة سنيار كابيتال.

ولتغلب على الآثار السلبية للنفط يجب الاعتماد على قاعدة عريضة من القطاعات الاقتصادية الأخرى غير النفطية أي بمعنى أخر الاعتماد على التنويع في مصادر الدخل و عدم الاعتماد على مصدر دخل وحيد وهو النفط، وكذلك محاولة رفع القدرة الإنتاجية في قطاعات متنوعة لتكون بديلة للمورد الوحيد وهو النفط.

وفكرة التنويع الاقتصادي للبلدان الريعية – المعتمدة في اقتصادها على الموارد النفطية – تتطلب تعديل أسلوب فوائضها أولاً، وتنمية قاعدة الموارد من حيثُ التّأهيل والتدريب ورفع القدرات وإدخال التقنيات الحديثة ثانيًا[1].

وعلى الرغم من ان النفط هو الدعامة الرئيسية للاقتصاد، فانه ليس مصدر كبيرا لاستحداث فرص العمل، وبالنظر الى ان نصف الشعب السعودي يقل عمره عن 25 سنة، فقد اصبح من الضروري على الحكومة ان تضمن توفير فرص العمل من اجل تحويل هذه الفئة السكانية الشابة الى فئة منتجة تحقق العائدات للبلاد، ولا يمكننا هنا تجاهل حقيقة ان الاقتصاد غير النفطي يعتمد بشكل كبير على الانفاق الحكومي المرتفع، والذي يمثل بدوره استهلاكا لعائدات الثروة النفطية[2].

تحديات تواجه الاقتصاد السعودي المعتمد على النفط:

هناك العديد من التحديات التي تواجه الاقتصاد السعودي المعتمد على النفط والتي تتطلب من السعودية التفكير الجاد في فكرة التنويع الاقتصادي وليس الاعتماد المطلق على سلعة واحدة وهي النفط وهي:

---

[1] مرزوك، عاطف (2013): "**التنويع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي مقاربة للوقائع والدلائل**"، مجلة الاقتصادي الخليجي، المجلد7، العدد24، ص7.

2 شاوول، هنري (2012): ***المملكة العربية السعودية الطريق الى المستقبل***، **مجلة الخبير**، جدة.

1-الغموض المرتبط بإنتاج النفط في الشرق الأوسط:

في سوق النفط، تلعب المملكة العربية السعودية دور المورّد العالمي الضامن، حيث كانت تاريخيا هي من يعوّض أيّ انخفاض في الإمدادات من المنتجين الرئيسيين في الشرق الأوسط، وبالتالي تحمي الاقتصاد العالمي من صدمات نقص المعروض.

وقد استخدمت المملكة طاقتها الإنتاجية الاحتياطية لاجراء تغييرات طوعية كبيرة خلال العام **2003 م** كاستجابة لنقص الإمدادات في أعقاب اضراب عمال النفط في فنزويلا وبسبب حرب العراق وهكذا فإن التطورات الجغرافية السياسية في الشرق الأوسط هي أهم العوامل التي يمكن أن تؤثر على أسعار النفط العالمية والاقتصاد النفطي السعودي.

2-إنتاج أميركا الشمالية من النفط والغاز المستخرج من الصخر الزيتي:

في ضوء التطورات التقنية الأخيرة المتعلقة باستخراج النفط والغاز من الصخر الزيتي في أميركا الشمالية، توجد مخاطر حقيقية بأن تخفّض اقتصادات أميركا الشمالية بشكل كبير من اعتمادها على واردات النفط، وعلى الرغم من أن منطقة أميركا الشمالية لا تحتل مكانة بارزة بين أهم مستوردي النفط السعودي(حيث شكلت الصادرات إلى الولايات المتحدة نحو 13 ٪ من إجمالي صادرات النفط الخام السعودي)، فإن التهديد الوشيك بانخفاض الأسعار الناجم عن زيادة العرض بفضل إمدادات النفط والغاز المستخرج من الصخر الزيتي قد يخلق تحديا ملموسا للوضع المالي في المملكة العربية السعودية ، ويواصل استهلاك الوقود المستورد في الولايات المتحدة تراجعه الحاد وهو يمثل حاليا نحو 36 ٪ من إجمالي الاستهلاك، وهذا أقل بكثير من نسبته عام 2006 ، والتي كانت تُقدّر بنحو 60٪ وارتفع معدل إنتاج النفط الخام في الولايات المتحدة في شهر أكتوبر إلى 7.7 مليون برميل يوميا ،وربما تصل بعض الدول ومنها الولايات المتحدة الامريكية الى الاكتفاء الذاتي في مجال الطاقة، وعلى الرغم من أن نفط الصخر الزيتي الأميركي قد لا يؤثر على أسعار النفط الخام التقليدي على المدى القصير ، فمن المتوقع أنه سيضعف قدرة أوبك على التحكم في الأسعار[1].

[1] الاقتصادية، https://aleqt.com/2016/08/26/article_1080873.html تاريخ الوصول 20-9-2016

3-استنفاذ الإنتاج في الحقول الناضجة، وزيادة تكاليف استخراج النفط :

يتم إنتاج معظم النفط السعودي من عدد صغير من الحقول النفطية الكبيرة، وقد بدأت معظم هذه الحقول النفطية تشيخ، إذ يتجاوز عمرها خمسين سنه، ومن أهم هذه الحقول القديمة حقل الغوار الذي تم اكتشافه عام 1951، وحقل السفانية المكتشف عام 1957، وحقل بري المكتشف عام 1964، وحقل منيفة المكتشف عام 1964، وقد تقلصت احتياطيات النفط في كل من هذه الحقول تدريجيا على مر السنين. وتقدّر شركة ارامكو السعودية معدّل استنفاذ مجمل حقول النفط السعودية بنسبة 28% حيث استنفذ حقل الغوار، وهو الأكبر من حيث الحجم، نحو48% من احتياطيات النفط المؤكدة فيه؛ بينما استنفذ حقل بقيق، وهو أقدم الآبار، 74% من احتياطياته .أما حقل شيبة، وهو أحدث الحقول، فقد استنفذ نحو5٪ من احتياطياته[1].

وعلى الرغم من أنّ الأبحاث أثبتت بأن تقنيات الاستخراج المحسنة يمكنها زيادة كميات النفط المستخرجة، إلا أنها تحتاج إلى تكاليف إضافية عالية ، ومع استمرار تراجع الاحتياطيات النفطية، تزداد صعوبة تعويض النقص في إنتاج الآبار القائمة عبر اكتشاف آبار جديدة2.

4- ارتفاع الاستهلاك المحلي للنفط:

تعتمد المملكة بشكل كبير على الوقود الأحفوري لتلبية الطلب المتزايد على الطاقة لديها، وهو مدعوم حكوميا حيث يباع البنزين في الأسواق المحلية بسعر يقل كثيرا عن أسعاره العالمية، لكن ارتفاع تكلفة الدعم الحكومي للوقود أصبح الآن مصدر قلق كبير للمملكة العربية السعودية، إذ تُعدّ المملكة حاليا سادس أكبر مستهلك للنفط في العالم، وتشير تقديرات وكالة الطاقة الدولية أنّ معدل استهلاك الفرد للنفط في المملكة يقارب 35 برميلا في السنة، بنسبة زيادة سنوية تقدر بـ7%، وهنا

---

[1] شاوول، هنري (2012): ***المملكة العربية السعودية الطريق الى المستقبل***، **مجلة الخبير**، جدة.

[2] السعدون، عبد الوهاب، **عصر النفط السهل يقترب من نهايته**، الاقتصادية 26-6-2011 ، http://resourcecrisis.com/oil/201/ تاريخ الوصول 20-9-2016

اصبحت الحاجة ضرورية لرفع الدعم الحكومي عن اسعار النفط او تقليلها وذلك لتخفيف من الاستهلاك المحلي المتزايد[1].

نلاحظ من الرسم البياني رقم (22) أن معدلات النمو في القطاع غير النفطي تسير جنبا إلى جنب مع معدلات النمو النفطي أي أن القطاعات الإنتاجية غير النفطية معتمدة في تطورها على القطاع النفطي بشكل كبير ولكن هذا التطور بدا بالابتعاد تدريجيا عن تطورات النفط بشكل قليل جدا من عام 2013 و2014 أي أن هناك بعض القطاعات الإنتاجية الغير نفطية بدأت تأخذ صفة استقلالية عن النفط و لكن ليس بالمستوى المطلوب منها.

أي ان هناك اعتماد شبة كامل للقطاعات الانتاجية غير النفطية على القطاع النفطي لتطورها وان النفط مازال يشكل القطاع الانتاجي الاول والاكثر هيمنة على القاعات الانتاجية الاخرى.

شكلت الصادرات النفطية للمملكة العربية السعودية نسبة 81% من صادراتها في عام 2014 في حين شكلت الصادرات السلعية غير البترولية 16% وصادرات الخدمات 3% منها وحتى هذه الصادرات معتمده في تطورها على النفط كما لاحظنا سابقا انظر إلى الرسم البياني رقم (21) الذي يوضح التوزيع النسبي لمكونات الصادرات لعلم 2014.

1 وكالة الطاقة الدولية، Saudi energy mix، http://www.iea.org/ieaenergy/issue7/saudi-energy-mix-renewables-augment-gas.html تاريخ الوصول 21-9-2016

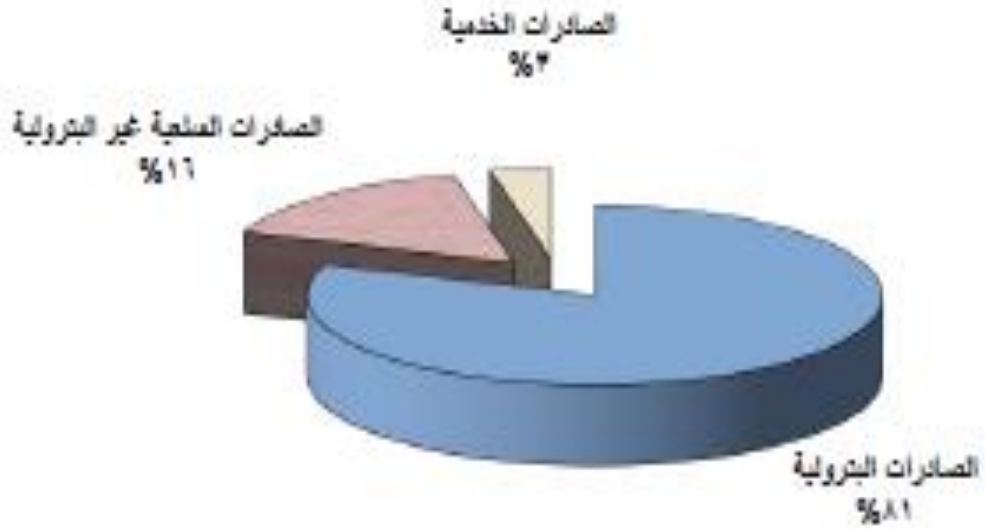

شكل رقم (21): التوزيع النسبي لمكونات الصادرات لعام 2014.

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة – مؤشرات الحسابات القومية عام 2014.

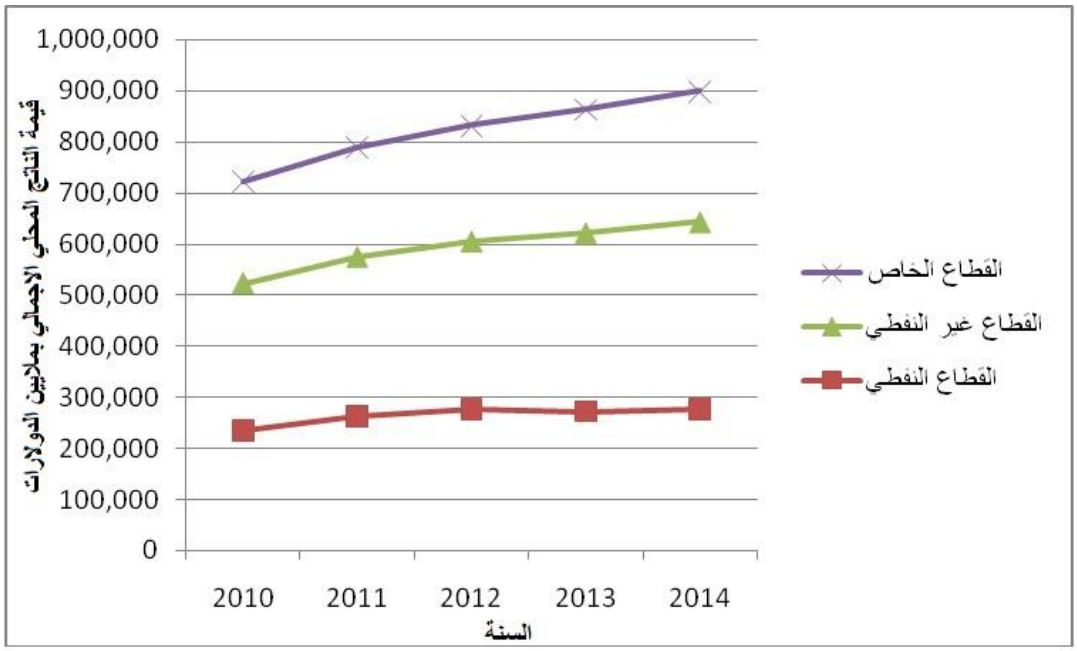

شكل رقم (22): قيمة الناتج المحلي الإجمالي للقطاع النفطي والقطاع الخاص والقطاع الحكومي بملايين الدولارات.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات مصلحة الإحصاء السعودي– مؤشرات الحسابات القومية لعام 2014.

إذا نظرنا إلى الرسم البياني رقم (22) لوجدنا إن القطاع الحكومي والقطاع الخاص معتمدة في تطورها بشكل شبة كامل على قطاع النفط، أي أن معظم القطاعات سواء الخاصة أو الحكومية معتمدة اعتمادا مطلقا على النفط لان غالبية الشركات الخاصة في المملكة العربية السعودية هي ملك للدولة ، ولا يمكن تجاهل حقيقة ان القطاع غير النفطي يعتمد اعتمادا كاملا على الدعم الحكومي المرتفع ، أي إن تطور القطاع النفطي يؤدي إلى تطور القطاعات الخاص والحكومي، فلو أخذنا قيمة الناتج المحلي الإجمالي الشكل رقم (23) لهذه القطاعات لوجدنا هيمنة القطاع النفطي عليه.

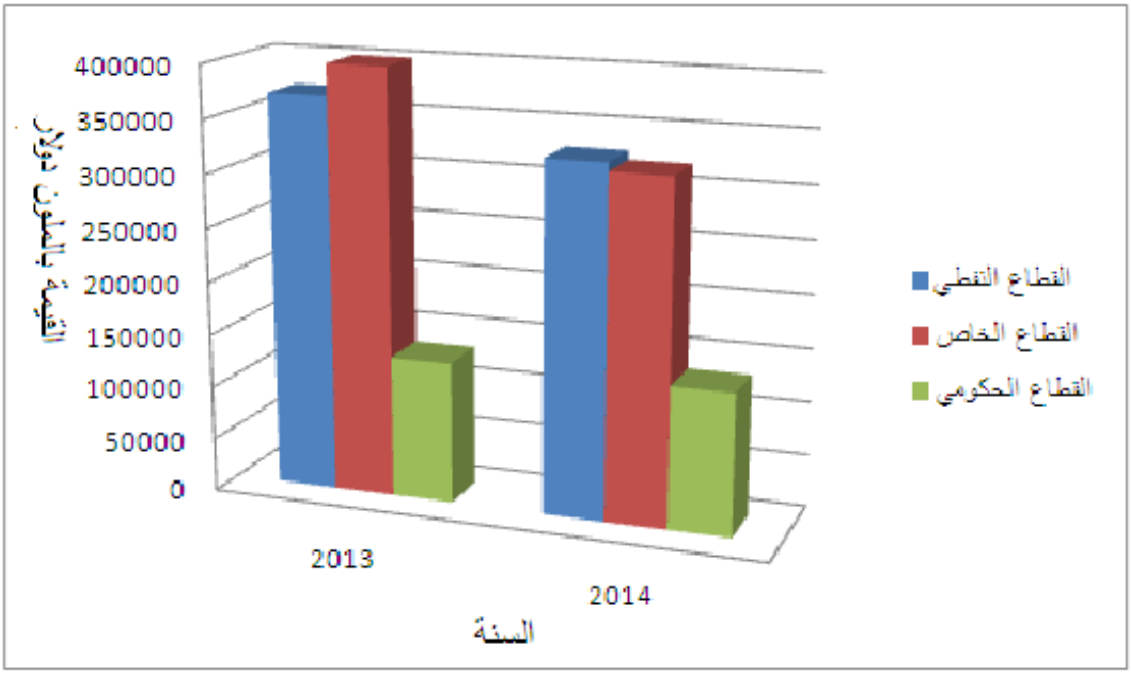

شكل رقم (23): الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة – مؤشرات الحسابات القومية عام 2014.

ولتوضيح أكثر تم دراسة اثر التطور في قطاع النفط للخمس سنوات الأخيرة والقطاعات الإنتاجية الأخرى وذلك لمعرفة مدى اعتماد هذه القطاعات على قطاع النفط.

1- الصناعات التحولية:

تُعرّف الصناعة التحويلية على أنها "أحد فُروع القطاع الصناعي والتي تتولى مُهمّة تحويل المواد التي تأتي من قطاع الصناعات الاستراتيجية والقطاع الزراعي بغرض تَهيِئتها بحيث تكون مُفيدة لإشباع الحاجات الإنتاجية أو الاستهلاكية"[1].

وتكمن أهمية الصناعة التحويلية في أنها تقلص ظاهرة عدم الاستقرار في الاقتصاديات المعتمدة على منتج واحد في تكوين دخلها القومي وكذلك تطوير وسائل الإنتاج في القطاعات الأخرى كما أن التوجه نحو التصنيع يساعد على استغلال المواد الأولية الموجودة في البلد وبتالي زيادة القيمة المضافة عليها بدلا من أن تصدر خام.

لقد شهد عام 2010 انخفاضا في نمو القطاع النفطي وذلك بسبب تدني أسعار النفط عما كانت عليه سابقا وذلك بسب تبعيات الأزمة الاقتصادية العالمية وما رافقه من انخفاض الطلب على النفط ما عاد وأن تطور القطاع النفطي في عام 2011 بعد أن تعافت أسعار النفط العالمية و تبعه ذلك تطور في قطاع الصناعة التحويلية كما نلاحظ من خلال الرسم البياني رقم (24) أن قطاع الصناعات التحويلية خلال الخمس سنوات الأخيرة معتمدا في تطوره اعتمادا شبة كامل على القطاع النفطي.

[1] عبد الكريم، عبد العزيز و رشاد، هاشم (1998): **التخطيط الصناعي**، الطبعة الأولى، مطبعة التعليم العالي، العراق.

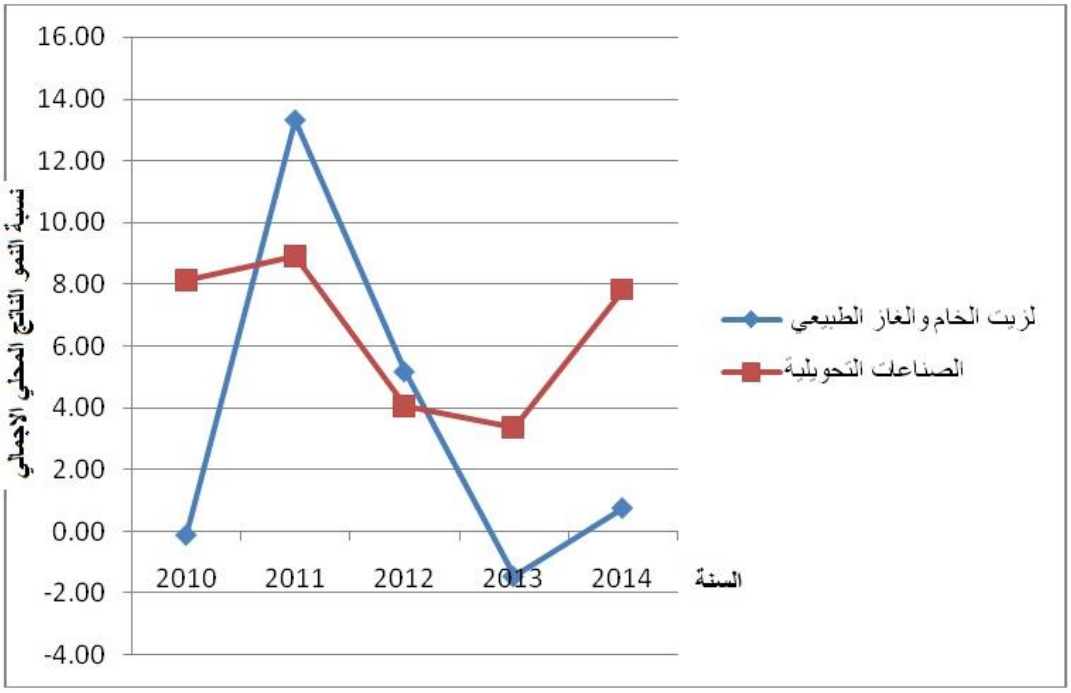

شكل رقم (24): نمو الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الزيت الخام والغاز الطبيعي والصناعات التحويلية

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات مصلحة الإحصاء السعودي- مؤشرات الحسابات القومية لعام 2014.

ولكن إذا أخذنا بعين الاعتبار نسبة مساهمة هاذين القطاعين في الناتج المحلي الإجمالي لوجدنا أن النفط الخام والغاز الطبيعي يهيمن بصوره كبيرة جدا إذ شكل عام 2014 ما نسبته 39.9% في حين شكل قطاع الصناعة التحويلية لنفس السنة 11.3% من الناتج المحلي الإجمالي للملكة العربية السعودية[1].

2- التشييد والبناء:

نلاحظ من خلال الرسم البياني رقم (24) من عام 2010 إلى عام 2013 كان تطور هذا القطاع مرتبط بتطور النفط ولكن بعد عام 2012 بدأ يأخذ صفة معاكسة أي انه رغم انخفاض التطور في قطاع النفط بدأ هذا القطاع يتطور بين عامي 2012-2013 أي يمكن القول انه بدأ يأخذ صفة استقلالية عن قطاع النفط ولكن ليس بالمستوى المطلوب منة وذلك لان نسبة مساهمته

[1] مصلحة الإحصاءات العامة و المعلومات المملكة العربية السعودية: **إحصاءات الدخل القومي الحسابات القومية**، 2014، الرياض.

في الناتج المحلي الإجمالي للملكة قليل جدا إذا ما قورن بالقطاع النفطي إذ لم تزيد هذه النسبة في الخمس سنوات الأخيرة عن 5%.

أي أن لا يمكن الاعتماد على هذا القطاع لتطور اقتصاد المملكة بمعزل عن القطاعات الأخرى وخصوصا قطاع النفط.

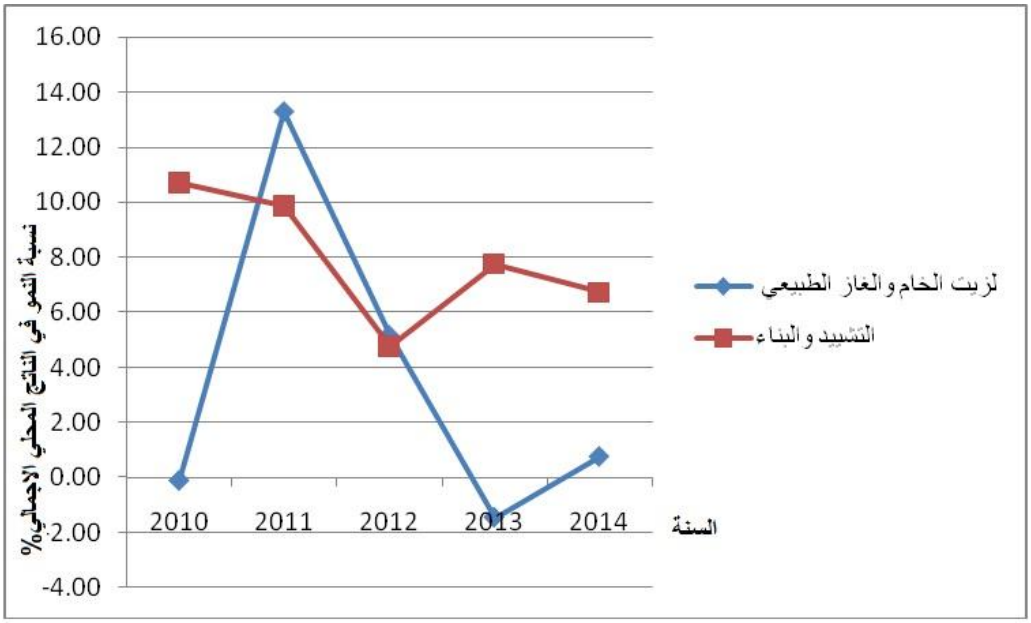

شكل رقم (25): نمو الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الزيت الخام والغاز الطبيعي والتشييد والبناء.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات مصلحة الإحصاء السعودي- مؤشرات الحسابات القومية لعام 2014.

ولكن إذا ما تم دراسة أسعار النفط مقابل أسعار العقار على المدى التاريخي فنجد أن هناك ارتباطا كبيرا بينهما أي انه عند ارتفاع أسعار النفط نجد أن أسعار العقار قد ارتفعت والعكس صحيح، وحسب الإحصاءات فان أسعار العقار في المملكة كانت متدنية قبل اكتشاف النفط، ثم ارتفعت تدريجيا مع اكتشافه وبعد 1973 عند ارتفاع أسعار النفط ارتفعت أسعار العقار بشكل واضح لتصل إلى أعلى معدلاتها بعد الزيادة الكبيرة في أسعار النفط، وفي الثمانينيات بدأت أسعار العقار في التراجع مع انهيار أسعار النفط، ومع انخفاض أسعار النفط بنسب كبيرة عام 2015 تبع هذا تأثير واضح لأسعار العقار في المملكة[1].

[1] فقية، احمد: **حديث العقار**،http://aqartalk.com/،24-5-2015.

3- تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم و لفنادق:

نلاحظ أن مستويات التطورات أخذت بالتراجع فبعد أن حققت مستوى نمو متقدم في عام 2010 بدا بالتراجع تدريجيا ونلاحظ عدم وجود ثبات في مستويات التطور في هذا القطاع وإذا أخذنا علاقة هذا القطاع بالقطاع النفطي فنجد أنه ليس هناك تأثير مباشر بين القطاعين أي أن كل قطاع ينمو بصوره منفصلة تماما، ولكن إذا أخذنا العلاقة غير المباشرة فإننا نجد تأثير للقطاع النفطي على هذا القطاع رغم صغر نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي الذي لم يتجاوز في أخر خمس سنوات 10%، مع حقيقة أن هذا القطاع يعد من القطاعات الاستهلاكية والتي لا يمكن الاعتماد علية بصوره كبيرة ومستقلة عن القطاعات الاقتصادية الأخرى خصوصا القطاع النفطي.

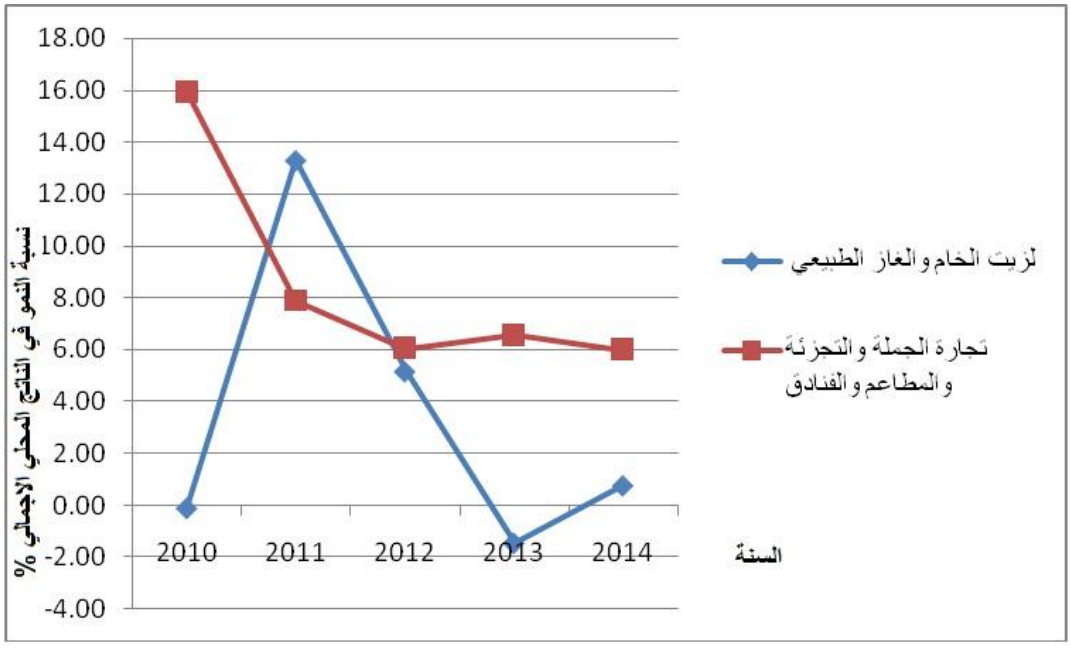

شكل رقم (26): نمو الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الزيت الخام والغاز الطبيعي وتجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات السعودية – مؤشرات الحسابات القومية لعام 2014

4- الزراعة– الغابات – الأسماك:

لقطاع الزراعة أهمية إستراتيجية خاصة في التنمية لأنها المصدر الأساسي للغذاء، كما أنها تعد مادة خام للعديد من الصناعات الرئيسية، إما بالنسبة للملكة العربية السعودية فيضم

الزراعة المستقرة وزراعة البادية التي تعتمد على مياه الأمطار، كما يشمل مصائد الأسماك والمراعي والغابات، وقطاع الزراعة المستقرة هو مصدر إنتاج المحاصيل والإنتاج الحيواني، وتوجد الزراعة المستقرة في بعض مناطق المملكة التي تسقط عليها كميات مناسبة من الأمطار، أما قطاع البادية فهو موزع بين مساحات كبيرة من الأراضي الخضراء المتناثرة التي تكفي لاحتياجات الرعي التقليدية لقطعان الماشية والأغنام [1].

يتضح من خلال الرسم البياني أن معدلات التطور في هذا القطاع من عام 2010 إلى عام 2012 متوافقة مع مستويات التطور في القطاع النفطي ولكن بعد عام 2012 اخذ تطور بصوره قليلة جدا حتى تقارب الثبات تقريبا.

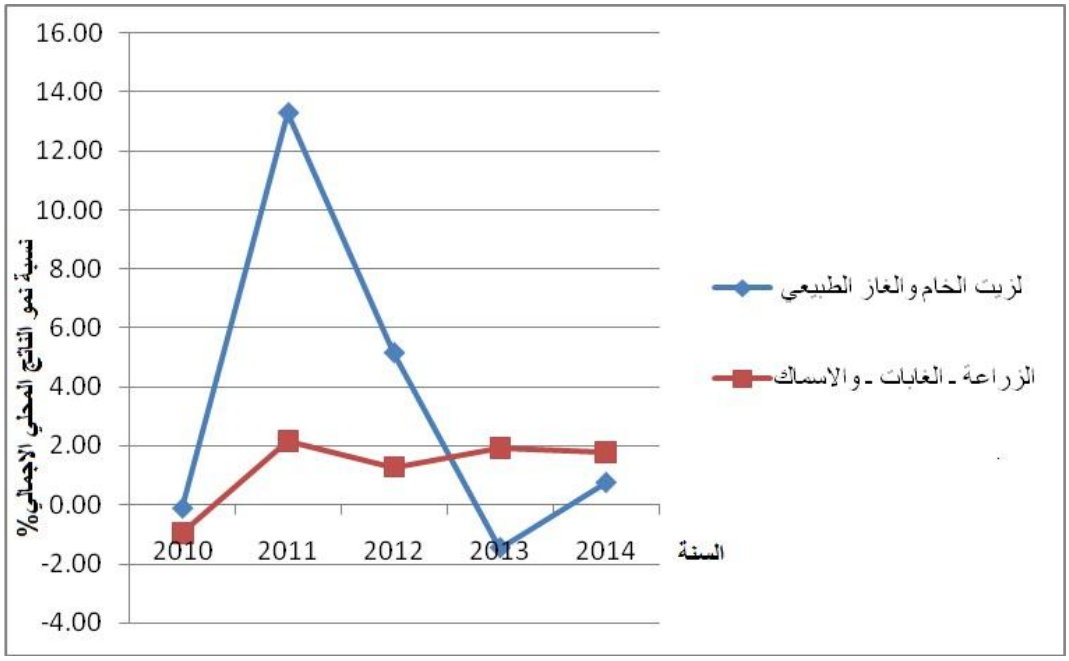

شكل رقم (27): نمو الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الزيت الخام والغاز الطبيعي والزراعة والغابات والأسماك.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات السعودية – مؤشرات الحسابات القومية لعام 2014.

إذا لاحظنا أن مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي للملكة العربية السعودية قليل جدا إذ لم تزد مساهمة هذا القطاع في الخمس سنوات الأخيرة 2.4% مقابل 43% لقطاع

[1] عيسى، سيد: **التنمية الاقتصادية بالمملكة العربية السعودية**، مطبعة المجد التجارية، الرياض، 1984، ص226.

النفط والغاز الطبيعي حتى مستويات التطور في القطاع الزراعي لم تكن ضمن المستوى المطلوب منها لتكون بديل للقطاع النفطي.

ولمعرفة مدى إمكانية هذا القطاع في اقتصاد المملكة تم دراسة التطورات في الإنتاج للقطاعات الزراعية المختلفة من عام 2009-2013:

1- **الحبوب والخضروات والأعلاف والفواكه:**

تم دراسة هذا القطاع من القطاعات الزراعية في المملكة العربية السعودية و مقارنة الإنتاج لخمس سنوات لمعرفة مدى تطور هذا القطاع أو تراجعه وهل يلبي الاحتياجات المحلية أم لا.

من خلال الرسم البياني رقم (28) يتضح أن محاصيل الحبوب أخذت في تراجع مستمر بنسب كبيرة فبعد أن كان الإنتاج في عام 2009 قد بلغ 1592405 طن تراجع إلى 885012 طن في عام 2013، وهذا يعود الى سببين اساسيين هما: نضوب المياه الجوفية التي كانت تعتمد عليها زراعة القمح، والاخر قيام الحكومة بضبط الانتاج بعد ما كان كثير من المزارعين يستوردوا القمح ويبيعونه للدولة على انه منتج محليا، وان هذا الإنتاج يغطي اقل من 9% من احتياجات المملكة المحلية البالغة 18 مليون طن سنويا[1].

أما بالنسبة للخضروات والفواكه فكمية الإنتاج أخذت صورة الثبات تقريبا أي لا يوجد أي تطور ملحوظ خلال الخمس سنوات وقد وصلت نسبة الاكتفاء الذاتي للخضراوات في المملكة 93%[2]، أي أنها لا تكفي الاحتياجات المحلية، أما محاصيل الأعلاف فإنها أخذت بالتطور ولكن مستويات التطور ليس بالمستوى المطلوب منها لتكون قطاع منافس للقطاعات الأخرى حيث بلغت كمية الإنتاج في عام 2009 ما مقداره 2974368 طن في حين بلغت هذه الكمية بعد خمس سنوات 3977539 طن، وهذه الكمية لا تكفي لسد الاحتياجات المحلية، ويتم دراسة توقيف زراعة

[1] الفضلي، عبد الرحمن: **وزير الزراعة السعودي:** صحيفة الشرق الأوسط،2015/5/27، العدد13329.

[2] وزارة الزراعة السعودية 2013.

محاصيل الأعلاف مع نهاية عام 2016 بسبب الكمية الضخمة من المياه التي تستهلكها، والاعتماد بشكل كامل على استيراد هذه السلعة[1].

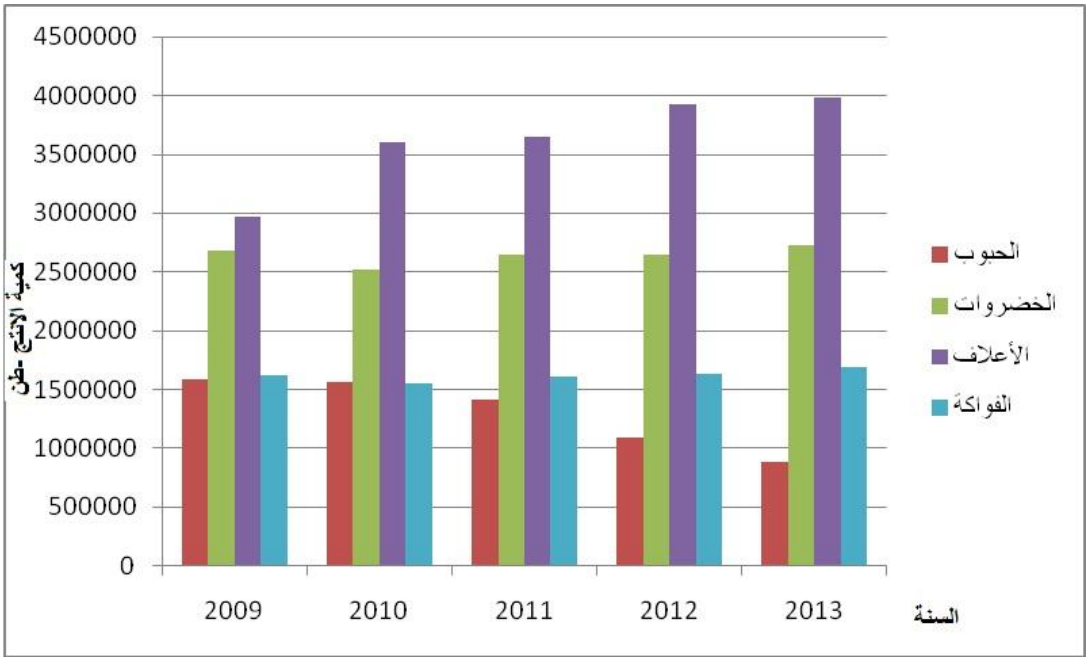

شكل رقم (28): كميات إنتاج الحبوب والخضراوات والفواكه والاعلاف في المملكة العربية السعودية.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معلومات وزارة الزراعة السعودية.

2- عسل النحل:

كما في القطاعات الزراعية الأخرى حتى هذا القطاع اخذ بالتراجع فتم اخذ كميات الإنتاج في خمس سنوات فمن الملاحظ من الرسم البياني رقم (30) أن كميات الإنتاج أخذت بالتراجع تدريجيا حيث بلغ الإنتاج عام 2013 إلى 108 طن تقريبا في حين بلغت كميات الاستهلاك المحلية 20 ألف طن[2] سنويا، هذا القطاع بالوضع الحالي لا يمكن الاعتماد علية لتطور القطاع الزراعي بشكل عام.

[1] صحيفة الرياض، مجلس الوزراء إيقاف زراعة الأعلاف ثلاث سنوات، 2015/12/7، العدد17332، http://www.newsjs.com/url.php?p=http://www.alriyadh.com/1107564 تاريخ الوصول 2016/4/23.

[2] ذياب، رحمة، صحيفة الحياة 2009/7/20 http://www.sauress.com/alhayat/39728 تاريخ الوصول 2016/4/30

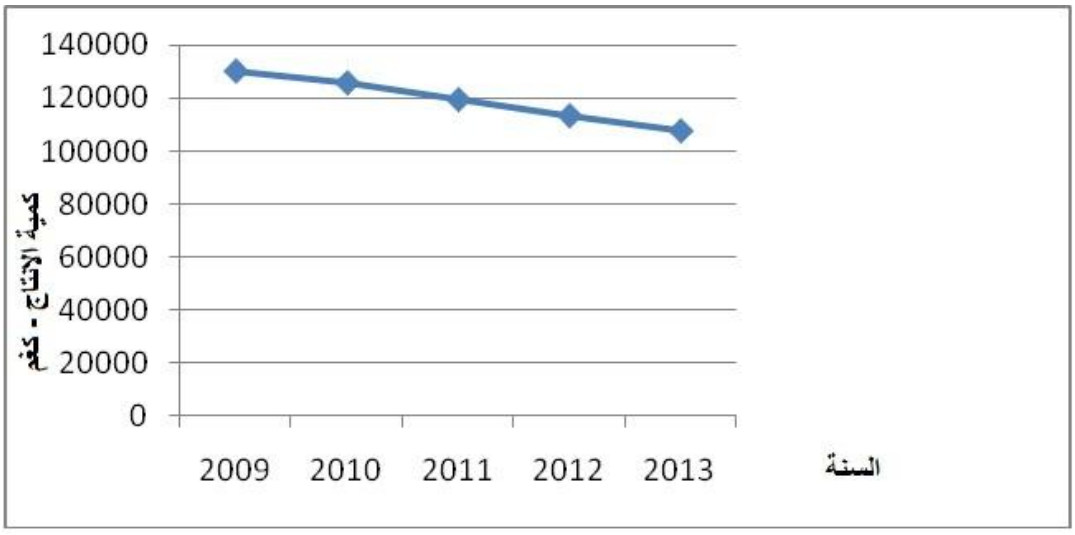

شكل رقم (29): كميات إنتاج عسل النحل بالمملكة العربية السعودية.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معلومات وزارة الزراعة السعودية.

3- الدجاج اللاحم:

نلاحظ من خلال الشكل البياني رقم (30) إن إنتاج المملكة من الدجاج اللاحم في عام 2009 قد بلغ 476 مليون دجاجة ثم تراجع في السنة التي تليها إذ بلغ 425 مليون دجاجة وبعد ذلك اخذ الإنتاج بالارتفاع إذ بلغ في عام 2013 ما مقداره 583 مليون دجاجة أي أن الإنتاج بشكل عام اخذ بالارتفاع ولكن هذه الزيادة ليست المطلوبة منها فهي لا تكفي حتى لسد الحاجة المحلية، التي تبلغ 730 مليون دجاجة سنويا[1] إذ تغطي 80% من الاستهلاك المحلي.

[1] صحيفة الاقتصادية، **السعودية الثالث عالميا في استهلاك الدجاج اللاحم،**
http://www.aleqt.com/2007/04/16/article_87369.html2007/4/16 تاريخ الوصول 2016/5/2

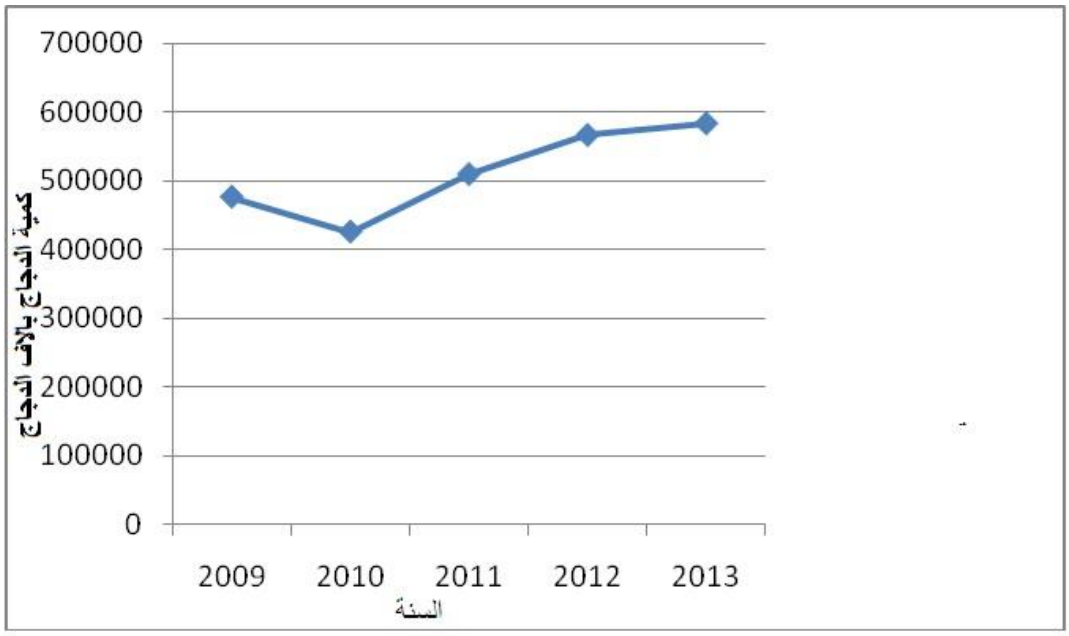

شكل رقم (30): إنتاج الدجاج اللاحم ألاف الدجاج.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معلومات وزارة الزراعة السعودية.

4- الثروة الحيوانية:

إن اكبر إنتاج حيواني في المملكة العربية السعودية هو إنتاجها من الضأن وذلك بسبب كمية الاستهلاك الكبيرة خصوصا في موسم الحج لاستهلاكه كأضاحي من قبل الحجاج وإذا أخذنا مستويات التطور عبر الخمس سنوات الأخيرة فإننا نجدها اقرب لثبات تقريبا و هذا ينسجم مع باقي الثروة الحيوانية في المملكة كما هو ملاحظ من الشكل البياني رقم (31).

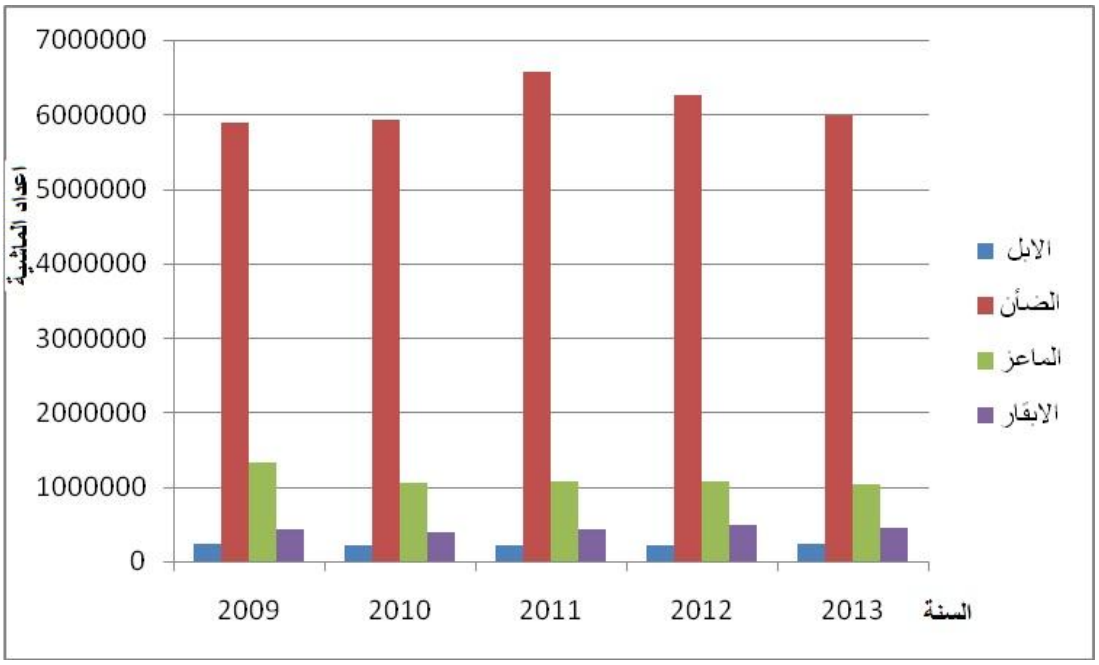

شكل رقم (31): إعداد الماشية بالمملكة العربية السعودية.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معلومات وزارة الزراعة السعودية.

5- إنتاج الأسماك:

تتمتع المملكة بامتلاكها للمقومات الأساسية والملائمة لإنشاء أنظمة ضخمة لإنتاج الأسماك وذلك نتيجة ما تتميز به من الموقع الجغرافي و المناخ و القوة الشرائية، و تطل المملكة على الخليج العربي والبحر الأحمر بشواطئ ساحلية يبلغ طولها 2410 كم[1].

على الرغم من ذلك تشير البيانات أن إنتاج المملكة من الأسماك في تراجع مستمر فبعد أن كان الإنتاج عام 2009 ما مقداره 96441 ألف طن، ثم تراجع في عام 2010 إلى أن وصل إلى 75908 ألف طن، ثم ارتفع قليلا في السنوات التي تليها ولكن في مستوى اقل مما كان علية في عام 2009، ومن الجدير بالذكر أن الإنتاج المحلي من الأسماك يغطي فقط 36% فقط من الاستهلاك.

[1] بندقجي، حسين حمزة: **جغرافية المملكة العربية السعودية**، مرجع سابق، 159.

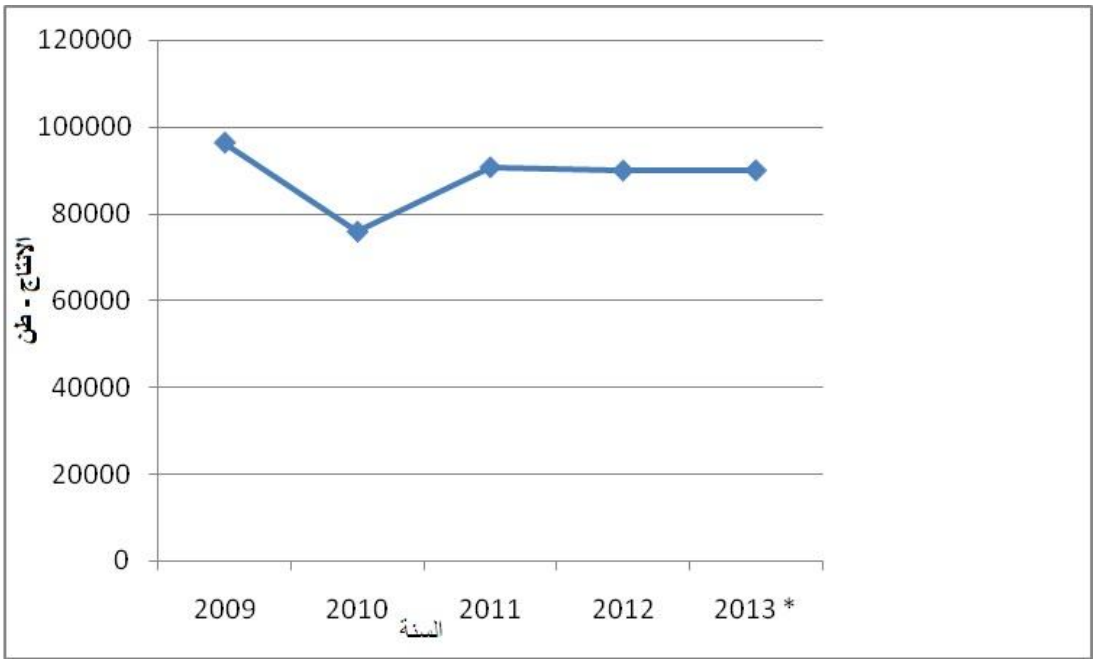

الشكل رقم (32): إنتاج الأسماك بالطن في المملكة العربية السعودية.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معلومات وزارة الزراعة السعودية.

وترجع أسباب تراجع الإنتاج الثروة السمكية لعدد من الأسباب – حسب وزارة الزراعة السعودية– من أهمها:

- عدم تهيئة الموانئ بشكل جيد لموانئ الصيد مما يقلل من العمر الافتراضي للمراكب
- التلوث
- ردم الشواطئ

6- إنتاج بيض الدجاج:

من الملاحظ من خلال الرسم البياني رقم (33) ان إنتاج المملكة من بيض الدجاج في تطور مستمر عبر السنوات وسبب ازدهار هذا القطاع هو ما يتلقاه هذا القطاع من الدعم الحكومي الشامل والمكثف[1].

[1] الفرقة التجارية الصناعية، **دراسة تحليلية لسوق اللحوم البيضاء والبيض في المملكة العربية السعودية**، مركز البحوث، جدة، 1982.

تستهلك المملكة العربية السعودية سنويا ما يقارب 3 مليار بيضة سنويا وتنتج 1.2 مليار منها أي إن الإنتاج المحلي يغطي 40% من الحاجة المحلية.

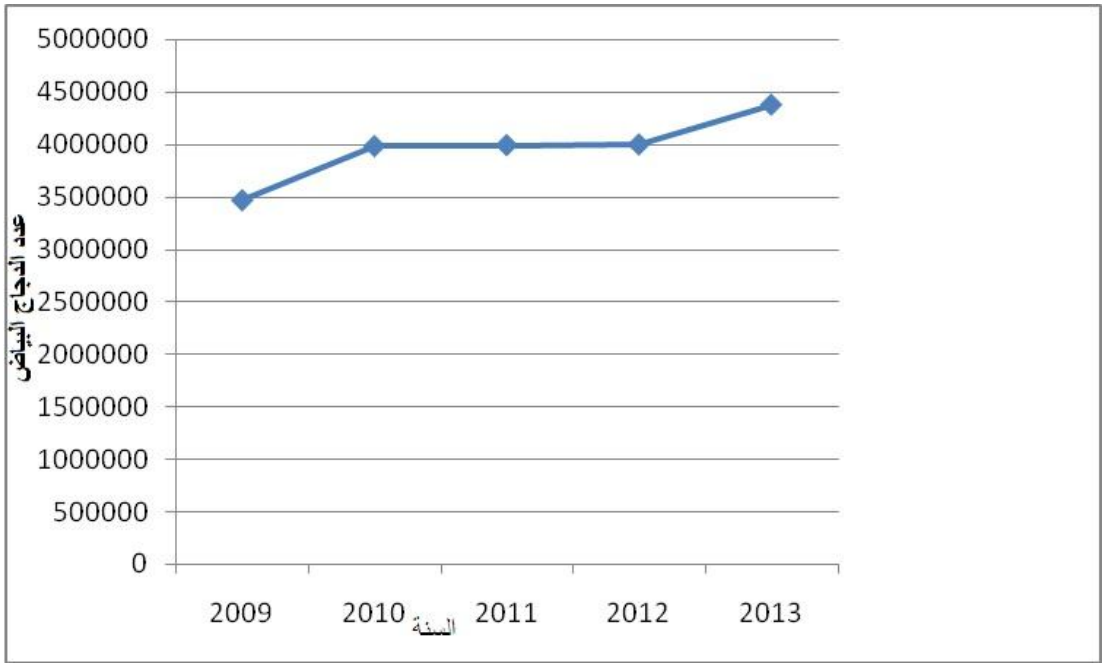

شكل رقم (33): إنتاج بيض الدجاج بالمملكة العربية السعودية عدد الدجاج البياض.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معلومات وزارة الزراعة السعودية.

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن القطاع الزراعي بالمملكة العربية السعودية في وضعه الحالي لا يمكن الاعتماد علية ليكون بديلا أو حتى مكملا للقطاع النفطي في حالة نضوب النفط وعلى العكس تماما فان القطاع الزراعي في المملكة اخذ بتراجع في كميات إنتاجه وبتالي تراجع دوره الاقتصادي في المملكة على عكس ما يجب أن يكون أي أن المملكة لم تستفد من العوائد التي حصلت عليها من القطاع النفطي من اجل تطوير قطاع الزراعة أو حتى تطوير الاستثمار في هذا القطاع على الرغم من الإمكانيات المادية الضخمة المتوفرة لها.

كيف يمكن للمملكة القيام بالتنويع:

على الرغم من النفط في المملكة العربية السعودية تنعم بكميات ضخمة من النفط وهذا بدوره جعل منه مصدرا للتركيز الاقتصادي على هذه السلعة ، الا ان هناك امثلة على دول اخرى مثل النروج وكندا، حيث تمكنت هذه الدول من تنويع مصادر الدخل لديها ، وتوزيع الناتج المحلي

الاجمالي على كافة القطاعات الاقتصادية المنتجة، ان نجاح هذا التنويع الاقتصادي يتطلب تنفيذا مدروسا لبرامج تنموية، ويجب ان ينعكس في خطط التنمية الشاملة في المملكة، وتشجيع الاستثمار الخارجي بالإضافة الى الاستثمارات المحلية والتركيز على تنمية الموارد البشرية.

بالإضافة إلى تشجيع التنويع الاقتصادي، تعدّ قضية نقص الكفاءة في القوى العاملة ورأس المال والمعرفة والتقنية من أهم القضايا التي يجب التصدي لها بصورة عاجلة، إذ يعاني سوق العمل من انخفاض إنتاجية القوى العاملة، وهذا يرفع تكاليف السلع والخدمات.

ونظرا للطبيعة المتقلبة لأسعار النفط والضغوط السكانية الكبيرة في البلاد، تحتاج المملكة العربية السعودية الى تطوير القطاعات الكبيرة فيها والتي تستطيع المنافسة بها، ان تطوير مثل هذه القطاعات سيمكن الحكومة من تحقيق هدفين: التنويع الاقتصادي وتحفيف مشكلة البطالة، ولكي تقوم المملكة بتحقيق هذه الغاية يجب ان تعتمد على استراتيجية ثنائية للتنويع الاقتصادي التكامل في الصناعات البتروكيماوية وذلك بتطوير صناعة المشتقات النفطية، والثاني التخطيط للاستفادة من الموارد الطبيعية مثل الطاقة الشمسية والموارد المعدنية.

ويمكن للمملكة العربية السعودية في بداية الامر القيام بتطوير القطاعات الاقتصادية القوية والتي تتميز فيها بقدرة تنافسية عالية، وعندما تنجح هذه لقطاعات يتم التركيز على قطاعات اخرى او استحداث الجديد منها ومن ضمن هذه القطاعات:

الصناعات البتروكيماوية التحويلية: ان اقتصاد المملكة العربية السعودية فشل في الاستفادة الفعالة من امدادات النفط الوفيرة لتعزيز قطاع التكرير والتوزيع المحلي، على الرغم من انها تعد الاقل تكلفة من حيث الاستخراج أو التصنيع، حيث تتمتع منطقة الشرق الاوسط بأفضلية كبيرة من حيث التكاليف في هذا القطاع، اذ لا تزال مساهمة هذا القطاع في الإنتاج المحلي الاجمالي السعودي قليلة حيث بلغت في عام 2014 ما نسبته 2.9% فقط.

ومن اهم الامور التي يتوجب على المملكة القيام بها تشجيع الاستثمار في هذا المجال وذلك من خلال: طرح قوانين جديدة اقل تعقيدا، تقليص مدة الانتظار للحصول على التراخيص

اللازمة، خفض الضرائب، انشاء مناطق صناعية وتوفير البنية التحتية، كما أنّ تطوير القطاعات التحويلية يتطلب قوى عاملة عالية التدريب.

وفي ظل نقص القوى العاملة الماهرة في البلاد، تحتاج المملكة إلى تركيز اهتمامها على التعليم وتنمية، المهارات بحيث يمكن توظيف القوى العاملة الوطنية في هذه القطاعات.

التعدين: تمتلك المملكة العربية السعودية ثروات معدنية مختلفة مثل الذهب والنحاس والزنك والحديد، فضلا عن ثروات أخرى غير معدنية مثل الفوسفات والبوكسيت والدولوميت والجبس. وتتمتع المنطقة أيضا بوفرة من المواد غير المعدنية الأخرى مثل المواد الصناعية ومواد البناء والفحم وأحجار الزينة، والتي تتوزع في جميع أنحاء البلاد[1].

يتوجب على المملكة العربية السعودية ان تبذل مجهودا لتطوير وتشجيع هذا القطاع، وذلك من خلال سن القوانين والتشريعات التي من شانها تسهيل الاستثمار في هذا القطاع وتشييد البنى التحتية اللازمة لتطوير التنقيب والاستخراج وصولا الى تسليم المنتجات النهائية، وتقديم التمويل والحوافز لمنشات التحويلية.

الطاقة المتجددة: تنعم المنطقة بأكثر من تسع ساعات يوميا في المتوسط من أشعة الشمس، أي أكثر من 3000 ساعة سنويا 2، وهي نسبة أعلى بكثير من البلدان التي تعتمد تقنيات الطاقة الشمسية على نطاق واسع ولذلك فإن تطوير قطاع الطاقة الشمسية يلائم المملكة بصورة مثالية، وعلاوة على ذلك، فإن ندرة الأمطار والسحب والمساحات، الشاسعة الخالية توفّر البيئة المادية المثالية لبناء وتركيب الألواح الشمسية على نطاق واسع.

ان النمو السكاني المستمر يرافقه زيادة في استهلاك الكهرباء، بنسبة 6% سنويّاً، بحيث بات استهلاك المواطن السعودي للطاقة الكهربائية، البالغ 7700 كيلوواط، يزيد على ثلاثة أضعاف معدّل الاستهلاك الفردي العالمي البالغ 2500 كيلوواط، وإذا ما عرفنا أن برميل النفط للاستهلاك

---

[1] شاوول، هنري (2012): ***المملكة العربية السعودية الطريق الى المستقبل***، **مجلة الخبير**، جدة.

[2] المرجع السابق.

المحلي يباع في السعودية بقيمة 4 دولارات بعد الدعم؛ فإن تخصيص ملايين براميل النفط للتصدير بدلاً من الاستهلاك المحلي سيحقق مكاسب اقتصادية هائلة عن طريق فارق السعر الذي يبلغ نحو 13.6 مليار دولار سنوياً[1]، أن 25% من إنتاج النفط والغاز السعودي يستعمل محلياً لتوليد الكهرباء وإنتاج المياه، وعلى أساس المعدلات الحالية لنمو الطلب ستكون هذه النسبة 50% بحلول العام 2030[2].

ولتنفيذ هذه المشاريع الكبرى يتطلب من المملكة العربية السعودية تذليل العقبات التي يمكن ان تقف امام هذه المشاريع، ومن اهمها توفير الايدي العاملة الماهرة، الدعم الحكومي الموجة لتطوير الابحاث العلمية في هذا المجال، وتوفير كل ما يلزم للباحثين في مجالات الطاقة المستدامة للاستفادة من نتائج ابحاثهم وتطبيقها على ارض الواقع.

ماذا تحتاج المملكة من التخطيط:

ان التحدي الرئيسي الذي يواجه المملكة العربية السعودية هو الحاجة إلى استراتيجية شاملة ومنظمة للإصلاح الهيكلي والمؤسسي، وأفضل مثال على ذلك هو أنه، وعلى الرغم من الجهود الحثيثة التي تبذلها الحكومة لجذب الاستثمارات الأجنبية إلى البلاد، فإن بعض السياسات تحظر منح بعض التراخيص الصناعية للشركات الأجنبية، إلى جانب ذلك، تفرض القوانين حدودا دنيا لرأس المال وتمنع أو تقيد بشكل واضح المشاركة الأجنبية في بعض المشاريع، وتشتكي العديد من الشركات من المصاعب التي تواجهها عندما تضطر لمراجعة عدة وزارات حكومية من أجل الحصول على الموافقات والتراخيص، لذلك فإن زيادة التنسيق بين الهيئة العامة للاستثمار والجهات الحكومية الأخرى هو أمر ضروري لمساعدة بعض القطاعات الواعدة على الاستفادة من الإمكانات المتاحة، وتسريع وتيرة النمو من خلال جذب الاستثمارات والمساهمة في التنويع الاقتصادي بصورة عامة. وعلاوة على ذلك، فإن تطوير رياده الأعمال جزء مهم في أي استراتيجية للتنويع الاقتصادي، لذلك يجب على الحكومة أن تشجع تطوير البنية التحتية لتوفير دعم أفضل لرواد الأعمال، وخاصة في

[1] **السعودية والطاقة الشمسية**، المنتدى العربي للبيئة والتنمية، الوسط البحرينية 2012/8/24.

[2] المنتدى العربي للبيئة والتنمية، **لاقتصاد الأخضر في عالم عربي متغير**، 2011.

الوقت الذي يتطلع فيه رواد الأعمال السعوديون إلى الحكومة للحصول على الدعم والمنح وغيرها من المبادرات. ومع الانتهاء من إنجاز الخطط، ستكون الحاجة الأهم حاليا هي التركيز على تحقيق الرؤية الاستراتيجية الموحدة، وتنسيق الجهود، والتي من شأنها تحقيق الموائمة بين أهداف التنويع المختلفة واتخاذ خطوات منهجية لتحقيقها.

اختبار الفرضية إحصائيا:

تفترض الدراسة أن المملكة العربية السعودية قد استفادت من العوائد النفطية في تحقيق تنمية مستقبلية، بحيث أوجدت مصادر بديلة عن النفط في حالة نضوبه.

ولاختبار هذه الفرضية إحصائيا تم استخدام معامل الارتباط بين المتغيرات في معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الزيت الخام والغاز الطبيعي كعامل مستقل وكل من القطاعات الاقتصادية الأخرى كعوامل تابعة عن طريق معامل ارتباط الرتب سبيرمان.

ومن خلال الجدول رقم (10) تم إخراج معاملات الارتباط بينهما باستخدام برنامج التحليل الإحصائي Spss كما هو موضح في الجدول رقم (8) ومن خلاله يمكن التوصل إلى ما يلي:

هناك ارتباط قوي بين قطاع الزيت الخام والغاز الطبيعي من جهة، والناتج المحلي الإجمالي من جهة أخرى بشكل عام في المملكة العربية السعودية، حيث بلغ معامل الارتباط بيرسون0.97 أي أن اقتصاد المملكة يعتمد بشكل شبة كامل على قطاع الزيت الخام و الغاز الطبيعي.

أما بالنسبة لقطاع الصناعة التحويلية هناك ارتباط قوي أيضا بين قطاع النفط والغاز الطبيعي وهذا القطاع إذ بلغ معامل ارتباط بيرسون 0.78 لان غالبية الصناعة بالمملكة العربية السعودية هي صناعات مرتبطة بالقطاع النفطي و معتمدة علية اعتماد كبير.

أما باقي القطاعات في المملكة الارتباط ضعيف بينها وبين القطاع النفطي، أي أن المملكة العربية السعودية لم توجه الإيرادات النفطية لتطوير هذه القطاعات، وكذلك لقلة مساهمة

هذه القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي للملكة العربية السعودية كما ذكر في الفصل الثالث من هذه الدراسة.

أي أن المملكة العربية السعودية لم تقم بتنويع مصادر الدخل لديها، بل على نقيض ذلك فان القطاعات الإنتاجية الأخرى غير المعتمدة على النفط أخذه بالتراجع في إنتاجها، وبتالي قلة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي للملكة العربية السعودية، وهي معتمدة على مصدر دخل واحد وهو القطاع النفطي وما له من أثار كارثية على اقتصاديات المملكة في حال نضوبه أو قلة الطلب علية، فرغم ضخامة العوائد المالية التي حصلت عليها المملكة لم تتمكن من إنشاء قاعدة لتنويع الاقتصادي حتى وقتنا الحاضر.

جدول رقم (9): معامل ارتباط بيرسون

		Oil and Gas
الزراعة والغابات والأسماك	Pearson Correlation	.236
	Sig. (2-tailed)	.379
	N	16
الزيت الخام والغاز الطبيعي	Pearson Correlation	1
	Sig. (2-tailed)	
	N	16
الصناعة التحويلية	Pearson Correlation	.788**
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	16
الكهرباء والغاز والماء	Pearson Correlation	.035
	Sig. (2-tailed)	.898
	N	16
التشييد والبناء	Pearson Correlation	.312
	Sig. (2-tailed)	.239
	N	16
تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق	Pearson Correlation	.377
	Sig. (2-tailed)	.150
	N	16
النقل و التخزين والاتصالات	Pearson Correlation	.257
	Sig. (2-tailed)	.337
	N	16
خدمات المال والتأمين العقار	Pearson Correlation	-.024
	Sig. (2-tailed)	.929
	N	16
الناتج المحلي الإجمالي	Pearson Correlation	.972**
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	16

جدول رقم (10): معدلات النمو للناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات الاقتصادية في المملكة العربية السعودية.

2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
2.13	3.83	3.85	3.43	2.34	2.48	1.69	4.58	3.76	4.99	4.73	3.83	0.98	1.10	2.10	1.54	الزراعة ـ الغابات ـ والاسماك
-43.86	-8.34	-6.00	7.89	48.01	34.90	-40.78	39.92	9.69	17.12	48.57	30.88	24.14	2.90	-12.25	49.46	التعدين والتحجير
-44.31	-8.46	-6.08	7.90	48.41	35.17	-41.12	40.08	9.63	17.13	48.85	30.98	24.39	2.90	-12.41	50.11	أ) الزيت الخام والغاز الطبيعي
4.13	6.44	5.95	6.85	8.48	12.41	13.41	17.52	18.55	16.68	16.78	19.91	2.40	2.90	3.57	3.57	ب) نشاطات تعدينية وتحجيرية اخرى
-2.12	10.11	2.92	7.21	15.51	24.95	-0.29	13.00	14.39	15.33	17.17	16.21	18.21	5.45	1.34	8.74	الصناعات التحويلية
-23.57	15.38	-10.27	6.80	0.70	36.05	1.95	-1.53	6.82	10.79	21.64	9.09	45.50	5.57	-8.20	17.00	أ) تكرير الزيت
4.35	8.61	7.41	7.35	21.62	20.88	-1.08	19.26	17.99	17.62	15.03	19.96	7.60	5.40	5.60	5.42	ب) صناعات اخرى
6.67	6.06	1.82	6.33	7.62	21.81	17.18	-0.81	5.64	4.88	4.35	10.71	9.38	0.84	4.86	13.74	الكهرباء ،الغاز والماء
9.54	13.65	13.56	10.74	17.89	12.94	0.88	7.21	14.99	10.72	9.06	13.56	5.36	3.60	3.50	5.80	التشييد والبناء
5.87	10.37	10.24	10.72	13.42	18.04	10.87	20.81	21.01	18.26	15.71	23.76	4.10	3.90	4.10	4.00	تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق
7.62	7.79	8.03	7.81	13.90	13.88	14.27	27.41	22.54	14.31	11.80	17.32	4.04	4.50	5.00	4.34	النقل والتخزين والاتصالات
5.11	8.59	16.08	19.17	6.82	6.60	11.74	12.05	11.93	12.82	11.54	13.15	4.59	4.05	3.50	3.22	خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الاعمال
6.11	10.09	23.37	28.62	9.56	12.01	13.78	13.35	9.05	7.09	5.38	8.01	2.20	2.40	2.04	1.98	أ) ملكية المساكن
3.76	6.62	7.68	9.87	4.25	1.99	10.06	11.01	14.37	18.19	17.98	19.08	7.50	6.14	5.40	4.89	ب) أخرى
4.24	7.77	8.20	9.73	10.92	7.27	6.62	6.53	5.85	5.05	4.54	6.18	4.10	4.60	4.00	3.74	خدمات جماعية واجتماعية وشخصية
1.86	2.01	2.63	2.96	2.46	1.53	2.52	2.98	4.01	4.99	4.95	4.63	3.60	5.17	4.93	8.05	الخدمات المصرفية المحتسبة
-18.27	0.40	0.87	9.18	29.82	23.97	-21.44	28.09	11.85	15.30	29.55	21.90	14.18	3.46	-3.80	21.23	المجـــــــــوع الفرعـــــــي
16.02	6.40	5.27	11.96	11.20	16.52	15.18	4.48	2.00	11.36	13.50	11.04	12.41	0.73	3.75	2.00	ملتجو الخدمات الحكومية
-13.48	1.20	1.44	9.52	27.16	22.84	-17.48	25.03	10.47	14.73	26.96	20.00	13.86	2.96	-2.52	17.46	الناتج المحلي الإجمالي ما عدا رسوم الاستيراد
2.76	11.08	-1.49	24.35	17.83	13.76	-13.69	26.60	7.04	9.00	14.62	9.13	9.48	3.56	-26.09	0.17	رســـوم الاستيراد
-13.35	1.28	1.41	9.63	27.09	22.77	-17.45	25.05	10.44	14.68	26.85	19.89	13.82	2.97	-2.84	17.19	الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات مصلحة الإحصاءات العامة السعودية، الحسابات القومية 2000-2015.

الفصل السادس

النتائج والتوصيات

النتائج:

1- إن مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي السعودي قليلة إذا ما قورنت بنسبة مساهمة القطاع النفطي إذ بلغت عام 2014 ما نسبته 2.1% من الناتج المحلي الإجمالي، قدرت المساحة الأراضي القابلة للزراعية في المملكة العربية السعودية بنحو 52.7 مليون هكتار أي أما يعادل 527000كم^2 ما يعادل 25% من المساحة، كانت الرقعة المزروعة تبلغ 5862131 هكتارا، أي انه في وضعها الحالي لا يمكن الاعتماد عليها كقطاع اقتصادي بديل عن القطاع النفطي في حال نضوب النفط أو قلة الطلب عليه.

2- إن المملكة العربية السعودية لم تقم بخطوات نحو تحقيق هدف تقليل الاعتماد على النفط في اقتصادها بل على العكس تماما هناك اعتماد شبة كامل على القطاع النفطي في كافة المجالات الاقتصادية الأخرى.

3- إن اقتصاد المملكة يعاني من حالة يطلق عليها الاقتصاديون "مصطلح لعنة الموارد" التي تؤدي إلى تقليل الإنتاجية والتنافسية في القطاع غير النفطي وخاصة قطاع الصناعة المرتبط بشكل كبير في قطاع النفط، وتذبذب في إيرادات الدولة بسبب تذبذب أسعار النفط وسوء إدارة الحكومة للموارد.

4- هناك اعتماد شبة كامل للقطاعات الإنتاجية الغير نفطية على القطاع النفطي في تطورها وان النفط ما زال يشكل القطاع الإنتاجي الأول والأكثر هيمنة على القطاعات الإنتاجية

الأخرى، حيث شكلت الصادرات النفطية للملكة 81% من مجموع الصادرات في عام 2014.

5- هناك ارتباط قوي بين معدلات النمو في قطاع الزيت الخام والغاز الطبيعي من جهة والتطور في الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية من جهة أخرى، بلغت حسب معامل ارتباط بيرسون 0.97، أي أن اقتصاد المملكة يعتمد بشكل كامل على قطاع الزيت الخام والغاز الطبيعي.

6- يوجد ارتباط قوي بين معدلات النمو في قطاع النفط الخام والغاز الطبيعي من جهة ومعدلات النمو في قطاع الصناعة التحويلية من جهة أخرى حيث بلغ معامل ارتباط بيرسون 0.78 أي أن غالبية الصناعة بالمملكة هي صناعة مرتبطة بالقطاع النفطي و معتمدة علية اعتمادا كبيرا.

7- لا يوجد ارتباط بين معدلات النمو في قطاع النفط الخام والغاز الطبيعي من جهة ومعدلات النمو في باقي القطاعات الاقتصادية في المملكة، أي ان المملكة العربية السعودية لم توجه العائدات النفطية لتطوير هذه القطاعات.

8- إن مستقبل المملكة العربية السعودية في حال نضوب النفط أو قلة الطلب علية سوف يكون الوضع الاقتصادي أسوء مما كان علية قبل اكتشاف النفط، وذلك بسبب اعتمادها على مصدر دخل واحد وهو النفط، ولم تقم حتى وقتنا الحاضر بخطوات فعالة حول تنويع مصادر الدخل، على الرغم من اشتمال جميع خطط التنمية التي قامت بها المملكة العربية السعودية على هدف التنويع في مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر وحيد.

9- بلغت نسبة مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي 2.6% من الناتج المحلي، وهذه النسبة تعد قليلة وذلك لأهمية المملكة العربية السعودية في السياحة الدينية، هناك تطور في إعداد السياح في المملكة، لكن ليس بالمستوى المطلوب منه.

التوصيات:

بناءا على نتائج الدراسة يمكن الخروج بالتوصيات التالية:

1- العمل على التقليل من الاعتماد الشبه الكامل للاقتصاد السعودي على سلعة واحدة وهو النفط، ووضع خطة للتنويع الاقتصادي وذلك لمواجهة خطر نضوب النفط أو قلة الطلب عليه وبالتالي انخفاض أسعاره.

2- العمل على تحفيز الإنتاج الصناعي السعودي والاستثمار الحقيقي في مجالات الصناعة التحويلية وذلك لإيجاد قطاع اقتصادي بديل يمكن الاعتماد عليه في حال نضوب النفط.

3- محاربة الفساد السياسي والاقتصادي في المملكة العربية السعودية وذلك للوصول إلى الاستقلالية في اتخاذ القرارات الاقتصادية الصائبة نحو تحقيق هدف التنويع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على النفط وإيجاد قطاع اقتصادي فعال يكون بديلا عن النفط في حال نضوبه.

4- تطوير القطاع الزراعي في المملكة العربية السعودية وذلك بالاهتمام بإصلاح الأراضي الزراعية وضخ الاستثمارات والعوائد النفطية في هذا المجال.

5- العمل على تطوير قطاع السياحة بشكل عام، والسياحة الدينية بشكل خاص و هذا يتطلب الاعتماد على قاعدة عريضة من الصناعات وتطوير البني التحتية لزيادة نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.

6- توعية المواطنين لترشيد استهلاك الطاقة وتوجيههم لاستخدام الأدوات الموفرة للطاقة مثل السيارات أو حتى أجهزه التكييف، وتقليل الدعم الحكومي عن أسعار المحروقات في البلاد.

قائمة المصادر والمراجع

- إبراهيم، بلقلة: ***مكانة الدول العربية ضمن خارطة سوق النفط العالمية***، **مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، 2013.

- اربع اسباب رئيسية لهبوط أسعار النفط،
http://www.aljazeera.net/news/ebusiness، تاريخ الوصول 1-3-2016.

- بندقجي، حسين حمزة: **جغرافية المملكة العربية السعودية**، مكتبة الأنجلو المصرية، الرياض، 1977.

- التقرير الاحصائي السنوي لمنظمة الأقطار العربية المنتجة للنفط (اوابك)، لسنة 2013.

- التنير، سمير: **التطورات النفطية في الوطن العربي والعالم ماضيا وحاضرا**، دار المناهل اللبناني، بيروت، 2007.

- الحمادي، مجيد: **الافاق الاقليمية لتجربة التصنيع في اقطار مجلس التعاون الخليجي**، 1998.

- الحيالي، امير، عبد الجبار، فراس: ***دول الخليج العربي في عصر ما بعد النفط: دراسة في الجغرافيا السياسية***، **مجلة ديالى للبحوث الانسانية**، الاصدار 33، 2009.

- خطة التنمية التاسعة – المملكة العربية السعودية-البناء والتشيد- الفصل13.

- الدخيل، عبد العزيز: مقال **المملكة العربية السعودية بدون بترول (الإطلالة على الزمن البعيد)**، صحيفة الاقتصادية، 7-7-210.

- رمضان، محمد: "**تقلبات أسعار النفط ولعنة الموارد والحاجة إلى الميزانية الصفرية**"، تقرير لشركة سنيار كابيتال، 2012.

- الشريف، عبد المحسن: **النظرة الجغرافية للتوسع في استخدام نمط الزراعة المحمية في المملكة العربية السعودية**، جامعة الملك عبد العزيز، الرياض، 2007.

- الشطي، محمد: **ماهي فرص تكرار سناريو أسعار النفط عام 2008**، 1-9-2014، http://www.alarabiya.net/، تاريخ الوصول 1-3-2016.

- الشلقومي، احمد: **مجلة المجتمع**، http://mugtama.com، 2014.

- صندوق النقد الدولي، **المملكة العربية السعودية قضايا مختارة**، واشنطن العاصمة، 2012.

- ظاهر، جميل: **النفط والتنمية المستدامة في الاقطار العربية: الفرص والتحديات**، المعهد العربي للتخطيط، 1997.

- ظاهر، جميل: **النفط والتنمية المستدامة في الأقطار العربية**، 1997.

- عبادي، عمار محمد، **محددات السياسة النفطية الإنتاجية والسعرية للملكة العربية السعودية**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2011.

- عبد الكريم، عبدالعزيز ورشاد، هاشم: **التخطيط الصناعي**، ط1، مطبعة التعليم العالي، العراق، 1998.

- العنيران، محمد بن احمد، عبد الله بن صالح: **المملكة العربية السعودية حقائق وأرقام**، هيئة المساحة الجيولوجية، الرياض، 2012.

- العنيزي، عقيل محسن: **رحلة أسعار النفط التاريخية من 3 إلى 90 دولار**، صحيفة الرياض الاقتصادي، 22-10-2007.

- عيسى، سيد: **التنمية الاقتصادية بالمملكة العربية السعودية** مطبعة المجد التجارية، الرياض، 1984.

- عيسى، سيد: **التنمية الاقتصادية بالمملكة العربية السعودية**، مطابع المجد التجارية، الرياض، 1989.

- الفرقة التجارية الصناعية: **دراسة تحليلية لسوق اللحوم البيضاء والبيض في المملكة العربية السعودية**، مركز البحوث، جدة، 1982.

- فقية، احمد: **حديث العقار**، http://aqartalk.com/، 24-5-2015.

- الكواري علي: **أوجه استخدام العائدات النفطية في العراق 1944-1971**، دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد6.

- الكواري، على: **دور المشروعات العامة في التنمية الاقتصادية مدخل لدراسة كفاءة اداء المشروعات العامة في اقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط**، المجلس الوطني للثقافة والعلوم والآداب، الكويت، 1981.

- مرزوك، عاطف: ***التنويع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي مقاربة للوقائع والدلائل***، **مجلة الاقتصادي الخليجي**، المجلد7، العدد24، 2013.

- المصدر: www..nooor.com 18-1-2016

- مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات السعودية – **مؤشرات الحسابات القومية لعام 2014.**

- مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات المملكة العربية السعودية: **الملامح الرئيسية للسكان في المملكة العربية السعودية**، الرياض، 2010.

- مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات المملكة العربية السعودية، **إحصاءات الدخل القومي الحسابات القومية**، الرياض، 2013.

- النعيم، مشاري: ***مستقبل المدينة في الخليج العربي اشكالية ما بعد الطفرة النفطية***، **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، العدد140، 1999.

- هيئة المساحة الجيولوجية السعودية.

- الوكالة الدولية ستاندرد اند بورز https://www.standardandpoors.com

المراجع الأجنبية:

- Albasam, Basam (2015). **Economic diversification in Saudi Arabia: Mythorreality?** Elsevir, Resources Policy 44.

- Karl, Terry (2004). **Oil-Led Development: Social, Political, and Economic Consequences**, Stanford University, California, United States.

- Opec annual statistical bulletin 2005-2014.

- Samargandi, Fidrmuchjan, Ghoshsugata (2014). **Financial development and economic growth in an oil-rich economy: The case of Saudi Arabia**, Elsevir, Economic Modelling 43.

الروابط الإلكترونية:

- http://faculty.ksu.edu.sa/23498/Ar/Pages/Maps.aspx.

جامعة الملك سعود –خريطة جغرافية للملكة العربية السعودية

- http://www.arab-ency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=6952&m=1 2015-5-1.

  الموسوعة العربية – مضاهر سطح المملكة العربية السعودية

- http://www.geologyksa.com/gallery/details.php?image_id=69 التاريخ: 2015-5-12.

  الموسوعة الجيولوجية المصورة

An Najah National University
Faculty of Graduate Studies

Future of Development in the Kingdom of Saudi Arabia after the Exploitation of oil (A study in Development Geography)

By
Ahmed Ibrahim Shaker Zebadi

Supervisor
Dr. Ahmad Rafat Ghodieh

This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Geography, Faculty of Graduate Studies, An-Najah National University in Nablus, Palestine.

2016

Future of Development in the Kingdom of Saudi Arabia after the Exploitation of oil (A study in Development Geography)

By
Ahmed Ibrahim Shaker Zebadi
Supervisor
Dr. Ahmad Rafat Ghodieh

Abstract

The Oil dependency of Saudi Arabia in the big amount, and the lack of other resources, further more the future challenge in Saudi Arabia for the reality of the oil finished. This study aims to find the range of benefit of Saudi Arabia from the Oil revenues to achieve of economic development from projects and productivity sectors to make replacement in front of oil sector.

The study aims to find the achievement of Saudi Arabia from different fields in non oil sectors, to face the risk of oil finishing, and the rage of Saudi Arabia benefit from the oil revenues to achieve of the sustainable development and to make economic projects as altenatevis of oil sector.

This study followed the descriptive analysis method to describe the economic sectors inside of Saudi Arabia and to know the range of sector participation in the GDP to several years, and based on the central bureau of statistics of Saudi Arabia data and other resources.

This study find that the Saudi Arabia don’t make any steps to make independency from Oil sector. And by use data analysis of the growth rate in Saudi Arabia the study found that there is significant strong relation

between growth rate in GDP in the oil sector and natural gas in the one side and the growth rate in GDP in the other side. Which means the economic situation in Suadi Arabia is high degree of dependency based on oil sectors.

The study found the several recommendations: the Saudi Arabia should to decrease the degree of oil dependency. And put the comprehensive plan for economic diversifications and to benefit from this diversifications, and to find the other alternatives sectors.

And to make incentive for industrial production in Saudi Arabia and to put investment in this field, to struggle against the political and economic corruption to achieve the independency in the dicision making and reducing the oil sector.